



الرساله مرتبه على قسمين الاول في الاشياء الثاني في الطبيعى

القسم الاول في الاشياء	المقالة الاولى في الاشياء والامور العامة	البحث الاول في الوجود والعدم	البحث الثاني في الاشياء
عشر مقالات	وفيها خمس مباحث	في الوجود والعدم	في الاشياء
		١١	١١

البحث الثالث في الوحدة والكثرة	البحث الرابع في الوجود والاعتناء	البحث الخامس في الاشياء	المقالة الثانية في الاشياء
١٩	٢٥	٢٤	٢٥
البحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشئ	البحث الثاني في نقل ما في الامام	البحث الثالث في الاشياء	البحث الرابع في الاشياء
٢٥	٢٦	٢٦	٢٦

البحث الخامس في البسيط	البحث السادس في الاشياء	المقالة الثالثة في الاشياء
لا يكون فاعلا ولا مفعولا	لا يكون مفعولا ولا فاعلا	والاخر في سبعة مباحث
٢٦	٢٦	٢٦

البحث الاول في تحقيق ماهية الجواهر والعرض	البحث الثاني في اثبات الوجود	البحث الثالث في اثبات النفس الناطقة	البحث الرابع في اثبات النفس الفاعلة
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦

البحث الخامس في اثبات العقل	البحث السادس في الاشياء	المقالة الرابعة في الاشياء
٢٦	٢٦	٢٦

المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة	المقالة السادسة في الاشياء	البحث السابع في الاشياء
٨٤	٨٤	٨٤

المقالة الاولى في احكام الجواهر	المقالة الثانية في الاشياء	البحث الثامن في الاشياء
٨٤	٨٤	٨٤

البحث التاسع في الاشياء	المقالة الثالثة في الاشياء	البحث العاشر في الاشياء
٩٤	٩٤	٩٤

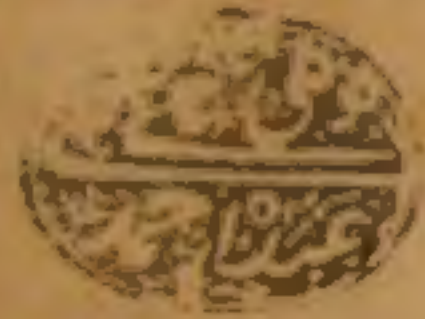
البحث الحادي عشر في الاشياء	المقالة الرابعة في الاشياء	البحث الثاني عشر في الاشياء
٩٤	٩٤	٩٤

البحث الثالث عشر في الاشياء	المقالة الخامسة في الاشياء	البحث الرابع عشر في الاشياء
٩٤	٩٤	٩٤

البحث الخامس عشر في الاشياء	المقالة السادسة في الاشياء	البحث السادس عشر في الاشياء
٩٤	٩٤	٩٤

ما ملكه له هو الخلق
 الفقير الحقير مؤمن به
 غفاله عنها في يوم القتل
 محم لاسم له نكت ونبش
 حرم بقططه الحية عن البلية

ثم انتقل بالارث الشري الى سكرتك الفقير
 احمد بن سلطان الطبيب النماي عفا



Süleymaniye U. Kütüphanesi		
٢٠٠١	H. Hümmi	
٢٠٠١		
Eski Hattatlar		

من وديع الدهر
 لدى القدر اليه سحر
 محمود بن محمد الفخري
 عفا

الاجسام باقية خلافا للظواهر فذهب الى انها متحدة وانما قانا
كالاعيان وحدهم. النحل فخرج عليه لانه قال بالاضلاع الاجسام
الى الموتر حال البقاء فوجهت النحل ان لا تتواضع لها فخرج موحده

قوله الحق ان موجود لا يشترط الوجود الى غير
العقل اعلى وجه يقبله العقول فلا بد ان يكون موجودا اذا وضع ضرورة
ان المعلوم او المحذور لا يتصور قوله للكل الاشارة، وله تقدير في ذلك
كونه شارة الحجة متدله او معناه وقد يقال ان الحق قد نسبوا الى
ان الخطوط ليست حركة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي مفصل
في نفسها مفصل فيها مع اقسامها من الوجود والعدم الحجة الى النقط
المعروفة في وسط الخط والى الخط المعلوم في وسط السطح فلا بد من
عدمهم كقول الخوارزمي بالاسناد الحجة موجودا في الحاضر بل يلزم
احد الاقسام اما وجوده او وجوده المحل الذي هو ثم الحاضر الى الوجود



حاشیه علیہ العشر للشیخ

فوله الجسم ولا جسمنا اراد ما نحننا الجوهري الذي هو جزء
الجسم الطاق كما لحاده والصوره او تره لوي على الصفة
التي هي لا جسمنا والجوهري المعاني لا جسمنا على الجسم
كما الجسم الناطق ذكر الجسم في الجسمنا على ما هو جزء الجسم
لا بعد الوجه وحده الجسم الناطق داخل في الجوهري الذي
اسم له هذا الريبيل على عدمه لا كما جعل فذكره ان
فيها النسخة ما لا ولا حاله في الجسم ما لا حاشه جوده

آنفا ای ورسا و هذه الساعة
 والائف اول النبع و هو بالمد
 والفقر والمدة أشهر
 شيخ بجاري
 قول لا يكون قال لا وفاعلا اي لا فخر
 الواحد المعنى مصدر الاند وقال الملام
 حية واحدة طافا للاشارة فانهم جوزوا المسكة مقدرا ما يتسلح
 وذكر قول الهمزة استتار الحصة اية على
 دارة فامر مع كونها صادرة به

وفي هذا المقام بحث وهو ان المعية باثبات التقدم والتأخر فان كل شيء انسب اليه شيء آخر فاما ان يكون
مفعلا عليه او مباحرا عنه او لا يكون مفعلا عليه ولا مباحرا عنه فتكون محذورا عما كان التقدم والتأخر
على انحاء خمسة كما سيجي كما تبين المعية ايضا على كل الاحوال فالمعية ليس معناه ان سلب التقدم والتأخر لكن لا
مطلقا بل في المعنى الذي نسب اليه التقدم والتأخر حتى ان المعية الزمانية ان يكونا موجودين مع الزمان ولا
يكون احدهما مفعلا على الآخر والمعية في الزمان ان يكونا واقعيين في الزمان لا يكون احدهما اقرب الى
المسماة في الاحراز والمعية في الطبع ان يكونا موجودين من غير احتياج بينهما والمعية في العلة ان لا يكونا
على الآخر لكنهما مشتركان وقد استشكل الشيخ بحق امرنا ولعل وجه اشكاله انه اذا كان موجودا ان احدهما
على الآخر فعدمه ومحذورا فان لم يقتصر العلة فيها فلما محصور في العلة فان اعمت العلة فاشي باعتماد
العلة اما على مقدمه او معلول مآخر فان كان هناك محذور فلا يكون الا في التقدم او التأخر فلا يكون
معية في العلة مطلقا وتحل ان التقدم والتأخر اعتبارهما الى ما ليس في العلة في الاحوال
احد جامع الآخر او وجه اشكاله ان المعين في العلة الا كانا علمين لم يكن ان يكونا بالقياس الى
احد واحد وان كانا معلولين فان فرضنا انهما معلولا على واحد لم يجر ان يكونا معلولين من جهة واحدة
بشرط واحد في التحقيق يكون اسما دعيهما الى علمين فاذا كان احدهما علمه لشيء والآخر معلولا
لشيء آخر يكونان معا ايضا في العلة فلا موجود من الا احدهما علمه للآخر او كانا معا في العلة
ولا بعد في ذلك بل كل موجود من اما ان يكون احدهما علمه للآخر او يكونا معلولين على واحد لا يتناهى
العلل الى واجبه او لا

والله اعلم
والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكيم الخبير العلم القدير الذي تفرّد بوجوده لذاته وتخصّص
 باسمه الحسن وصفاته والصلوة على خير من نطق بالصلوات وافضل من ادعى
 الحكمه وفضل الخطاب وعلى اله الطمان والصلوات على من احسن
 عن اليقين انه **قوله** حاصل ما ذكره في بعض رسائلهم في الفرق بين علم اليقين
 وعن اليقين وحق اليقين وهو ان من كل ما يرى من سوسه نور ان يرى
 مناه علم اليقين ومعانيه جرم النار الذي يفيض ذلك النور على ما قبل الاضافه
 مناه عن اليقين وتأثير النار فيما يصل اليه نحو هويته وتصير نار احمر فاعلم ان حق
 اليقين **قوله** الحكمه استعمال النفس **قوله** هذا التفسير لان علم الحكمه علم لال
 الحكمه **قوله** والاول وهو ما لا يكون محالاً للماده شرطاً **قوله** وهو اما في
 الذات كذات الخلق واما في الصفات كالنور والوحدة والكمية والحل
 والمطول والملك والحيث وما اشبه بهذه **قوله** وانما يكون ذلك
 المحال شرطاً **قوله** وذلك مثل التدوير والبرق والكره والحركة ومثل العدد
 وفواحه فاني علم الكره من غير ان يحاط به في حقيقة انما من حيث هو
 او عدد ولا يتم الا بشان الاوصاف ان يعرف ان صورته في علم وعظم وتلك
 مع العلم التقيع من غير حاجة الى فهم الشيء الذي فيه التقيع مع ان هذه الامور لا توجد
 الا في جرم **قوله** وحاشا في هذه المسألة ان بعض هذه الامور معلوم من حيث
 الشرع لاسيما في هذه بعض الحكمه المدنيه الى ما يتعلق بالملك والسلطه اذ ليس
 العلم بها من عند الله على ما يدل كلامه هناك **قوله** وتسمى علم السواس **قوله**
 السواس السواس الطرقة والمثال العام انما هو في الوجود والوجود انما هو
 الملك انما هو في السواس والاساس ما يظن انما هو في السواس **قوله** **قوله** **قوله**
 عن نبذ التبع في النور وسكون الباء التي ليس بها اصحاب الارض بنذر الخلق
 اي في سيرة **قوله** اي الى الوجود والحادى في الوجود والعدم وان كان ذلك **قوله**

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

قوله تصور وجودي مدني فصل مع تصور وان لم اقم اجماع المناس ضرورة
 ان العلم بوجوده وهو فصل مع ما منه الوجود لان ما ذكرناه وقواه من غير
 الماهية التي هي للفرد الخارج من ان الحكم ما يحسب التصور سلم التصور وفصل
 تصور مدني وكذا انما يكون مدنياً ولا حاجة الى الاستدلال وفصل كسب كسب
 تصور الى العرف **قوله** والوجود هو مدني **قوله** ان الوجود المضاف الى شخص
 مشتمل على تصور الوجود **قوله** فالوجود مدني المطلق شاء على ان يكون **قوله**
 او مستلماً لا يقع ادعاء المسامحة في الوجود المطلق وهذا لا يسلم مع قطع النظر
 عن الجمع الماتى **قوله** اي المطلق هو مدني لا يقال هذا المدعي مدني ضرورة ان المطلق
 هو المقيد لا يتناول لسان الكلام في المعنوي اي مدني وجودي والوجود بل في
 غير مدنيها وقد علم كونهما بعض بعضهما كونهما عارضين **قوله** او غيره في التردّد
 في الخصوص **قوله** وان كان يكون زائداً اي عارفاً بالشمول الجزاء المختص والى ذلك المختص
قوله ثم رد الى ان عارفاً بالمختص سواء كان معلوماً لا حقيقة او غير ذلك **قوله** **قوله**
 لا يكون الا ما علم عدم اختصاصه قطعاً **قوله** مستتر كما لا يشك ان المطلق انما هو الواجب
 والحكمات لاسيما بعض الممكنات ولو لم يكن ذلك مدنيهم لاسيما انما لا بد من المطلق
 للعلمان في هذه العلم ان هذا الكلام مدنيهم لاسيما انما لا بد من المطلق
 ادعوا انهم انما في الواجب انما في الواجب انما في الواجب انما في الواجب
 الاستدلال على سطلان جميع الاقسام المحتملة على مدنيهم نفس المدعي **قوله** **قوله** **قوله**
 موجودا وجود جاز او معدوماً لا يقال ان لا يمكن ان يوجد الوجود الحاص لا
 يوجد غير فالحق ان لا يتناول لا يكون المحذور عقلياً بل كسب الى ملاحظه **قوله**
قوله ولما لا يتناول بوابه ان في كلام الحكم ان ذلك السبب في علمه انما هو وجوده
 ملاحظ العقل في هذا العقل في الوجود وجوده وسبب فكل من لا يحاط به الوجود
 بدون هذا المقيد كما اذا حصل عند صار في الحول من ليس هو الحرب المقيد
 كونه حرب ربه اما الملاحظ هو الحرب من غير مقيد كما ذكرتم ان ان عارفاً الاول
 خصوصاً الماهية بوزل ما عارفاً كونه واجبا خلاف الاعقاد الثاني الذي الحول
 الوجود فالحدي لم يزل هو الاعقاد والوجود الحول عارفاً ذلك السبب المختص

لقد افقد الموجد المستند الى سبب فيكون كونه محمولاً لا يلاحظ
 في حله التقييد الذي يفهم من الاستدلال في الفهم في الوجود
 الاستدلال في الفهم في الوجود في الفهم في الوجود في الفهم في الوجود
 ملاحظه التقييد في الوجود في الفهم في الوجود في الفهم في الوجود

الوجود
 في تصور
 مطلب بيان الاقوال

ع الا على سبيل التبيين وحصل مدنيهم
 الحكم ما لا بد من كسب مختص الى العلم

تصور وجوده اي بالملك **قوله**

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير ولا يزول
 وهو العلم الذي لا يتغير
 ولا يزول وهو العلم الذي
 لا يتغير ولا يزول

لا بد
 ما لا بد من اعتقاد الوجود المصدق كونه وجودا لكل السبب وتلك محل ما ذكره قوله
 والشرطية الاولى من نوعه **قوله** حاصله ان منع الشرطية كونه فصل في السند في المكاتب
 ما يقال الزناد وفي الواجب لو اراد ما به ولا يخفى انه لو ذكر الاول مطلقا اي
 باسمه الى جميع المكاتب وان كان كذلك كلفا في منعه وتعلل لا يحط في هذا التفسير
 من جهة ان وجود المكاتب زائد على وجود الواجب عنه ويكون الوجود الاول
 قاصدا لا خصوصية لاي الوجود عن الحاشية وليس هناك خصوصية غير الوجود
 فان لم يكن ان زوال اعتقاد الخصوصية ليس سلبا لزوال اعتقاد الوجود حيث كان
 الوجود قاصدا لا خصوصية اذ غاية ما في الباب ان الوجود هناك نفس الخصوصية مستلزم
 لزوال اعتقاد الوجود اذ استلزام الشيء غيره فبالجواب ان حال حال ما قلت
 ان زوال اعتقاد الوجود مستلزم لاعتقاد الوجود لا يمكن منع الملازمة فيمنع بطلان قول
 السالبي لا يمكن ان يقول لكن ليس زوال اعتقاد الوجود حاصلا لزوال اعتقاد الوجود
 هذا كما علم اذا علم ان كل الخصوصية هي تلك الوجود في نفس الامر كما اذا علمنا
 بما ذكره السبب او واجب واه موجودا معلوما ان في خصوصية غير عنها ما لو كان
 ومع غيره ما لو وجد في قول لو كان ذلك المعنى على كل الخصوصية كان زوال
 اعتقاد الخصوصية عن زوال ذلك المعنى وليس كذلك فانما اذا اعتقد كونه حقيقة
 زوال اعتقاد الخصوصية لم يزل اعتقاد الوجود فعلم ان ما مر من ان ليس في ووجه
 حصل الكلام الى قولنا زوال اعتقاد الخصوصية المعروف انما الوجود مستلزم لزوال
 اعتقاد الوجود عن الوجود لكن الاول حاصل دون الثاني فحصل الكلام مع توهم كون
 الوجود عن الخصوصية لرفع حاصل الدليل الى ما ذكره فلم يتم كونه حاشيا حاشيا
 الذي اورد في المحقق في الوجود الواجب ولا يتوهم ان ذلك وما ذكره ان في
 المكاتب كونه على السند بل دفع للمعنى على سبيل السند اذ فاعه على عدمه في
قوله سوادا كما في نفس الامر ولا فان الوجود القائم به وجود
 عن الحاشية ولا يكون **قوله** ولا يخفى ان الاول السبب لا يرد من هنا
 كلام السند واما الثاني فانه يتوهم على سبيل الحال الواجب وان لم يكن خصوصية
 عما ذكرتم كذا اذا اعتقد المعتقد للواجب خصوصية وحمل على الخصوصية الوجود

ثم لا يخفى ان هذا الجواب الذي هو اختصار
 سبق لاشق الثاني فانه لا يخفى ان
 عين كونه الوجود مستلزما لغيره
 خصوصية مستلزما ولا يفيد عدم
 الملازمة الا انه يقال كلام المعنى
 انما لا يلتزم من معنى على الاعتقاد
 والملازمة فليكن الجواب ان ذلك
 فانه لم يكن من حقا للرافع
 عطف على ما تقدم لا على ما تقدم
 افتراده بنفسه لا على ما تقدم
 قيام الوجود بالواجب والواجب
 لا خصوصية له حتى يزيل
 لا خصوصية له حتى يزيل
 لا خصوصية له حتى يزيل

لا بد من اعتقاد الوجود المصدق كونه وجودا لكل السبب
 والشرطية الاولى من نوعه **قوله** حاصله ان منع الشرطية كونه فصل في السند في المكاتب
 ما يقال الزناد وفي الواجب لو اراد ما به ولا يخفى انه لو ذكر الاول مطلقا اي
 باسمه الى جميع المكاتب وان كان كذلك كلفا في منعه وتعلل لا يحط في هذا التفسير
 من جهة ان وجود المكاتب زائد على وجود الواجب عنه ويكون الوجود الاول
 قاصدا لا خصوصية لاي الوجود عن الحاشية وليس هناك خصوصية غير الوجود
 فان لم يكن ان زوال اعتقاد الخصوصية ليس سلبا لزوال اعتقاد الوجود حيث كان
 الوجود قاصدا لا خصوصية اذ غاية ما في الباب ان الوجود هناك نفس الخصوصية مستلزم
 لزوال اعتقاد الوجود اذ استلزام الشيء غيره فبالجواب ان حال حال ما قلت
 ان زوال اعتقاد الوجود مستلزم لاعتقاد الوجود لا يمكن منع الملازمة فيمنع بطلان قول
 السالبي لا يمكن ان يقول لكن ليس زوال اعتقاد الوجود حاصلا لزوال اعتقاد الوجود
 هذا كما علم اذا علم ان كل الخصوصية هي تلك الوجود في نفس الامر كما اذا علمنا
 بما ذكره السبب او واجب واه موجودا معلوما ان في خصوصية غير عنها ما لو كان
 ومع غيره ما لو وجد في قول لو كان ذلك المعنى على كل الخصوصية كان زوال
 اعتقاد الخصوصية عن زوال ذلك المعنى وليس كذلك فانما اذا اعتقد كونه حقيقة
 زوال اعتقاد الخصوصية لم يزل اعتقاد الوجود فعلم ان ما مر من ان ليس في ووجه
 حصل الكلام الى قولنا زوال اعتقاد الخصوصية المعروف انما الوجود مستلزم لزوال
 اعتقاد الوجود عن الوجود لكن الاول حاصل دون الثاني فحصل الكلام مع توهم كون
 الوجود عن الخصوصية لرفع حاصل الدليل الى ما ذكره فلم يتم كونه حاشيا حاشيا
 الذي اورد في المحقق في الوجود الواجب ولا يتوهم ان ذلك وما ذكره ان في
 المكاتب كونه على السند بل دفع للمعنى على سبيل السند اذ فاعه على عدمه في
قوله سوادا كما في نفس الامر ولا فان الوجود القائم به وجود
 عن الحاشية ولا يكون **قوله** ولا يخفى ان الاول السبب لا يرد من هنا
 كلام السند واما الثاني فانه يتوهم على سبيل الحال الواجب وان لم يكن خصوصية
 عما ذكرتم كذا اذا اعتقد المعتقد للواجب خصوصية وحمل على الخصوصية الوجود

لا بد من اعتقاد الوجود المصدق كونه وجودا لكل السبب
 والشرطية الاولى من نوعه **قوله** حاصله ان منع الشرطية كونه فصل في السند في المكاتب
 ما يقال الزناد وفي الواجب لو اراد ما به ولا يخفى انه لو ذكر الاول مطلقا اي
 باسمه الى جميع المكاتب وان كان كذلك كلفا في منعه وتعلل لا يحط في هذا التفسير
 من جهة ان وجود المكاتب زائد على وجود الواجب عنه ويكون الوجود الاول
 قاصدا لا خصوصية لاي الوجود عن الحاشية وليس هناك خصوصية غير الوجود
 فان لم يكن ان زوال اعتقاد الخصوصية ليس سلبا لزوال اعتقاد الوجود حيث كان
 الوجود قاصدا لا خصوصية اذ غاية ما في الباب ان الوجود هناك نفس الخصوصية مستلزم
 لزوال اعتقاد الوجود اذ استلزام الشيء غيره فبالجواب ان حال حال ما قلت
 ان زوال اعتقاد الوجود مستلزم لاعتقاد الوجود لا يمكن منع الملازمة فيمنع بطلان قول
 السالبي لا يمكن ان يقول لكن ليس زوال اعتقاد الوجود حاصلا لزوال اعتقاد الوجود
 هذا كما علم اذا علم ان كل الخصوصية هي تلك الوجود في نفس الامر كما اذا علمنا
 بما ذكره السبب او واجب واه موجودا معلوما ان في خصوصية غير عنها ما لو كان
 ومع غيره ما لو وجد في قول لو كان ذلك المعنى على كل الخصوصية كان زوال
 اعتقاد الخصوصية عن زوال ذلك المعنى وليس كذلك فانما اذا اعتقد كونه حقيقة
 زوال اعتقاد الخصوصية لم يزل اعتقاد الوجود فعلم ان ما مر من ان ليس في ووجه
 حصل الكلام الى قولنا زوال اعتقاد الخصوصية المعروف انما الوجود مستلزم لزوال
 اعتقاد الوجود عن الوجود لكن الاول حاصل دون الثاني فحصل الكلام مع توهم كون
 الوجود عن الخصوصية لرفع حاصل الدليل الى ما ذكره فلم يتم كونه حاشيا حاشيا
 الذي اورد في المحقق في الوجود الواجب ولا يتوهم ان ذلك وما ذكره ان في
 المكاتب كونه على السند بل دفع للمعنى على سبيل السند اذ فاعه على عدمه في
قوله سوادا كما في نفس الامر ولا فان الوجود القائم به وجود
 عن الحاشية ولا يكون **قوله** ولا يخفى ان الاول السبب لا يرد من هنا
 كلام السند واما الثاني فانه يتوهم على سبيل الحال الواجب وان لم يكن خصوصية
 عما ذكرتم كذا اذا اعتقد المعتقد للواجب خصوصية وحمل على الخصوصية الوجود

والوجود دفعا على السبب المذكور قبلا على عدم اشراك الوجود مع كون زوال
 اعتقاد كل الخصوصية مستلزما لزوال اعتقاد الوجود ضرورة انه معتقد لا يصح
 الوجود تلك الخصوصية **قوله** فيكون ذكره لغوا يمكن ان يقال ما في الجواب هو
 للسند لا حرقه لخاصة دون الاول **قوله** فيقولك الشيء اما ان يكون موجودا او
 معدوما **قوله** ونفصل المقام ان يقال ان الوجودات متعددة كذلك العدا
 المتعارفة لها ضرورة ان دفع احد المتعارفين من غير دفع الاخر فاما ان يكون
 اطلاق لعدم عليهما لا اشراك لعل كاطلاق الوجود على افراد او ما لا اشراك
 مع وجود الفرد من فاشي اما مع او مطلق لعدة اقسام اربعة والحصر فيهما
 ما لم يزل ان يكون الشيء معناه لا اشراك لعل فافاد في الوجود الى ان
 كان يقال السواد اما ان يكون موجودا او موجودا لخاص او لا يكون موجودا
 لخاص فلهذا لا يحصر حاشيا وان رد من واحد من الوجودات لا يعينه من العدا
 مع ان السواد اما ان يكون بواحد من الوجودات او لا يكون موجودا في نفسه فليكن
 قطع الثاني ان يكون الشيء معناه لا اشراك مع فاكرد من الوجودات ووجه
 وكذلك من واحد لا يعينه وبين العدا كما في رد من الوجودات الى من ووجه
 المطلق الثابت في ضمن دفع اتي واحد كما في الوجودات او لا يكون موجودا في نفسه
 ومن عدم المطلق بالمعنى المذكور فاما في الجمع ضرورة ان الموجود بوجوده لا
 يكون موجودا او موجودا فكونا مصفا لدفع الاخر فليكن على عدم المطلق الثالث
 ان يكون الشيء مطلقا ولا اشراك لعل فاكرد من الوجودات ووجه
 ليس مناسب فاكرد من واحد لا يعينه ودفعه فالحصر بين الرابع ان يكون
 الشيء مطلقا ولا اشراك معناه فاكرد من الوجودات ووجه
 واحد لا يعينه ودفعه فاكرد من واحد لا يعينه ودفعه فالحصر بين
 للوجودات الجمع وينبغي ان يعلم ان المعنى من الرددات المذكور ما هو مباح للجمع
 والموضوع **قوله** الشيء اما ان يكون موجودا او موجودا لخاص او لا يكون موجودا
 لخاص فلهذا لا يحصر حاشيا وان رد من واحد من الوجودات لا يعينه من العدا
 مع ان السواد اما ان يكون بواحد من الوجودات او لا يكون موجودا في نفسه فليكن
 قطع الثاني ان يكون الشيء معناه لا اشراك مع فاكرد من الوجودات ووجه
 وكذلك من واحد لا يعينه وبين العدا كما في رد من الوجودات الى من ووجه
 المطلق الثابت في ضمن دفع اتي واحد كما في الوجودات او لا يكون موجودا في نفسه
 ومن عدم المطلق بالمعنى المذكور فاما في الجمع ضرورة ان الموجود بوجوده لا
 يكون موجودا او موجودا فكونا مصفا لدفع الاخر فليكن على عدم المطلق الثالث
 ان يكون الشيء مطلقا ولا اشراك لعل فاكرد من الوجودات ووجه
 ليس مناسب فاكرد من واحد لا يعينه ودفعه فالحصر بين الرابع ان يكون
 الشيء مطلقا ولا اشراك معناه فاكرد من الوجودات ووجه
 واحد لا يعينه ودفعه فاكرد من واحد لا يعينه ودفعه فالحصر بين

[illegible]

المؤيد

[illegible]

وفاصله ان الی صلاواتها بحسب
دفع المذموم وکلمه علیها کان دفع
المریض وعلیه ووداد ساری لولی اودم
وایم وایم علیها کلماتی که
مکمل

في جميع العوارض

۱۹

النفوس
الطاهرة
التي
تجلى

جناہ ۶۰

واحد فكل واحد مما في كل واحد مطابق للباقي ضروري. اه مطابق المطابق في
قوله اول ما يفهم الوجود ولو فرضنا ليدل على التعارض قوله وكونها لا يفهم الا
 كصورها قوله ولا وضع لها آي مع المعول او غيرها قوله لا يقال ليعلمت
 الحركات آي لو كان بصور السبع غير ما لو كان في الذهن كان بصور
 المتعاطلة غير ما لو كان محبة ولا سبك في حوزا بصور ما معا فمزم اضاع المتعاطلة
 والاضاع النفس بالمعاطلة وما لا يكونا منفعة عنها قوله لانهم تحقق التعاطل بين
 الوجود والكلمة انما التعاطل في الاعيان اذ كانت واحدة واحدة وان الوجود والاضاع هو الذي
 يربط عليه الامار ويظهر منه من مقام دون الوجود والاضاع لا يلزم من صور التعاطل
 من الحادثة والوجود في الوجود والغنى بغيره في الوجود والذبح قوله بل هو
 ان يكون الحادثة حاصل منه آي اذ اعمل واحد القوم من الوجود والذبح على ذلك
 فالجواب ط اما علم الاول فما كان عال التعاطل من ما بين الحوادث والوجود لا بين
 صورتهما المتعاطلة من لهما واما علم الثاني فما كان الحوادث والاضاع حاصل منه ما بينهما
 لا ما حصل فيه صورتهما هذا حاصل ما ذكره ان ذلك واما اذ اعمل على ان الوجود
 هو الحادثة فالجواب ما ذكره. قصد بهذا وضابط الكلام في هذا المقام ان
 القوم من هو ان الوجود في الذهن هو صور الاشياء وحملها فان ارادوا
 بالصورة نفس الامنيات موجوده في الذهن بالوجود والاضاع كما وقع في الاشياء
 التي في الوجود من سب الامار وطهور من مقام وعدها وان ارادوا بانها
 غير ذلك فالجواب انه ليس الاشياء محلا لهم سواء الاول وقد مر في قوله المحققان
 على ان طاهر التعارض فاحراز قوله لا يقال صور الحوادث. قوله ان
 المدعى ان الاشياء وهو داعي نحو آخر غير الوجود الغنى بالمسور الذي فيها واحد فاذ
 حرص ان الموجود في الذهن ليس ما بين الحوادث والوجود في النفس ما بينهما ولا يكون
 ما بين الحوادث وهو ان جميع هذا لا يتم ما ذكره ان ذلك على الجواب ان عال الحاصل
 في الذهن ما بين الحوادث موجوده، موجوده غير حاصل قوله فيكون الذهن فاما ارادوا
 معا فكلما حصول من الحوادث والوجود. يحصل ذلك اى حصول لهما في محل وجود
 بالوجود الاصيل بوصف كونه فاما ارادوا حصول لهما وجوده من الوجود

الشا والسا
 الا الش
 مقود و عدم
 فاما بكرة غرضها
 الا و منها
 الوضع بطلان
 الحصة الا
 بكون يمكن
 بكون
 حال التمس
 المقود
 ومنها ما هو
 المقود ٥٥

في شرح الملخص والكتاب ما ذكره آدابها من عدم انحصار المعنى فيها وانما
 ان حال معلوم لا يصدق عليه المنفى والمحصر والالم من فرق بينهما ولا يصدق
 عليه المنفى يصدق عليه التام بوجه ما مفهوم المعلوم ما يصدق عليه ما يصدق
 على افراده وما يصدق عليه التام بوجه ما يصدق عليه الكلام الى آخره والى آخره
 انه لا يلزم من صدق المنفى على مفهوم المعلوم ان لا يكون متبعا لشيء مذكور ان
 صدق مفهوم على اوله لا يصدق على اعمامه ولا يلزم بطلان النعم المعلوم لولا ان
 مفهوم كسب اخرج عدم اندراج ما يصدق عليه المعلوم من دلالة في التام فيكون ان
 والجنس وعلى التام لا يصدق عليه ان يكون جميع افراده متبعا لشيء من جنس
 ما يصدق عليه التام ولا يلزم الاستدلال **قوله** وسبق ان علمنا ما حصل كلامنا ان
 الشيء اما ان يكون له مقرر في الجمل او لم يكن فان كان المنفى وان كان الاول
 فلا يلزم ان يكون ذاتا او لا بل صدق فان كان ذاتا فلا يلزم ان يكون له مقرر
 هو الموجود او صدق لعدم هو المعلوم وان كان صدق على مقرر وهو لا يصدق
قوله بعينه فمتبعا ان كان المراد منه هو نفسه انه لا يصدق عليه ولا في شيء من العوارض
 فلا شك انه لا يصدق بهما كل العدم وان كان المراد عدم العام في اليوم
 دون العوارض فيمكن ان يصدق بحلل العدم بان يكون ذلك اليوم موجودا فانما
 لم يصدق في زمانه لم يصدق في زمان ثالث **قوله** بناء على ان الزمان ليس في الحقيقة
قوله لا يصح كل العدم او المعاد اذ كان يوصف به ذلك الموصوف اول الازم
 بحلل العدم من شيء **قوله** الا ان كان له ان لا يقال فيلزم ان يكون الوجود لا يصدق
 ذلك ان لو قالوا باعدام الاجسام لكانت بقولهم بان الله يعطي افعال الاجسام
 وفي الحقيقة محسوسا وتوهمه فمتبعا **قوله** لا يصدق عليه جميع عوارضه ان
 اريد جميع العوارض مطلقا سواء في شخصه في داخل في الوجود في نفسه
 مقوم لها بحيث اذا زال شيء منها لم يبق ذلك اليوم او في شخصه في العوارض التي
 سر ويدل واليوم في نفسه باقية ذابا في ذلك من الملاك في طاهر الحق والى
 ان يكون في ذلك الوقت في محل العوارض المعادة معه ولا شك ان يكون في ذلك
 الوقت لا يمكن الا ما عاده ذلك الوقت في المعادة الوقت الاول في الوقت الثاني

في ذلك الوقت
 البقية

انما يصدق في زمان مع زمان ويصدق في سائر احوال ان الزمان غير ذات متبعا
 احواله فيتم الاستدلال بل نقول ومنه قوله عوارضه كونه حبيدا فليعلم ان يكون
 حال الاما عاده متبعا بمذمة الصدق فيكون حبيدا او معادا في حاله وفي
 وجه وان اردت جميع العوارض في شخصه فليعلم ان يكون حبيدا او معادا في حاله وفي
 ما يوصف في زمان موقوف في محل المحسوسات ولا يصدق في حاله في شخصه في حاله وفي
 فان مصفاها ما كان العود من زمانه لو لم يكن ممكن العود في نفسه لا يمكن ان عاده
قوله لكن لا يلزم بل حقيقة الشيعة في الوجود في الزمان لا يمكن عود كل معدوم الى الوجود
 الطاري على الوجود لا يمكن ما يصدق عليه من سواه اذ الكلام في المعدومات في
 الممكنة الوجود في حدود ذاتها فاعاد العود ما لم يصدق عليه في وقت الوجود
 الشيء الزمان مع الزمان عبادا في نفسه له فادان مع ذلك الوقت في وقتها
 في وقت امره ما في ذلك بل يلزم ان يكون لا يصدق عليه في زمانه مع الملاك
 ساقط **قوله** مع وجود ما ساقطه كاد اوضح كناية زينة حال عدم كناية فانه ساقط
 الوجود في وقت مع ما يلزم وجود ما ساقطه كناية زينة حال كونه نائما في النوم
 يلزم عدم الكناية لما في الوجود من وقت المحسوس على يد الوضع افعال الساقط
قوله بين الوجود وشيء لانها لو تمت لكانت على اسما عاده المعلوم سورا
 مع جميع عوارضه او لا في هذا الله على ان ما ذكرنا الملم ليس مدعي للقول **قوله** وانما
 عدم العاقل ولا ما ذكرنا في الحاشية لان اسما ما يصدق عليه في سائر اسما
 مطلقا لان الزمان الذي وصفه اسما من شخصه قد يصدق كونه محسوسا والا
 لزم ان يكون الوجود في كل زمان محسوسا او قد يرى من الشيء ليس في وقت
 تلامذه في ذلك حياطة وفيه تلمذ فانما بان الزمان من المحسوسات والشيء سكر ذلك
 طالب الماحض واورد السامع كلاما في شخصه من جهة الشيء وقال لست الآن ذلك
 السمع الذي في الساطع في كل زمان في جوابك فاق السامع هذا ان اردت ان يصدق كونه
 معوما في شخصه وان اردت كونه عارضا في كل زمان ساقط اذا جعل مع بعينه عدم السامع
 مطلقا فيكون في الحاشية **قوله** لو كان معادا في ذلك الوقت في سائر وقت
 مع ذلك الوقت في وقت كونه معادا في ذلك الوقت في وقت كونه معادا في ذلك الوقت

والكلام في
 ما ساقطه
 ان يكون
 معوما
 في الوقت

لان الانك يطلع على الشكل المحسوس وعلى النفس وهي شيان بالحققة ولذا
 يشير اليه كل احد بقوله انا والاولى مركب في الخارج من المادة والصوره وفي ذلك
 من الجنس والفصل والماضي من الجنس والفصل لا غير وانما ان كان ما به مركب
 من مرتين احدى البدن المادي والآخر النفس المعارفه فليس كذلك لان كل منهما تحت
 نفس احوال النفس بحسب ظهور الجود والبدن بحسب المعارفه فلما مركب منهما
 اصلا التكم الا باعتبار العقلي والاصوب ان يقال كما المادة والصوره فان لكل
 واحد وجودا مستقلا ولهذا طور ان سعى المادة بعد فناء الصوره **قوله** بحيث
 لا يترك كل شي يكون وجود الجزع وجودا في الخارج والافروعي وجودا في الخارج
قوله ذلك التوقف اي ان كان المادة بالتوقف بوصف التاخر فلا يلزم من ان
 نفس شي بدون اقربوه عليه بوصف ما هو وان كان المادة اعم من توقف التاخر
 او بوصف المتحد فلا يلزم عليه المتوقف عليه كما في المتصا نفاس **قوله** بل هو المتوقف
 في الحقيقة كما اشارنا الى ان الخ اذ يورد اتم على كون المركب في قابل
 السواد وقا على راجع بالحقيقة الى منع كون الله عارضا اذ مع سليم وكل لا يمكن
 ان يدعى كون الله في المجموع كما اشار اليه الشارح في الحاشيه والحق ان هناك
 مصلا هو ان يقال ان اردت بالعارض ما هو بمعنى الوصف المعامل للذاتي وهو
 لكن يجوز ان يكون ملك الله في المجموع اذ كل كمال في نفسه لا يحد من الجود عني له
 اهل نفس نفسه ولا جزمه وعلى هذا فلا يكون منع المصدا راجعا الى منع الوصفه ان
 اردت بالعارض ما يقوم بالعرفان الوصف بالظهور فالمنع راجع الى ان كل الكمال
 فاما ما هو عارض فاما الوصف بحسب الجواز استلزام ان الله عارضه عنما هو ذلك
 في عارضه لما قلنا ان اردت بالووص العام فممنوع اذ الجوز لا يصح ذلك
 وان اردت المنع الا في علمه فالملك في العاقل والعاقل فليما تم في نفس السواد
 الذي هو المجموع وعلا منه ان يتركها عنما لا يلزم ووجهها عنها **قوله** اذ لو لم
 بهذا لم يصح اذ المص بالحقيقة منع العارضه التي هي اخص من العارضه اذ على قدر
 سلم العرفه كيف يمكن القول بكونه نفس المركب **قوله** بل في قابل وقا على قال في
 شرح المحسوس ويلزم كون الشئ الواحد ما ليس له احوال فاعلم انه هو ايضا

انكلم

ان على اليه من جهة

ايضا **قوله** لو فصلت عند الاجتماع هذه آ. ورح قوله فيكون عارضه عنما في يلزم
 ان يكون عارضه عن الاجتماع قوله لا كما لا يمكن بل غاية ما في الباب ان يكون
 لها ولا يلزم ان يكون عارضه لها اذ انما هذا المنع قوله فصل الاجتماع ان
 هذا هكذا قرر المص هذا القسم في شرح المحسوس قوله لا غير المحسوس شيئا في الخارج فان المحسوس
 بقرآن ماضي والآخر هو اني مع عدم تميز نفس شيئا **قوله** وان لم يبق شيئا من شيئا
 اذ على ما راجع الى القسم الاول في الحقيقة كما ذكرنا في القسم الثاني **قوله** فليما
 في القسم الثاني وجودا وما به قوله في الخارج اي ما به فقط **قوله** فليما
 قال ما لو لم يكن لا يلزم الا اعتبار في الخارج ما لو لم يبق شيئا في الخارج
 كما ذكرنا ولم يبقه بقوله اما بحسب الوجود اذ لا يصلح المعبران لكه صرح ما على الحاد
 ولا يصلح قوله وسعى ان هذا آ. اي الدليل المذكور على عدم احتيازا هو السواد
 بحسب الوجود الخارج **قوله** على ما في الحق ان المحسوس لا يميزها لوجعل عدم الاقتراح هو
 المدعى لكي ان يقال لو عارضت الا حواء في الخارج بحسب المحسوس ان الا حواء
 احاسا محسوسين والالم يكن لها احتيازا في المحسوس وبم الدليل الا ان مع بطلان اليه
 وان كان قوما من المتأخره وان فصل الى الاقتراح بناء على احتمال كون احوال
 محسوسا فقط وذكر ايضا اعتبار حسي فلا يمكن ان يطلع ان القسم الاول ان لا يكون
 شيئا من محسوسا على من يتردد على بقدر بعض المدعى ولكن في بطلان القسم الثاني
 والاشك في الحقيقة المذكوره وما ذكرناه تفرق فانه **قوله** على قدر حجه وهذا
 غير معارض للقسم الاول في هو مطلوب غير لازم وما هو لازم معرطه ما على ان
 المقصود بان ما يعامل القسم الاول لتوقف ان المركب كما يجوز ما بر احواله بحسب
 الخارج و ذلك ط كحور عدم عارضه بحسب التحقيق في اجزاء الجوله وما سبق من علمها من
 الماهية **قوله** فليما تلك الله عارضه فدر عرست ما على هذا المعام على التفصيل
 في الحاشيه المقدمه **قوله** واما ما به آ. فليما الكلام ان ما صدق عليه الجود
 عليه هذا المقنوم اعم من مفهوم الجود ما عارضه المذكور فليما صا الى ما يكلمه الشارح
 اذ لا يعرف الجود مفهوم سوى ما ذكره بحسب الله قوله بوجه شرطه **قوله** في الخارج
 الى آخره. قال القم في شرح المحسوس متابعه للامام ان احواله اليه اذ ان كنت متفرقا

المط

الملك المذكور به ساجده

الخارج على معنى ان الوجود القاع باحد ما متخيلة عن الوجود القاع بالآخر فان كل واحد من تلك الاجزاء يمكن ان يؤخذ على وجه يكون مادة وجزءا لتلك المادة ولا يكون محولا عليها ويمكن ان يؤخذ على وجه يكون محولا عليها ثم سارع في توضيح ذلك مثلا الحيوان بالسمه الى الانسان وفيه بحث لان الاجزاء الخارجية هي التي لها الذوات والوجودات لا يمكن ان يحل بعضها على بعض ولا على المركب باي اعتبار اخذنا في اوزم منه بان الحدار لا يحل على السب اصلا وكذا اليد على البدن والخل على الكفيل وكذا الادوية المفردة على المعاجين وبالعكس على اذ افتتار ان معنى الحمل الاتحاد في الوجود فلا يتأتى ذلك في سائر الاجزاء الخارجية والحيوانية وهذا البحث انما هو في الوجود الذي سمه فان لما هذه الاعتبارات **قوله** اي وما دنا في الخارج هذه انما تأتي في الاثار الخارجية فالاولى ان لا بعد ما طرح والسمية باعتبار الشئ او يقول بان المادة هو مبدأه بناء على ما قال من ان الحسن ما هو من المادة والعقل ما هو من الصورة في الماديات **قوله** لا يكون محولا فان الحيوان الذي لا يكون معه الناطق اي لا يفضل فيه صلوب عن الانسان كما حال محله على **قوله** بشرط ان لا يكون ناطقا الى اقره ولا شك ان الناطق لا يحل شخصا اي جريشا صعبا بل المراد من الشخص الشخص ونوعه من النعاس **قوله** لو كان محلا لجزا اي ما يصدق عليه الجزء وان لم يوجد من صفاته **قوله** لا ما يقول المراد ان ما يصدق له السابلي ان يعود ومفعول ان اردت ما يصدق على قاله شيئا لواردي الوصفين صدق الالان على ما فرضت صدق على وصفه ان علمه ايضا وان اردت مع امره بد من تصور ما ينظر في صحته وفساده وكذا في العارضة الاخرى المراد من القول الحمل او غيره **قوله** او ان الشئ الذي يقال يقع لن التغير كحل واحد من العارضة **قوله** متحدان في الوجود ليس المراد من الاتحاد في الوجود الذي هو مورد ان العارضة المحولة مما هو موجودا بها الزميمة بل الاتحاد في الوجود الذي هو مورد في نفعها او موهبها ولا يحل عليك ان الاثار الخارجية ليست مجرد الوجود مع المادة ما هي اعتبار احدثت ولا يقع حملها على كاعتبرت بل الحمل انما هو للاتحاد الزميمة المحركة الوجود مع المركب لا يقال اذا ما تلقى الحمل للاتحاد في الوجود والافراء الزميمة محولة مطلقا في جامه الى التفصيل السابق فنقول

لا يحصل

فمقول الجزء الذي ان اذ افر من حيث هو وليس بمجد الوجود مع المادة انما المتخيلة في الوجود المعاني لها في المادة والمفهوم هو الماحود لا بشرط فذلك اصح **قوله** ثم يخص محل الجزء على الكل فان الانسان والناحك في قولنا الانسان ناقصا من حدان بالذات والوجود الا ان مبدءا اهدى ما داخل في الموضوع ومبدءا اقر خارج **قوله** وتفرق بينهما بدول هذا اذا كان من وراء الفعل ما هو ذمة من مبدءا حارصه والافاء لفرق ان مبدءا المحول الذاتي غير خارج ومبدءا المحول العرضي خارج و؟ علم ان المطلق داخل في الوجود في الخارج المحسوس مركب من البدن اي الجسم الحساس المتحرك بالاداءة ومن الصوت العارضة النوعية الغائية على المادة واعلم ان الانسان المحسوس اذا لا الحقيقة المتخيلة انما هو قوله انما النفس والبدن مبدءا للحيوان اي الحيوان يؤخذ باعتبار لانه اذا اقتد بشرط لا شئ اي الحيوان فقط يكون غير محمول على الذات واذا اهد من غير عرض لشيء يكون مجموع هذا المعنى هو مبدءا المحول وكذا الصورة النوعية مبدءا للناطق اي الصورة النوعية او مبدءا له لادم هو الناطق ومعرفة مبدءا مبدءا وذلك المعنى الناطق وهو ما هو ذمة ما عاريس فان اقتد بشرط لا شئ اي الناطق فقط يكون غير محمول على الانسان وان اهد لا بشرط لا شئ يكون محموله فالناطق بالمعنى هو قول مبدءا للناطق بالمعنى انما معلوم ما ذكرنا ان مبدءا الناطق وهو الصورة النوعية داخل ومبدءا الناطق خارج يكون صدقه انما يلزم ادخال الوجود مع النعاس العام **قوله** فلو كان وجودا لموضوعا وانما من العوارض المحولة على الوجودات امور عدده فكيف يصح ان يقال بالاتحاد في الوجود **قوله** لان الجزء الخارجي وسوال الذي ليس جعله على الكل بل يكون مجعوله محله اقر واقره وله عدم ذميمة بالوجود الذي هو الناطق وجودا الذي هو وجود الكل صح يتكرد عليه الوجود ولكن تكلم التقديم الذي يتقدم في كون التقديم الذي مع حاطة للذاتي اذ هو محمول **قوله** هو وجوده فيه عدم انا وانت معلوم ان حوار الشادج انما يتأتى في الاثار التي سمه على ما قرع به والمقصد جعل في سترج المحسوس صفة الحمل والجزئية

من صفة انما قوله عبارة ان ما
حيوان من صفة انما قوله عبارة ان ما
موصول مع الناطق وجودا اخر ومع
فهو وان ذلك

متعلما بالاجزاء الحاصلة كما ذكرنا في الحاشية واستسقال السؤال مع استقصا
 الجواب بالنظر اليها نظرا لوجوب ان الجمل هو الذي لا يصدق له الحاشية قوله
 وهو غير متكرر هذا هو الجواب عن الجزء واما الجمل الوصي فكذلك يقال فيه
 ما لا يخادق الوعد الذي يبنى على انه عارض للموضوع في الذهن لا في الخارج
 واما ما فرجه في الحاشية فلا يصدق في ذلك كما ان عدم جبر الخوا الجمل
 الما هو متناهي جزاء الحاص في الحاشية كذلك يبقى الاشكال في الجمل
 العدي في جزاء الجواب بان العدي عارضا عن وجودي سواء الجمل في المعنى وفي
 تحت قوله عند تحقق الكل دون الكل يعني في حيزه ضمن الكل هو ضارح الى
 المحقق بخلاف الجزء فانه في هذه الطريقة غير ضارح الى المحقق لعدم وجوده ان
 محققا مع طوحي ان الوعد ان محققا في الحاشية هذا الكلام قوله على ما
 نظرا في عارضا فان بعضه من الاعداد فاذ قيل ان الاعداد
 المذكورة في مقام الى المقسم فتر ان المراد مطلقا الحاشية قوله لانه لا يوجد
 له مثال ان اذ اذ ان يوجد له مثال من الموجودات الحاصه فلم يكن
 اما يقع الترك ان لو اخص الكلام بها وليس كذلك على ما مر وان اراد
 به ان لا يوجد له مثال مطلقا من الحاصات ولا من الاعداد ما يتوهم
 فان التركيب من شيان والى ان الحاشية بالعدد في المثال له تعالى انما تب
 لقوله اعلم حسب المفهوم ان الحاشية من النسب منها ما هو حسب الصدق وال
 لم يكن انما هو اخص مطلقا من الحاشية **قوله** كما ان الحاشية انما هو مفهوم وحصل
 بالصوره فان الصوره حاشية للفاعل في حصول السوي فله صورته مقدم
 بالادب ولما انما كانت عدم بالاعتناء في سائر ما عارضا **قوله** لعدم
 كون الحاشية صفة للفصل بل هو عرض عام بالاعتناء **قوله** فان كل واحد
 الخواص المطلقه اخص في الحاشية بالفاعل مطلقا اذ الحاشية بالاعتناء ليس هي
قوله لعدم وجوده الا في الآلهة لكونها عارضا له فانه **قوله** قد اطلق
 الشئ وهو ان ينف المفعول ارادة **قوله** و هو ان ينف **قوله** اوله و كذلك
 لائق ان ليس به وكذلك فان من فطس ما يقع المذكور مثال للتركيب من اشئ

وادرك ما مر من الجواب
 عن الجزء

بالاعتناء

الشئ وعلية الصوره فالشئ هو ان ينف والصوره ما هو البصر وليس شأن
 للشئ الذي يركب مع صورته في صورته ما هو البصر وليس شأن
 المثال لاول من المتباينة اعطى فانه اذا جعل مثال للشئ وفسر ما ذكرنا
 صورته عليه ما فعل منها وان فعل مثال للتركيب ما جعل ان فطس انما كذا في
 فانه الى ان ينف **قوله** اذا فعلنا ان فطس انما للشئ فانه على هذا
 اعتبار من ينف في التركيب مرتين فان جعل الوصف عارضا فكذلك الحال في كلهم
قوله اذا فعلنا ان فطس ان فانه الى هذا وان من فطس وفسر ما مر
 المذكور مثال للتركيب من الشئ وعلية العارضا وما ذكرنا من المثال فانه يوم الذكر
 وما في ما ذكرنا في الحاشية من الوعد من العطاء والاراق كما ظهر بالمثل
 الضارح **قوله** فانه انما انما للفاعل ولما في كل منهما اسما للفاعل باعتبار
 اذ انشأ على المفعول وفيه باعتبار المفعول **قوله** والردق والحق وهو توهم
 عدم الوعد من العطاء والاراق باعتبار ان كليهما يركب للعلية المفعول له
 وان كان كذلك لكن لا ينف اذ التركيب منهما في المثالين ان ان الاعداد مختلف
 فان من قول بعض من حاشية المفعول الذي هو العارضا **قوله** والى **قوله**
 في العدد التركيب من حاشية اما لو اعتبر الوعد في صورته فانه يكون متباينة
 بهما ان لا ينف يكون يركب من العلة والمفعول اذ ليس الصوره على قدر
 وجودها في العدد عليه من سائر صورته بل هو وجودي للموضوع والاراد من
 التركيب من العلة والمفعول ان يكون بعضا او اياها على بعض هذا انما لم يكن
 الصوره مفعولا انما هو وجوده الحاشية واما اذا كانت فان التركيب من العلة
 والمفعول **قوله** في الحاشية والمنطقه الاصح يطلق بالاعتناء انما هو
 العدد الذي لا كسر له من الكسور التسعة والسا ما يكون مجزورا والمطلق
 عارضا بالمعنى **قوله** ما عارضا صدر او اكثر اما ان يكون سطح او صما لا الخط
 فانه ليس حاشية عارضا انما هو العلة **قوله** واما عارضا السه اي عارضا السه
 على العدم من لاطم عن كونه انما هو عارضا اذ هي عارضا **قوله** فيكون المراد
 هو المفعول لاوله وذلك لانه جعل محسوسا والبرهان انما هو بالكميات

على التقدير الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المعاني للكليات المحسوسة والصاحق تكونه ما هو قول بحسب الظاهر المشهور
أي الخلق معوله بحسب الشبهة وبحسب الصفة قوله وصفي أن الشكل الذي
من الكيف وحسبه في الخلق قوله والثالث في السيرة وقد ورد منها أن
السيرة شكل أنه هو مركب معبر في حق ما منه يوجب من الشبهة إذ سلم
ذلك عموم الجوهر بالوصف وحيث بان المصنع يقوم الجوهر بالوصف العام
لما هو عنه والمجول عليه موافقاً قوله على معنى أنه والصفة من التفسير
العموم من وجه وذلك في جعل الأول الصفاء ليس نوعاً محصلاً وبذلك قوله
المهم وحده ما عدا ذلك والظاهر أن المحصل بطابق على المعنى وأن المبدأ هنا ما
ذكره النتائج قوله خلاف الحيوان أن بعضه تعالى لما هو من العقل مركباً
من الحيوان وأنه من صفه فله عام إلى انضمام أحدهما ليدخل في الوجود
لأنها مجرد اعتبار على لا العقل فربما في الخارج كذلك قوله في بعض
وعلى أن يمنع عدم التعارض إذ قوله لا يجب أن يكون مساوياً لما يكون
هواه معدوم من كنه لا يدخل في الوجود في الجملة فلو ادركها من المهدوم
والوجود إذ هو في قولنا لو ادركها من كنهها في الوجود لا يدخل في الوجود
ويمكن دفعها بالاعتناء ونسبة العباد ما كان يرد التوفيق إلى فاسد كتنها في
قوله ومن أي أورد ومن قولنا تعدد روائع القوى الساتية أي بعد
رؤا كل فصل من كل نوع لا القوى من نوع واحد قوله أي فصولها
الساتية أراد الفصول الطسعة في عبادتها وقبولها في العبادات لا عواد
لفظ باذانها قوله قد سبق روائعها وأما بالمرور يكون وجوب ذلك في بعض
والجميع في المعنى ما عدا الفصل من الجنس في شمع مع روائع صفة من الفصل
قوله وحدت كنه هو مفهوم فصل آخر فصول روائع الجسم الساتية
قوله لأن المراد بالثاني ما صدق عليه ما حصل له من المقدمه المجموعه سياتي
معاد الجسم الثاني الذي هو الجسم مع روائع الفصول وذلك أن الجسم الثاني
ما سوانا في الجملة ولا يمكن أن يزداد الخلق ما في روائع الفصول المتنوعة
لجسم الساتية إلى روائعها قوله كما صدق عليه أنه تمام له حصوله دفع ما

ما أثبت به المقدمه المتنوعة ساء على أن معنى الجنس لو كان ما ذكره لكان
الفصول على ما سببه فيكون ما فيه الصاحق بجنس قوله وقد نظر في ذلك لأنه
لم لا يجوز أن يكون حصيداً إلى معاري وهو لم لا أن سببه المعاري إليها كنبها
إلى غير ما تم وثلاً تنقل الكلام إلى الذاتي بها ما من معول لم يحصل الذاتي بها وعلم
أي لوصف الوازيم بالانوار الصادرة عنها لا بدفع الصراط بالكلية وتم الساتية
قوله لا يخرج في المركب أما ما عدا ذلك الذي الذي هو عبارة عن الجزء
عن الجزء من آخر وأما ما عدا ذلك الصفاء إلى الذاتيات إذ لو لا
لا يمكن معبر الذاتي بما ليس بوصفي قوله فما ليس بوصفي قال قولنا ليس بوصفي
وأن كان صفة ما بعولنا والمشرع في الذاتي لكنه ليس بمرجع في المركب بل في
الاشتراك في الذاتي قوله وأما ما عدا ذلك الحلفاء في السلوك أي في إذا
الما سباب في السلوك وأصله في أحوالها وأصله في السلوك وأصله
في أمورهم فان شامتها لا توصف المركب في كل واحد منها قوله
توصف المركب قال في شرح المخلص وكذا إذا اختلفت الماهيات في شيء
والاشترك في أوصاف شبيهة خارجة عن صفاتها قال هذا النوع من الصفات
والاشتراك لا يصح المركب كقوله الماهيات المتشابهة في طبيعة الجنس بشرها
وعصا مع حوا رباط لكل الفصول ما سببه وكذا اشترائها في شيء وأصله
في صفات شبيهة كالفصول المتشابهة في الوجود الماهية في العدم والساو قوله
على كل واحد من الرئسات والساو في الماهية من حيث أنه جزء للما سبات على
سبل الووص ودليل كاف في حوازل الصدق إذ الساتية إنما يقع مطلق التفاضل
قوله وأصله ما أي في الماهية أي في قولنا كذا أن يكون الساتية عددياً
قال في شرح المخلص أصل العلماء في أن المقنوم من الشئ هو جزء من المقنوم
من النوع أم لا وهذا مذكور في ما عليه أهل هو أو شئ في أم لا وآله ما م
أنه رابدين وانه شئ في أم لا والظاهر أن كل ما منه نوعه فان بعض مقنوم غير
مانع من الحمل على كثر من فلهذا من ادعى عليها على كثر من مقنوم في الذي لم
دعوا ما منه ما فيه يكون لكل الماهية نوعه ثم رجا مطالب بالمرئان ومن

مباحث

ادعى الخفاء في شخص واحد لم يكن دعواه بده اوله بل مطالب بالزمان واما
الشخص من حيث هو شخص محقق قال نفس بصور ما منع من كل على كسر ولا شك
ان الماهية النوعية بما هي اصله فالأولى ان فيه اوا ذاب او الاله ان حكم
اصدا حكم بل آخر واما الكمالون من الاول سوا كذا في الكتاب والسا ان البنية
لونها بحدده في اما عدم الماهية المطلقة او عدم لونه اوى وعلى التدرج
لم كونها ووجوده كما هو المظهر في قوله لا يوجد له في الاعيان الوجود الى هذه الحقيقة
كونه زيدا الماهية المطلقة لا تشا في قوله ان كان مالا به في كل الواجب
وهذا انما يقع ان لو كان بعد ابد على حقيقة ووجوده في مذبحهم قوله رو
بالفعل فقط اي بغيره لم يكن ان ذلك الفاعل الواحد لا يقع ان لا يكون لغز
مطلقا مدخل في اذ لا بد من ان يكون للماهية مدخل بل يقع ان لا يكون لفاعل
مشارك في افادة النعمان الماهية قوله او فاعل اخر بوجه اي له مدخل في ذلك
اذ لا بد من الفاعل مطلقا قوله اذا كان الفاعل في حقيقة اي لا يحجب الذات
ولا بالوجود والاعتماد اب قوله وان يقول بل حقيقة الاصل في اعم من ان
يكون الماهية اولافان الى المعرف في الكثر ان والقصص المتعددة تشخيصا بتعدد
بتعدد التقابل الماهية بالعدد فقط اذ لكل مولى في الماهية في العدد فقط
قوله كذا في الموالد فان نظم كل شخص بوجهها في هذه نظم لا بد من كون قوله كذا
في العام فان الماهية تقينا وللتا تقينا وكذا للماهية اذ مجموعها بيولي ووردة
بعض لها استعدادات محتملة بوجوب حساب العظام ودكل في عند انقلاب
بعض الى قوله او ما استعدادات تتبع دكل بغير ان يراو ما لا استعداد غير ما في
قوله استعدادات لئلا يكون اذ اهلها قوله او ما في الماهية اي لا افعال
ان صور المركب ماضية عن حقيقة الذي معه او فاعل لا ماضية لا ماضية الصورة
عن المركب اذ عاين ما في انساب اياها ماضية عن الماهية والمركب ماضية عن الماهية
والمتاخر عن الشيء لا يجب ان يكون ماضية عن المتاخر عن دكل الشيء لا افعال لكونها
علم الماهية فلا يكون ماضية اذ كذا في المركبات قوله وسحبها في حال
الاعلاء بغيره اي كسبه مخصوصه لا يجب ان يكون محسوسه ان اردنا ان تلك

كل الله على شخصها بوجه السؤال على الحصول وان اردنا ان هي سحبهها في قوله
فلا يجوز ان يكونا متممين بهذا انما يدل على ان البدن وحواله لا يكون شيئا
شخصيا وبما للنفس لا على انه لا يكون على شخصها والكل م انما هو في قوله
بعض ما به الواجب ان كان هذا القول اما تبا في على بعد كونه سويا كما في
علمه ذكره منها في مخرج ايضا على كونه او ان يكون ماضية على ما في قوله
اي لفظا اذ على هذا القول في الحقيقة اذ هو حقيقة كونه ماضية في الوجود
وعلى بعد كونه ماضية في حقيقة كونه ماضية في الوجود والمضاهة في الوجود
وهو في الوجود اما العارض فهو خارج الى الموهوبات الماهية وان كان
كونه تام ما به اذ في الجواب ما ذكره قوله لو كان النعمان متوحد لا لو كان
عدمه فله اذ لا وجود له لكونه له بعض في الخارج قوله في الماهية وعلى بعد
التوازي في كونه ماضية في الوجود المتعصب بدواها لا ماضية في الوجود
لها بعضها ماضية في الوجود بغير الوجود في الحقيقة او لو كان عدمها فلا
بعضها ماضية في الوجود من طرف المبدأ قوله وفيها بعض بعض الماهية
عدمها فلا يخرج الى علم اصلا قوله لم لا يجوز ان يكون النعمان ماضية في الوجود
ان يكون النعمان ماضية في الوجود ماضية في الوجود في الماهية في الماهية
فيها ليدرك قوله اي عاين اي عاين دكل الشخص كالمظهر قوله على ما يقتضيه ما في
الجواب فان الماهية ماضية في النعمان كسب الى الماهية لانه ماضية في النعمان ولا يجب
ان التقابل الذي هو علم النعمان ليس قابله بالقاس الى هذا المقبول قوله اي
التقابل بالمقبول اظهر في الحصول على الشيء مما في الوجود فاعل للوجود
لذلك الشخص في الحقيقة كما يوجب الله في بعضه قوله واما في بعضها الى بعضها
لان بعضها في النعمان فالحق في الماهية والموجود في النعمان وكذا في الماهية
فالموجود بعدد لا الى الماهية في الوجود على قوله في الحقيقة الى الماهية في الوجود
على استعداد ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
يجب ان ياما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
آخر وهذا الجواب عام وجهه كذا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

من هذا النفس فهو ما عرفنا من انفسنا واما ان يكون من
 اوصاف الكمال وله موقع انه كلام على السند وهو غير مقبول فانه صا
 بها كما يظهر بالمال وقد كثر في الجواب ان الاعداد وان كان متاخر
 الاضافه ذاما لكنه معرنا ما وجدنا العذر في قوله عوض للعامل كان يابلا
 بعول ذلك الاستعداد ان كان لازما فله محالف فله بعدد سببه وان كان
 عرره لم هو محتاج الى سبب فسهل الكلام انه احاط ما عارض للعامل سبب
 حادث مستند الى حادث او محذور ان حدث للعامل استعدادات مختلفة
 الطريق او بعول المعهود به شارة الى كنهه عوض من استعدادات المتعلق
 الواحد على ما هو فيهم قوله بما ذكرنا الذي ذكرنا كفي ان هذا مخرج على الجمل
 المذكور فان المقبول اذا كان هو المعاني فمعنى المقبول هو معنى المعاني فالحال
 ان معنى المعاني معلول لا يتنه العامل والكلام انما كان في معنى الماهية لا في معنى
 بعضها فله بد ما ذكره منها ليم المقدم واما المذكور من فعل فليس من ضرورات
 ذلك الجمل بل له الكفاية بما سواه لكنه ذكر ذلك زيادة تقوية للزوم الدور وانما
 وبسطا للمعاني فله تغفل قوله وان كان في كل المقبول على بعد اذ قد انشأ لا تعالي
 انه قابل له قوله وهو محال انفسا ووجد كمال عن هذا انفسا ما ان المراد من الماهية
 اما الاو الكمال محال ان له ما به للعناصر المتضمنة الى الطبيعة الكمال بل لها هو
 موجود في الخارج فيشترك في عرض هو مفهوم المعاني وما ذكره من ان ما لا يبيده
 لا وجود له في الخارج فهو تام واما اعم من ذلك محال ان لها ما بهات هي موامات
 معدده فليس هناك ما به كماله متضمنة الى الطبيعة الكمال يكون من قبيل مقبول
 الكمال قوله وما غيبنا عن السوء وقد سدل على هذا انفسا، غفل ما حرم
 الوجود قال في شرح المحقق في ذلك ينبغي ان يعلم ان الكثرة اظهر عند الحكماء والفقهاء
 عند العمل لان الحال بدرك الكثرة او لا بدرك العمل مما اوجدها او العمل
 بدرك اعم الوجود هو الواحد ثم يافض بعد ذلك في الفصل وادان كل
 كان حلقا الكثرة من فعلنا انا ما فعلنا الوحدة من فعلنا انا ما فادار
 بوضوح الوحدة عند الحال عرفنا ما الكثرة وحلقا الواحد هو الذي لا ينقسم

الاشياء في الوحدة والكثرة

لا ينقسم من جهة ما قيل له انه واحد واذا اردنا تعريف الكثرة عند العقل
 بالوحد، طامى بالجمعة من الوحدات وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور قوله
وسبب ظنهم وقد يقال سبب الوهم مساوقها انا، فان كل موجود ولو كثر
 واحدنا عسار ما واما ان سبب ظنهم لا يحري الا الى الوحدة، الشبهة لكن المتعلق
 المعاني من مطلق الوحدة والوجود فنعلم ذلك انفسا او كان مقتضى اعم
 وان كان السبب توهم من فصل قوله لكل موجود هو الوجود كما يطلق على الماهية
 المحصورة ككل يطلق على الخصوصية والسمية قوله من حيث هو كثر اي الكثرة لا
 بشرط شئ عرره الوجود قوله لو كان المقنوم من الوحدة آت مع هذا الكلام ان
 الواحد لو كان من الوجود لكان كل ما عرره له الوحدة من حيث هو عرض له
 عرض له الوجود وليس كذلك فان المصنف بالكثرة من حيث هو مصنف بها عرض له
 الوجود دون الوحدة، نعم مصنف بها كمال من حيث هو متكملة مثلاً عشية من الاشياء
 اذا احدث مفعلة معدده لا يجوز عما من حيث هو كل عليها الوجود دون الوحدة
 الجمل عليها ما توجد بالاعتبار الكثرة في هذا الموضع وتسقوط نظره وان شاء
 على الكثرة من حيث هو كثر على الماهية بل بشرط شئ قوله وحدت هو بيان اوجه
 قوله وان كان في المصنف اعدا ما قلنا له لم وذلك اذ لم من صفة الجسم قوله
 نعم اشار الى هذا قوله اي الوحدة، ووجد ان المراد منها من الوجود
 هو الوجود لان النظم رصنفوا في ان الوحدة، بل هي من جهة عسار العقل
 او الموجودات العدة فالعدم مع المعدوم فالله زمره تطرأ ذكر في بعضها
 فاسد قوله في الوحدة ولا يخرى بالضرورة، وحيث ما لمع ناء على ان عدم الوحدة
 لا يدل قطعا على عدم الوجود قوله لان عدم العلم ليس بوجوه فان عدم العلم عدم
 ليس من العلم عانه اه حصارم له فيكون الوجود الوحدة او عدمها لا يكون
 خلاف المعروف مع انها تكون مستمرة ووجودي وكيف لا وهو عدم العلم
 هو عدم العلم بالعدم بل هو الوجود قوله لا يعلم بالضرورة، لا
 حال الوضوح ان الوحدة عدم الكثرة فكيف يدعي الضرورة في كونها لا زمره
 لا يقول اذا كان الكثرة عرره فليس ان عررها سلم وجود ما ذلك بل هو

اشياء وانها

وسقط نظرنا

الوجودي اما عين الواحد او جزءه او خارج عنها وسائر ان ما كان الوجود
 فلما طرأ والما الخارج فبالضرورة ما كان سلم ذلك الوجودي وبقا
 في معنى لفظ الواحد انه ذلك العدد في المعلوم لهذا الوجودي لا سوا كانت متذكرة
 لفظه **قوله** تعالى الكثرة هذا هو المجهول لان **قوله** لكي من نفس وعلى هذا
 اسما العاقل من الواحد والكثرة فلا يتم بوجه **قوله** من حيث هي ذات
 اذ لو اعبر مثلا لا من حيث هي بل من حيث كبر افعالها لا يكون واحد **قوله** مع
 للهوية وكيفية فانه من ان يكون للوحد شيئا لا ان يكون للوحد هوية
 اخرى فليحسب كل واحد من تلك الوجودات لها شيئا وعلى هذا المذهب
 السليم في التسمية والوحد انما يحاط بجميع كون شئ واحد او وجودا
قوله لو ان كان يكون وحدة الواحد فانه عليها وذلك لان ما عدا مفهوم
 الواحد فمما خارج في كونه واحد الى انقسام الواحد الى الوجودات
 واحد ما عدا اولها او لا يرى ان ما عدا الوجودات فمما لا ينفك عنها
 مضافا لانه لا ينفك زائدا عليه وعلى هذا اذا كانت الوجودات لا ينفك
 ان يكون لها واحد فانه كذا الكلام في وجود الوجودات
 الى غير ذلك **قوله** لو كانت سوية زائدة او نقصان هذا الوحد
 الى اسما المجموع الذي هو الوجود في الوجود والاصل الثاني معنى
 الرماد فنفى الوجود في غير موصوف له لان معنى المجموع محوران يكون معنى
 الزناد **قوله** فاعلم بها اي الاما **قوله** وفيه نظر ان جعل ما ذكره صورة
 بعض فلا اشكال في الجواب وان جعل معا ونقصا فالجواب عن النقص
 واما المنع فلا معنى جوا بالكونه منعاً للشيء **قوله** لكونه من جانب المعلوم
 لان الما منه محل للوحد وكذا الموصوف محل لوصفها **قوله** والالوحد ان
 لا ينفك في الالانقسام التي هي مفهوم الواحد واما قال هذا ليدفع الى
 يجوز ان يكون **قوله** الوحد الوحد دون واحد وهو الجواب ما
 يكون معولا لا لا ينفك في المعطى وليس كذلك اذ ما حشر في ان في الالانقسام
قوله كان له وحدة من وجه اذا لا يتقادم مع الوجود **قوله** فيقال ان

قلب طه

في مفهوم

الانسان هو الفرس قولنا من شأنه ان يكون كس اعصارا بطريق اخر
 اتحادا ما عدا انهما كذا في مفهوم هو الحيوان والآخر اتحادا ما عدا ان
 محولا واحد هو الحيوان محول عليهما فالاعصار الاول يجعل الاتحاد من
 فصل ما فيه الواحد ما فيه مفهومه اذ لو حط فيه دخول الامر المحجب للما دون
 بل اعصار الثاني هو من فصل ما فيه الاتحاد في عارضه وحسب ما له عليه **قوله** في
 ان كل واحد منهما محول فعلى هذا اوجه الواحد ما من المحول ان يكون كل واحد
 منهما محولا على ذلك الموضوع وقد جعل تحت الواحد نفس ذلك الموضوع الذي هو
 خارج عن معنى المجموع ليس وعارض لهما وحسب على هذا اتحادا محولا **قوله** اذا
 كان الواحد معولا الذي هو في الجنس النوع اللذين هما هوية وحدة شئ ذلك
 الشئ وان كان الالانقسام **قوله** اي احور مشاركة فالوحد على هذا عدم
 الشئ الى الاحور الى ان كان في عام ما بهتة وينقسم بالاحور والمخالفة الحقائق
 ضرورية انها لا تنقسم الى الاحور الخاصة المشاركة لكل في الحقيقة فليكن ان يكون
 واحد **قوله** الواحد ما بهتة على الحق ان مفهوم ما بهتة على كل شئ انه واحد راجع
 الى مفهوم عدم الانقسام اذ معنى الواحد هو عدم الانقسام فاصل ما بهتة على كل
 شئ انه غير منقسم والذي بهتة على الشئ انه غير منقسم هو عدم الانقسام واما الثاني
 ما اخذ الواحد في تعريف الواحد هو عدم الدور فبعد تسليم ان الماد في هذا
 المقام التعريف يقول قد يكون الواحد معلوما بوجه **قوله** بل هذا مع كونه
 ذا وضع لا يحكي ان هذا انما يقع اذا اردنا ما بهتة نفس المفهوم فان مفهوم
 اللفظ بعينه كونه ذات وضع وضع سوية ما ذكره من المما وشبهة بناء على
 اعصار عدم الوضع في مفهوم الواحد ما ان يكون صفة عدم الانقسام لا للشئ
 والالم عرض الواحد الاللمجردات واما ان اردت حقيقة فلا ضرورة ان ما
 سوطر للخط عارض له ليس كونه فاما لما اشار به الحجة الاخرى عارضها
 ولا حجة بالقياس اليها فالحقيقة ورا عدم الانقسام العارض لهما وكل الحقيقة
 منقسم بكونها ذات وضع واما الواحد فالظن انها على قدر وجودتها ليس
 لها جسيم ورا عدم الانقسام واما كونه غير ذي وضع فامر عارض لحقيقة وكف

في مفهوم

وفي معنى مفهوم الى صورت ركن في تمام ذاته
 ولا اعتبر عدم وجوده انما في اولها والخصا
 مفهوم في عدم الانقسام في تمام شئ
 الامور الكثرة من ان هو الشئ بالانقسام
 عليه ولا يشترط في قبول اتحاد الامور
 في وجودها شئان على مفهوم اخر غير عدم
 الانقسام نعم لا ينفك فانه يعقدها كالحق

لا والسلب ثابت للشيء ما لم يثبت له الوجود في نفسه ليس هو له وما هو ذاتي لا يكون كذلك فان
 فعل هو عرضي لعدم الانقسام ذاتي للوجود فلما لم يكن العرضي والمعرض لا يكون
 ما به حقيقة **قوله** سواء كان قبوله القسمة لذاته المادة من القسمة منها هي الوحدة
 اي عرضي في نفسه لا القسمة الا على كنهه قال المقدار قابل للواو في ذاته هو الحقيقة
 وما عداه هو وسط دون الثانية لا سقائه بطرأنا عليه **قوله** هو الواحد بالاحتلال
 في المعاني والاحكام المركبة من العنصر **قوله** فلما هو الواحد بالاحتلال حاصل
 ان قدر احدهما من الال قدر كسب المتقال مثل جعل درهمين بالواحد فذلك
 القدر عرضي من مميزات المقدار لا قدر له في نفسه وانما المقدار العنصر اطلاق
 له وذلك لا ينافي كون المقدار حقيقة واحدة بحسب لان ذلك المقدار المحصور في ان
 في لا حريته بالمقدار المطلق لكن له جزئيات ايضا بحسب التي مروره ان كسب المتقال
 اطلاق في تلك العنصر متغير بالشخص لثبته لثبته اطلاق في تلك العنصر فالواو في الوجود
 الدرهم الواحد بالاحتلال كما فعل فيما سبق **قوله** لا نفس العنصر اي التي هي حقيقة
 المقدار فانها متعددة لكن لا بعد في مقدار الدرهم **قوله** بلقتان عندئذ لا
 يجمع ان يكون هناك حد واحد مشترك بين المقدارين والآن لان الاتصال بالمعنى
 الاول من معنى الاطلاق حد واحد مما حد الآخر بحسب يرجع الى ما مر في الوصف
قوله سلازم طرفاها ونحوها ان مما يرس في الوصف اي يكون الاشارة الى احد
 عن الاشارة الى الآخر والآن لان الاتصال بالمعنى **قوله** لتعريفها وبما
 معانيه في الواحد بالاحكام والنوع والشخص لا سلك في العاوت او الوحدة الحقيقية
 اولى **قوله** في حكاية القسم الثاني وهو انما لا يمتنع **قوله** وهو ضرورة في الاحكام لا يمتنع
 الوحدة العارضة فاعلم بالجوهر لا لكل واحد من الاحكام لا ما يقول فلا حاجة الى
 ضرورة ان يكون احد ما معروضة لوجوده لكونها موجودة وهو انما هو الوحدة اخرى
 فالاحكام بحسب المركب وله سراج **قوله** وهو محل نظر اذ ليست من الوجودات
 اطلاقا من هذا النظر ساقط لان المراد من الاعداد هو الاعداد ذات لا صفاتها
 العارضة والاضافه في ما يثبتها ببيانها لا اضافها المعروض الى العارض في
 ولو اراد نفس الاعداد لكان اثبات انها ليست بعدد بل هي كنهها وان كونها جوهر

موجوده في الخارج في مستنداتها وسيأتي في كلامه الشارح ما يدل على ان المراد
 قد يطلق على الحساب المعداد وكذا كلامه في شرح المحقق يدل على ذلك
 في كل كلامه منها انه سلك في وجوده احوال من معدودات وكونها اعدادا اي
 عدد بها رادها عليها لما اثبت معنى زائدا هو نفس العدد شريح في اضافتها
 وجودها ثم كونه عارضا بكونه ان يفسط **قوله** وليس ما ساقها اضافة لها
 الى من اعداد لكونها اي الى مميزات معروضة لها وكونها اعدادا ما به حقيقة ذلك
 اذ لم يكن الا مشترك لعلها يكونها اعدادا رادها عليها التاخر مما ذكره كونه عارضا
 لا رادها للام لان برادها لزيادة العارضة **قوله** تركه من الوجوب التي هي
 وجوده ولا يسلك ان عدم الوحدة لا يكون وكما من الوجودات ثم لما لم يعترف به
 الوجودات التي هي احوال وجوده لما هو من كونها عارضا **قوله** اي ساقها
 ان هذا الكلام مأخوذ من شرح المحقق مع ادنى تغير للعبارة **قوله** او اعداها
 ان آراءه ما بعد في المعداد والملازمة متفوعة وما ذكره في بيانها لا ينفعه لانه
 كونه احوال معدودات في نفسه لا عدما لشيء وان ارد ما في مفهومه سلب فاساقها
 على اطلاق كونه عدما لمفهوم معين عن الوحدة وقد سطل على ما حرق الوحدة **قوله**
 وذلك تسليم ان لا يكون العدد موجودا في كونه شيء من شيا موصوفا
 بالعدد ضرورة ان الشيء لا يصف بعدد وذلك لا يظن ان له ان يستلزم ان لا
 يكون نفس العدد موجودا وان دعوى الضرورة في كونها باطل **قوله** واذ كان
 كذلك كونه عارضا عن عدم كون الشيء واحدا هو الوصف انه عددي لا عكس ان حاله كونه
 ان يكون عدم عدم فانه في كون وجوده **قوله** ويجوز عن هذا في العلم وهذا من
 كلامه الختص ايضا اي ليس المراد من العدد المعداد وان اطلاق عليه **قوله** يكون
 الشيء واحدا من احواله المتفق بالوحدة قال في كون الشيء واحدا هو مع الوحدة
 فكيف يقوم بها فلما كون الشيء واحدا هو رادها نفس الوصف كما مراد بكون الشيء
 عدد اي نفس العدد وقد مرادها ايضا في الشيء بالوحدة والعدد وبنفسه
 بقارب لكن في الثاني رادها عارضا لعلها هو الواحد في اشكال **قوله** من كنهها
 وحسب التي كون العارض مقوما **قوله** واساقها اذ لا مشترك لثباتي في نفسها في

وانه

قوله فيما قرئت على ان من اعداد صور **قوله** من اصحاب واحد وواحد اي كبر
الواحد ملك حرات في تعريف السلام **قوله** كسب مفهومه ما لم يكن في
سرع الخاضع وله بالتمتع والواحد ولعل الشارح انما تركه لان الواحد ليس
بعدد والكلام في ان كسب من ان اعداد له منها ومنه **قوله** فكل من القول
اي من الامور المذكورة في الجسامين والثلاثة والبيعة والاربع والستة والثمانية
والاساس **قوله** كل واحد منها عام ما جسد له صفاء في اشكاله ان يكون له واحد
يحمل كل واحد منها عام ما يمتد اذ لم يحمل بعض هذه الاحاد على بعض هذه
لكن في الشيء واحد ما يمتد في كذا اذا شمل احدا على الاخر وما دونه
لزم كون الكل والجزء في ما جسد له شيء واحد وكذا اذا شمل جزء من احد على جزء
الاخر ولم شمل جزء من الاخر على جزء من الاول على سبيل التبادل في طوابع
والجسم الناطق واما اذا كان هناك شمل على سبيل التبادل كما في عدد واحد
اذ لا يلزم هناك بعدد ما جسد بل انما هو واحد ما جسد من ان يكون
ان كسب من الكل **قوله** لو لم يكن في كل من كل منها ملكا لانه ليس كذا فان لم يكن
من الجسم الناطق ليس بعدد الى اصل من الحيوان الناطق كالحف فاما كذا بعدد فان
العشرة اذ يعومب بالبيعة والثلاثة ويعومت بالستة والاربع فليس من الاول
وهو السبعة شمل على بعض الكسب وهو الستة والاربع من ان كسب الذي هو مشمول لبعض
منه ان لا شمل على بعض من ان كسب اي الستة واذا كان كذلك في ان الماصي من كل
منها ملكا لانه بعدد **قوله** ان على عدد يكون الواحد فردا وهو ثم له الفرد في
من العوادي الذاتية للعدد والواحد ليس بعدد **قوله** والحي ان الزارع ليعطي
انظر قد اضرب هذا الكلام من مام وله شك في ورود ما ذكره الشارح ولو
في ان يعرف لم يعرف الشيء بنفسه **قوله** والكتا واما ان اشتر في انكم لا يكون
ان قسام عدد اصله لا ساكن منها حسب الصدق فزوره وان يكون شمس في
متا وبن ومنتا بن ومنتا فكل الى غير ذلك **قوله** والموارد ان الطعوم في
من المعظم والموارد بن من المحدث والموارد بان مع السليم والخط وتقال
لجسمين الموارد بان ما لوصي **قوله** فلو اسم خاص للمفاير وقد يطلق على المفاير في

في الماتة **قوله** بل المثال ان كزند وحر والابيضين فانما مثالان ومثالان
ايها **قوله** انما ان عن خروج الالبوه زياده العدد قد يكون مفيدا وحول ما
لم يكن داخل كما اننا يفيد خروج ما لم يكن خارجا اما الاول فكما اوضح
في التعريف في فاذا عدد مصرعها للاخص مع واما الثاني **قوله** اذ ليس
منها قاس السعاف لان جعل احد منها لخاص الى الآخر وهذا النظر مدح
لان مطلق الالبوه والبنوه مصاصان مع حوازا صاعدا في ذات من تسمى
صورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاحراز اما هو عن خروج المطلقين
لا المقيد من حيث توجبه ما ذكره **قوله** وهو ثم ود كل لان الاجتماع لا يكون الا
في زمان واحد **قوله** بعد تسليم لكل المقدمه التقابل بان الجول بالموطاط على
الموجود في موضوع موجود في **قوله** او محسوس القول والكل ومنها عدم الاصراع
بحسب الحمل حاصل فيندرجان في التعريف والتقابل ان يقول بجمعا ان اعم من
الاجتماع في الوجود والصدق فلا يمتنعان في نفسها متاخر ورتا ان اسفا
الكل اسفا جميع حركاته يعود الى شكال ويجواب ان يقال بعد تسليم المقدمه
المذكوره ما وجد في الموضوع ليس من جهة واحدة اذ اعمها بواسطه والآخر
مدونها فان اصل الجسم المحرك يصدق عليه نفسه انه لا حركة بعد اجتماع الحركة
واللا حركة فيه بل واسطه تجاب بانه ان اخر الصدق والكل فلا اجتماع قطعا
اذ لا يصدق عليه انه حركة وكذا ان اخر الوجود اذ الموجود وفيه هو الحركة بالذات
لا عدوها وان اخر في احدهما الصدق وفي الاخرى الوجود فلا يكون الا صاعدا
من جهة واحدة **قوله** وهذا الشرط سطل الخصا را فسام التقابل وقد يقال
ايضا ان المشروط فيه عام للخاص هو الحقيقي وما لم يشترط فيه هو المشهور في
انما هو بالنسبة الى الاقول **قوله** بل اصطلاح اي اصطلاحا على ان التقابل
المستعمل في العلوم متى استعملوا لم يكن خارجا عن هذه الاربع **قوله** وكذا
غير الصبيان رجل او دلس في فخر **قوله** بالسه الى موضوع قابل اي مستحسنة
قوله وقد يقال ان حاصل ان العد في ان كان عدما للوجود في المفروض انه قابل له
فذلك اما السلب واليجاب والعدم والملك واما ان يكون عدما للشيء اذ كعدم الالام

بالنسبة الى وجود المعلوم ولا سند تحت شئ منها وقد اجيب عن ذلك بان المتعارفين
منشومان الى ذات واحد ما ذكرتموه ليس كذلك اذا عدنا منشوب الى ذات المعلوم
والاخر الى ذات الملائم وهذا لما يتم لغير الوجود والعدم فيها بحسب اقتضاها واما اذا
اخر القياس الى ثالث فله **قوله** خارج عنهما مع انهما معا ملان لصدق عدما عليهما و
وجودي فقط فيكون من اصنام هذا القسم من المتعارفين لا عرف من عدم دعوى **قوله**
اخران فان قلت عدم الملائم ووجود المعلوم كيف ينسبان الى الموضوع قلنا ليس
ببعيد كنية وجود الا نسا ان وعدم الحيوان الى زيد مثلا **قوله** فكلوا لخل سوا فان لخل
معدوما او موجودا حالها عنهما وانما فصل في العذين لذكر الالفاظ بالوسط
والحوادث عنها لهما محلاهما اذ ليس منهما ذلك **قوله** فكلوا لخل سوا فان لخل
عن المتضايقين الخاصين المتعارفين وان اردت مثالا حال عن المطلقا فمثل ما
يلواجب **قوله** فكلوا لخل سوا لبحث مستمر عدما لعل لسان بحسب
صحة قالوا ولي في لغيره ورعي للسواد **قوله** عند نسبتها وله بد من اعتبار جهة
السواد والمتعارفين ينسبان الى ذات واحد من حيث هما متعارفان **قوله** ويكون
كل الشئ خارجا فان النسبة الى ذات ما وان كانت داخل في مفهوم المتعارفين
ما صدق عليه المتعارفين في الاقسام الثلاثة وفي الب والابجاب في المفردات
ليس بغير صحتها لهما مثل السواد والخاص بما المتضادان وليس في شئ منهما
الى موضوع وان كان تقاضيهما بالقياس اليه فاذا نسبنا الى موضوع واحد حصل
بشك موجبان بوجه الصدق والكذب للنسبتين اللتين فيهما وبما خارجا عن
السواد والخاص وكذا الكلام في البصر والرعي والابوة والبنوة والافان والافان
فان النسب المعروف للصدق والكذب خارجا عنها واما القفتان المتناقضتان
فالشئ المعروف للصدق والكذب داخل فيهما فلهذا الفرق بينهما بحسب
الكتيبات وان سائر المتعارفين من وجهين احدهما الاقسام في الصدق
والكذب والثاني ان اصنافها في سائرنا بسبب اوجاج وقرنها بساير احوال
وهناك فرق آخر هو ان المتعارفين في الضم اي في شئ هو في الفعل لا في الوجود
فان ثبوت السمة وسلبها من الامور العقلية والمتعارفين انما هو بينهما واما سائر

المتعارفين

سائر المتعارفات فقد يكون في الوجود في السواد والبصر والابوة فانها امور موقوفة
معا لهما للخاص والرعي والبنوة **قوله** من المضاف اذ هما من هذه الهيئة احران
وجودان متعارفان لا من كذا لا يفعل ان الالفاظ القياس لهما وبالعكس **قوله**
فيكون احصى لانه قسم من اصنامه **قوله** والعدم والملكية فان حصول الرعي مثله
في الموضوع ليس بالقياس الى شئ في العقل وان كان جارا عن عدم البصر
وعلى بعد سر ان يكون كذلك لم يتكرر السمة فلم يكن مصفا **قوله** لانا نقول العذبان
اي ذاتا في انفسها له من حيث انهما عندان **قوله** عدا عليهما في التقايف
كون الصدق ليس بحسب الالفاظ وان كان مجموعا عند الحكم سائر على السؤال
ان لكنه لما اطلقا لهما لهما **قوله** فالجواب مع الالفاظ ان الكلام ان يقال
السواد في نفسه ما بهد وكوه صدق الخاص او عارض لهما فان اخرج المعروف من حيث
فوق المضاف للخاص نفسه وليس مصفا مورا ان تقاضيهما من هذا الهيئة ليس
بالقياس الى الآخر وان اخرج المعروف هو المضاف لخاص الخاص لهما فاصحقا
وان اخرج المعروف مع العارض هو المضاف للخاص ما فؤد مع عارضه مصفا فيهما
فالصدان من حيث داما هما مصفا للمصنفين ومن حيث مصفا فيهما
ووصفاهما فمسي للخصتين ورج لا اشتغال واما المقال فيمكن ان يكون مندرج
بحسب المضاف وورد من افراد لكنه بحسب الصدق سوا في المضاف وغيره لصدقه في
والعدم والملكية والسلب والاحباب ان المضاف لا يصدق عليها وانما
مفهوم بحسب نفسه تحت آخر لا سدرم اذ راج افراده كونه من كونه احصى بحسب
الصدق لا يرى ان الطوان مندرج تحت الجبس مع ان افراده ليست مندرج كونه
مفهوم المتعارفين من حيث هو فرد للمضاف واما بحسب الصدق فهو شاكل لاوله ولا
اسحاكه فيه اعلم ان لو اتحد لهما وهو مجموع كل ما صدق عليه المتعارفين اذا افرد
من حيث هو متعارف فانه مندرج بحسب المضاف واما من حيث الالفاظ فلهذا فصل من
هذا ان مفهوم المتعارفين احصى من نفسه من المضاف اذ هو فرد منه وخص الصدق
اعلم منه وما صدق عليه المتعارفين ان اخذ من حيث هو فرد مندرج الكل كونه ان اخرج
حسب انه موصوف بمفهوم المتعارفين بندرج بحسب المضاف المشهور **قوله** وهو

لم يبال به بدر

قوله وانما خصصنا المسألة ان جعل المدعى عاما فذكره يمكن ان يجعل معناه
والجواب صورته بعض داحل فيه فله يمكن الجواب عنه يمنع جريان الدليل منها
بل يوجب قطعا وان خصصنا بالوجود او بالعدم فذكره صورته بعض وجوب
منع جريان الدليل فيها بناء على ما ذكره **قوله** ويمكن ان يمنع افعاله ان كان
له نفي ان كل حركه مطلقا فانه يمكن ان كل حركه معصية الى افعاله فانه يمكن
وتخرج منه صرح النفس اذ ان كل على بعد كونه محال لا يعبر الى افعاله بناء على ما
ذكره **قوله** تكونه موقودا فله يكون تمسعا وعرضا وحببا سعا وجزءا والواجب
ليس كذلك اذ له جزؤه ليس سعا لان وجوده في خلاف الوجوب لا يفسد
انه يمكن ان كان سلف هذا وان اقصى عدم التمسك في الواجب ليس الدليل عليه
يعمل آخر وهو انه يكون منافيا لوجوب الوجود اذ واجب ان يوجد مسلما لم يمنع
ان لا يوجد كما يقرر في حوصه **قوله** لا يفسد ما سعا وجزءا في وجوده في وجود
الصفة اذ ان سعا سعا وجزءا لولا ان مسلما لا يمكن ان كان سعا
المسألة كذلك وليس يمنع اسعا سعا وجزءا بناء على منع التعريف فكذا يقال في
الافعال فله فرق **قوله** لانه كلما ثبت هذا القابل على ان الثاني اعم من الاول
وله زعمه لما على انها معلولة للاولى فلا فالاولى ان يقال العلة مساطرة
فاما علم بالضرورة ان المقتضى لدار وجوده افعاله ما هو لا جل انه كذا
غير محتاج في الوجود الى الفرفاق وصفا الاسم مقتضى للاستقنا وفيه
ما لا يدركه وان يجعل ما ذكره دليل على ان المعلول اعم **قوله** ويطرأ هذا
السطر انا سوره اذ ارسل على العلة ما لا سلازم مع عدم التمسك كما فعله الشارح
وقد عرفت ان ليس سام واداسكك منها الشكل الذي قورنا بها كطه المظلمة
لدار عدم اسما فله الوجود والعدم من ذاته لا يكون كسما فله الوجود والعدم من ذاته
من اجل اسما فله كسما فله في اسما فله منها الى ذلك النوع ومن راجع الى
سلم قطره ما طرأ على الاضافه بزمه بكل جزا صحتها **قوله** وفي القولين نظر
نظرة في نفس التعليل وله بزمه السطو على هذا الجمل الكوني فانه منع الكبري وهي
حسب ان يكون كسما في الشكل الاول **قوله** مع تحقق ما عساه ذاته فله يكون على ما

سأله

لما العرفاء ان الزم التحلف اذ المراد بالعلم سى السامه **قوله** اما الصغرى فله اذ لم
تحت اية لا بد من علمك ان اسلازم اسعا الوجوب سعا الوجود بل لم من
الا ان الوجوب لا يتم للوجود واما انه سبب له فله ولو سلم ان اسعا لا حل اسعا
الوجوب لم ان يكون له مدخل فيه وفي ثبته وذلك ان سلم كونه مسلما للوجود
وثبته ليس سلم فله بزم كونه معصيا اي فاعله مؤثر في الوجود حتى يلزم كونه
وجودا محال ان يكون سطر عدا وجزءا افعاله السامه فيستلزم الوجود بزمه
ولا يكون وجودا بهذا هو مفصل ما في حواشي العلة في اعني قولنا ان
السامه **قوله** ويطرأ هذا مدعى ما ان الممكن ما لم يحسب افعاله لم
كذلك الواجب ما لم يحسب بالذات اولا لم يوجد فانه يمكن سعدم على وجوده
الوجوب بالغير بعد ما بالذات والواجب سعدم على وجوده الوجوب بالذات
عدا ما بالذات فليس كل الوجوب في الواجب على ما به التي هي الوجود فكيف
سعدم على الوجود فلما سوعس الوجود الخاص وسعدم على الوجود المطلق
فله محذور **قوله** على ان القول معارضة **قوله** فيكون افعاله افعالا لان السبب
امور عساره فكيفياتها بطريق الاول **قوله** لان الوجوب لا يحسب استفسار
ومعارضة على احد شعبه والزام بطلان معدمه على الشق الآخر وتعالى ان
حصار الشق الاول هو انه فيكون معدما على الما بية يكون الوجود ويعتبر فلما
ما هو عين الوجود الخاص وما سعدم عليه الوجوب هو الوجود المطلق فلما
يلزم ما كتموه وان رد ما لنه الى الوجود الخاص افعاله الشق الثاني هو انه
سقوط السد لى لطلان المعدمه افعاله سعدم الوجوب على الوجود فلما المراد
منها التقدم على الوجود المطلق وذلك في وطعا **قوله** الوجوب المعصية لسان
الوجود ان اراد الوجود الخاص كما راد عنه قوله فان ما عساه للمعدمه كونه
فلما لا ساقص لان السعدم انما هو على المطلق الذي سوعارص الخاص والتقدم
على الخاص لا سلم التقدم على المعروض وان اراد المطلق كما في الشق الاول
ومعارضة له لا سلم معارضة الخاص **قوله** اما اذا كان عينها فله اذ لا يمتنع
فتمنا استحقاق الوجود حتى يلزم سعدم على الوجود وهو انه ما عساه **قوله** اذ لو

الاولى

راد عليها اي كل واحد منها على الماهية فيكون هناك استحسان وهو دويم الكمال
قوله فان يكون الوجود نفسا كيف يكون كونه راديا مع ان الوجود على ان يكون
ما يقع المذكور لا يصور الا في متعدد فلو انما الى اعصار الحاصل والمطلق
فلما سقط جمع ما بعدم كما تحققت **قوله** لكان راديا اي لكان موجودا راديا
لنظر اسلرام المقدم الثاني فان ما ذكره انما يدل على كونه زائدا في
نفسه لا على اسلرام كونه سواسيا له اوله ليري انه لو قيل هو راد سواسيا له
وجودا او عدما لانه لم يمت ايضا واذا ضربها ذكرنا وطبق الدليل على رخصت
الملازمة وانما يوصف للزيادة لانه لو قال هكذا لكان سواسيا سوي ساير
الموجودات في الوجود اذ لم يتم اذ على عدم كونه على الذات لم يمت هناك وهو
اقر فله يتم **قوله** وله ان الواجب كذا في فعل في هذه الصادرة ما قص لان الواجب
اذا كان واجبا لانه لا يكون واجبا ما يوجب الذي هو غير داه لان البحث
على هذا القدر **قوله** لم يكن الواجب شيئا لكان ان يقول المعدل ان الواجب
الذي للذات هو شئ وفي سلم ذلك كون وجود الواجب سواسيا وان كانا متساويين
في عام الماهية فصار عن ان يحال لهما في سلم صفة المهدر مع لوازم ان كل
وجود هو شئ في نفسه ما ذكره واعلم ان الدليل السابق لو تم لدل على هذا الكلام
قوله فله ان كونه سواسيا هذا التعليل ليس بغير لان المقام ما علق كونه راديا كونه سواسيا
بل كونه سواسيا في الذات والوجود وعلم منه صفا وما احب به عن المنع المذكور
في الجوانب العظيمة لان قوله لكان سواسيا لكان راديا انما يعكس بعكس القصد
لوان كان لوجودها وهو **قوله** هذا في المنع عروج له منع مقدمه ما قال بها
التعليل لان المقام ما علق كونه عرسوني بعدم كونه راديا بل على اسواء المجموع وهو
كونه سواسيا راديا سواسيا كونه راديا وهذا التعليل صحيح لا يمكن منعه وكما تن
المنع جعل قوله راديا خبر لكان بعد خبره والشارح جعله صفة للنبوي **قوله** بعد
ما مره وان الماد في المجموع **قوله** وفيه ما مره خبره **قوله** ان اراد
ما قبله على معنى ان الفعل حكمه بان الشئ يجب اولا ثم يوجد - الماد بها القدر
المشتركة بين العلة ما لطرح **قوله** مع ان امارتها انما هي ان تمام الصفة

الوجودية بالمعروف حال عدم في وطعا والوجود على عدم كونه ووديا
اذ **قوله** لا سلم ذلك لان عدمه طبعي ولا ماسي الى عدم الصفة الوجودية على الذات
طبعيا وفيه بحث لان عدمه العمل حاكمه بان الشئ ما لم يقرر اولا وبالذات لم
يوجد له صفة وجودية فوجوده مقدم بالذات على وجود الصفة فكيف يكون راديا
عليه بالذات **قوله** الا ان يقال اي يدل قوله لان الماهية **قوله** لكان راديا
اي موجودا خارجيا **قوله** فيكون ملكا اي موجودا فكلنا فله من وجوب
مستوفى بوجوب العلة **قوله** فله يجب الالووجوب عليه لان العلة يجب وجودا او لا
ثم يجب وجود معلولا ما ساقوه بات بغيرها به مبره من طرف المبدأ فلو لم
التسليم **قوله** فانه نفس الماهية واعلم ان الخصي في هذا المقام سوان كونه
الوجود مطلق على معنيين احدهما احصا في بعض الماهية والوجود من حيث
يكونان معا وهي هذا المعنى ما مره عنها لكونها جارحة لهما وظلها لليس فيه
والثاني كون الماهية تحت جميعها ما لوجود وهي هذا المعنى مقدمه على الوجود
في المكاتب ونفس الوجود بل نفس الماهية ايضا في الواجب فاقام بين المسئلة
على هذا النسب واجمع عن لورج دهنكل ما سوى ذلك فاعلم بان النزاع بين القوي
يعطى من قال انما نفس الماهية اراد بها المعنى الثاني ومن قال انما سواسيا في الماهية
والوجود اراد بها المعنى الاول بل غفل عن المعنى الثاني وهذا الكلام اي المعنى
الثاني ما حوز مما ذكر في القصد ومن ان له معنيين احدهما وعمره وذلك سواك
حق كما سمره واما منها فقول ان لكان راديا من قول الماهية تحت سواسيا
ما لوجود نفس الماهية المعناد رمة الى الذهن فله كفي انه لا يكون نفس الوجود
ولا عن الماهية في الواجب وله في الممكن وان اراده الا لا الموصوف
بما الماهية هو نفس الماهية في الكل وان اراد شيئا آخر فلا يمت بصورها
لينظر في صحة وصفاوه على ان نفس الاسماء هي صفة له صفاوه رفاكه
قوله على ما ذكره في التفسير لا يقال يمكن ان يكون المقدم قد صير ملازم من
لوازمه ولا يكون ذلك ما بهته لان الموقوف كيف ما كان لكان يكون جمولا
والشبه لا يكون جمولا على غير الشبه **قوله** ووجود الواجب عن ماهية وعلى هذا

يكون المنع على قوله توفيقه عما به فاما ان يمنع بعض مقدمات دليله او جعل
 معارضة وادام على ادنى ما مل كل ان مرصه الى مع البتة **قوله** لان الوعد
 الذي له على ان هذا الصلح دلتا اسدا على ان وجود الواجب اذ على ذاته
 سواء عرض ان الوعد على ذاته او ان ما عال الواجب سواءى سائر الموجودات
 في الوجود والى انما لا يسهل وجوده على ذاته وما احاط به يوم تسليم ما واما
 وجوده ووجود سائر الممكنات ضروريان الا ان العدم في نفس قوامه فيكون ذات
 الذي هو على وجوده حيا وباليه فليعلم الا ان شرار في الوجود واد كل قطعا
 ما جواب الحق ان ما في الوجود والمطلوب في سائر الموجودات لا في وجود
 الخاص الذي هو على ذاته فكل الوجود اذ كان نفس ما به يكون متساو كمالا في
 الموجودات في مطلق الوجود وجمار اعيا نفس حقيقة فليعلم حله في الذنب
 ولا مساواة واد وجود الممكن **قوله** فليلا لا قال الحق في شرح المحقق بعد مر
 الكلام عما اورد الشارح وكفا في ان يجب عن هذا المنع بان الوجود لو كان
 ممكنا لكان له عدمه فيكون عدم انصاف الواجب فلا يكون واجبا لذاته وسو
 هذا حصول كلامه هناك وقد يجاب بان زواله وان كان ممكنا في ذاته لكنه متع
 بالنظر الى علته التي هي الذات والممكن بالذات اذا كان مختلفا بالغير وانما استلزم وجوده
 الى وجوده سبحانه واما ان الذات هل يجوز كونه على الوجود ام لا فهو كلام آخر
قوله سواء استحقاق الوجود القطر ان استحقاق الوجود من الذات وكون الماهية
 كافية في حصول ماله من الوجود ومعناها واحد اذ في بعض من هذا الاستحقاق
 الا الكفاية المذكورة وقوله لو كان اشارتا الى الدليل الكافي على ان الممكن الوجود
 سلم امين في الواجب **قوله** بل الجواب في هذا الجواب نظر لان عدم المعقول
 لا سلم عدم ذات العلة الموحدة اذ لم يكن على موصلة اما اذا كانت سلم
 عدمه عدما ومنها كذا لان وجود الوجود ولو كان سو ما راد على ذاته
 يكون ذاته على موصلة والا امين اعطى كذا صلت الواجب ممكنا وهو
 في وجوده كذا بان الممكن ان عدم المعقول لا يستلزم امين لا عدم العلة الموصلة
 ايضا فليعلم الاول بالنبذة الى الواجب والشرية ان اعتر في نفسه

غيره

عقبتين

منه فعدمه ممكن ولا يستلزم عدم الواجب من هذه الماهية والا اعترفت
 ان وجوده واجب بالعلية فعدمه متع بها واستلزم لعدمها نفس عدمه ممكنا
 بالذات من هذه الماهية حتى يلزم امين لان لا زمة اذ لا يلزم من امين ان العدم
 نظر الى ذاته امين ان العدم المتبع بالمراد بالانظر الى ذلك يلزم من ذلك كونه
 واحدا لذاته واما يلزم ذلك ان لو صبح العدم عليه لذاته ما مل فانه صبح
قوله يكون زائد اذ هذا وان كان ثمة ان التطبيق مع كل ما فيه امور مرتبة
 غير مساوية **قوله** وقه نظر اذ كيف يعوم صفة الشيء معرفة وهذا من زوري الالاه
قوله الجواب الحق ما انشأ الله وهو منع اسمي له السالي على بعد جمع الملام
 على بعد سائر وهذا الجواب قد ذكره الحق في شرح المحقق فلام اسلام
 ووجوب معارضة الله لا شك ان يدهم العقل فانه ما ان الله من شئ
 سواء ما قصصا او اعصارا من او احدهما صفا والاعصارا ما صا
 بالذات من كل واحد منهما واما وروا من المثال قاذح في هذه الكمية
 فله بد من الجمع بينهما او القبح في احدهما فيقول وانه الحق في جمع السبب
 من صفت سواء اعصارا في لا يوجد الا في الذهن فله يعرف له سة الى وجوده
 منها الا انه ولا صفا في ان العقل ما مل صط الجوع لم يعرف له سة الى شئ
 الله من صفت اياها معلومة بالمتشابهات المخصوصة من صا واما في الذهن
 ومن صفت انما نبذة تا بدون ملة صط وهو صفة السبب داطة في الجوع
 فان العقل اذ اعتر الجوع بعد لا حظ افراد من صفت انما سبب لا من صفت
 خصوصيات المتشابهات بل لا علة ذلك واذا عرفت هذا ففحق الكلمة ان كل
 سة هي من صفت اياها معلومة بالمتشابهات المخصوصة من صا واما في ذلك
 سالي عدتها على احدهما يوم اقر **قوله** فان الجوع السبب سة الى الجوع
 وهو موصع بطر وبحث اذ الخشع يوم ان الوجود الا هو ووجود الوجود
 وليس كذلك بل هو ووجوده الماهية كما يعرف من قبل ان الماهية على الوجود بها وحك
 ووجود العلة قبل ووجود المعقول صفت للماهية قبل الوجود ووجود ووجود
 ويكذرا فليعلم امور مرتبة لممكن الماهية كرت صفا لا به مثله غير مساوية وقوله

في ان يكون الشيء في الوجود

وجوب وجودها في هذا الكلام هي فان الوجود في العدد المذكور وان كان
لكنه بالعدم ومجرد الوجود لا يخلو عن الوجود في الكلام في الاول حتى ياتي ما ذكره
بل في الثاني واعلم ان ما ذكره العلامة في سورة المذكور في شرح المحقق **قوله** او هو
اي ما به الوجود **قوله** وما كان لا يخلو عن الوجود في هذا الكلام ان كان
مستوطنا بالعدم يكون واحدا بالعدم **قوله** وفيه نظر اذ قد يمكن ان يكون
لا يحتمل الوجود والعدم والعدم عارضا للعدم **قوله** ولا يشترط بل كونه مستوعبا **قوله**
فان ذلك لا يتم وذلك لان المعنى لا يكون له كونه مستوعبا **قوله** واما ما لم يوافق
مستوعبا في الخارج اذ هذا الكلام يتناول على عدم كونه مستوعبا وان كان مستوعبا
وجودها في الوجود فلو لم يعلم ان الوجود مستوعب فاما لم يعلم لو كان في الوجود مستوعبا
في الخارج بالوجود او بالعدم وليس كذلك لانها لا يخلو عن الوجود في الخارج
الا في الوجود اذ لا يعلم من وجوده وجوده فيمكن ان يقال اذ كان الوجود
في الامكان ولا يصفى ما به الوجود في الخارج فلهذا لا يمكن ان يقال
في الخارج وهو لا يخلو عن الوجود في الخارج لا يخلو عن الوجود في الخارج
يكون مستوعبا بالوجود او بالعدم ولو في الوجود فلهذا لا يخلو عن الوجود
ما كان مستوعبا في الخارج لا يصفى مستوعبا بالعدم واما على عدم كونه مستوعبا فانها
وان لم يصفى عارضا للعدم مستوعبا بالعدم بالوجود ومنه مستوعب بالعدم
قوله وفيه مستوعب مستوعبا بالعدم في الفعل فان قلت اذ كان الوجود
اي الوجود ومنه مستوعب مستوعبا بالعدم مستوعبا بالعدم مستوعبا بالعدم
اي في الوجود في الخارج عارضا للعدم مستوعبا بالعدم مستوعبا بالعدم
وهم قد علموا بذلك فلهذا لا يخلو عن الوجود مستوعبا بالعدم مستوعبا بالعدم
فما عني ان كل شيء هو في الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
وهذا هو الجواب في جوابه فان قلت لا شك في صدق قولنا الاشياء اما حكمه
في الوجود اذ لا يخلو عن الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لا لا يخلو عن الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
فلهذا لا يخلو عن الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم

محقق في ان يكون الشيء في الوجود
ويشترط ان يكون الشيء في الوجود
اي بان يكون الشيء في الوجود

في الوجود وعقل عاقل ولا ذنب ذاهب فان المعنويات مستوعبة في حدود
دواها مستوعبة بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لما فيها في انفسها مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
في الامكان او في الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لا يخلو عن الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
ما لم يخلو عن الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لما فيها مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
عدم الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
هو مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
ذكره اولا هو الكيفية المستوعبة بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
وهو والشيء مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
ثم قال وفيه نظر واما بيان قال فالاولى ان يقال ما ذكرناه من الخيال
لا يشترط من كونه مستوعبا بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
ايضا **قوله** باختلاف تقدمه على الوجود اي حان كونه مستوعبا بالعدم مستوعب بالعدم
عن الوجود وكونه مستوعبا بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
وهو مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
فما الفرق سئل اذ لا يتم في الوجود مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لا عليه اي حان كونه مستوعبا بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
لأنه مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
المعروف مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم
مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم مستوعب بالعدم

فليس الشاهد اذ هو

مقتضى لا يسلم لمسلم إمكان الشيء ضرورة توازنها في انشاءها بالحق القدر
 فلهذا لم يرد ان يكون ما فرضنا، فكما في نفسه وان اراد ان يسلم إمكان الشيء
 فلهذا لم يرد عدم العرف ضرورة ان انشاء مفهوم في نفسه معار لا ينافي عن
 عرف بل لا يستلزمه لما عرفت **قوله** يجب ان يكون وجودها واثباته ضرورة ما والا
 بل هو اصح النقص او ارباعها وفيه نظر اذ لا ينافي مع كسب الوجود
 الخارجى حازر وهذا من كثر من **قوله** اما اذا كان مبداءا له حيث
 اذن كفى صلوه للمعارضة على هذا التقدير ايضا عام في الباب انه لا يكون
 معارضة بالمثل لعدم التماثل في المقدمات والصور **قوله** وذكر في بعض
 وفوق المتناهي لا فرق بين الساقص في المركبات وبين السلب وان كان
 واما ادا حصل الساقص بالوصف والحل السلب والواجب والى ذلك شاملا
 للسلب وان كان في المرداب والمركبات وحل الساقص تحت السلب لا يجب
 كما يلوح من كلامه **قوله** لكن لم يرد ان يكون ما هو في متناهي
 ولو سلم علم لا يكون ان مساع ووجودها وكيفية او معدوما لا ساقص ووجوده
 بالحق المعبر في النقص ولو سلم علم لا يكون موقوف الى الخارج **قوله** ولا يجوز
قوله لا يجوز ان يكون عدم التعادل بين العدمات وقد عرفت ما في ذلك
 وبعد السلام لا يرد كون احد ما ووجودها فلهذا لم يرد ان يكون متناهي وان
 سلم فالله لم يرد موقوف الى سلب في مفهومه لا موقوف الى الخارج
 والخارج في انساني **قوله** وذكر الله اي في حل ما ذكره عن الشيخ **قوله** لانه اعلم
 ثوب احد ما ووجود ما مع انه سلب في مفهومه لا يلحق له موقوف الى الخارج
 وهذا هو المراد من وجود كون احد النقصان ووجود ما في هذا المقام
 الخطا انما هو ولا يلزم من مع التماثل مطلقا مع وجوده وفساده وانما
 لما كان اعراض اخر على ما ذكره **قوله** مبداءا على المقتضى الى ان لا يستند
 المذكور في كون المساقصين عدلين ويظهر البناء عليه اذ لا يفسد
 محصور في ملته والمنع المذكور انما ساقص على احد ما ووجوده في الاستيعاب
 حازر في جميع الصور ولا يوجب عدم بناء المنع على المقتضى المذكور **قوله** على

والخارج المتناهي

على ما سلم حيث قال والكفر ان كانت عدمه كما في الوجود ووجوده ولا شك
 انه مع على كونه عدم العدم ووجودا اذ الكلام في كون الوجود عدمه لا كونه
 كونه حصلا ان وجه النقصان في صحة الدليل بجمع مقدماته فليس في الحال على
 المحلل فلو لم يكن متناهي صحب باسرها حيث المقدمه المتناهي بان احد النقصان
 يجب ان يكون وجوديا وان كان غير عدليا وحقنا مقدمه صادقة وهي ان كان
 تقيض للوجود الوجودي فيعلم ان ان كان عدلي وان وجهه باجاء الدليل في
 صورة النقصان مع تحلف الحكم فلهذا لم يرد من تعرف باخذ ملخص الطر وسوان
 هذا بعض لذلك وكل ما ثبت لاحد النقيضين من الوجود او العدم ثبت
 له قهره فلهذا لم يرد ان كان بعض للوجود **قوله** مع ان الحكم محقق عنه
 وله بد من عدم الدليل والحكم ليطر ذلك **قوله** دول ان اول الحكم بان احد
 المساقصين يجب ان يكون وجودا معدوما عدكون الا عدما اذ ان بناء
 على ان ارباعها فذلك مسلم يكون احد ما معدوما عدكون الا عدما
 ووجود ما خرج فحصل الكلام الى ان احد ما يجب ان يكون وجودا والا فخر
 يجب ان يكون معدوما فم النقصان على ما قرنا في الحاشية كما لمعارضه
 وان كان بناء على ان لا يعامل بين العدميات فالمعارضه غير آتية ما عرفت
 الشارح فلهذا لم يرد شيئا على **قوله** ويطر عرقه انما ود كل الخط
 هو ان الشق الاول فيه نظر لان كلام المحلل مع على ان احد المساقصين
 يجب ان يكون وجودا على معدوما عدكون الا عدما لا على ان احد المساقصين
 يجب ان يكون وجودا ووجوده صريحا وعلى الشق الثاني نظر ان احد ما ان
 ان مساع والله مساع كليهما عدما ان كما ذكره الحكم وانما ان بعض احد
 يجب ان يكون وجودا فكيف يفسم الى الوجود والعدم في جميع هذه المقامات
 اعني قوله ان احد المساقصين يجب ان يكون وجودا والا فخر منع مقدمه
 لم يعمل بها المحلل وتعامل ان يقول بهذا النظر اعني قوله ان كلام المحلل
 انما هو على كلام الشارح ويحسره على ما ذكره له لعله لم يلاحظ
 واما النظر ان الاخر ان قاله ول منما مدحوخ ما ان كون المساقصين

لا مع انقسامه الى الوتودي والعدي احي الوتوب والى الثاني
 قد جمع ايضا لان بعض العدي يحسان يكون وجوده ما هو موجود في الخارج في
 كون اللا املع مع وجوده ما اذ كان اعتبار باللفظ ومعنى الى او موجود
 في الخارج وادوم **قوله** لانه لا يكون ما يؤخذ اذ وجوده ما يؤخذ ولا بد
 ليس عليه التامه وان ما يؤخذ مع عليه التامه **قوله** ولعل ان يقول انه ظاهر
 كلامهم انهم القليل فيوجه ما اوردوه الشارح وان كان من الممكن الثاني انما
 يوصى الشيخ اذا احدث من حيث هو وحق في الوجود والعدم في الخارج وذلك
 واما اذا احدث مع وجوده او عليه التامه فمعرضه هذا لا يوجب وجوب لا حق
 او سابق واذا احدث مع عدمه او عدم عليه التامه فمعرضه امساح لا حق
 او سابق وعروض من الممكن ليس من هذا الاعتبار وان كان لا ينافيه
 فان اول كلامه الختم مشعرا في هذا المعنى **قوله** وسواي الممكن
 ان جعل هذا معينا توجه ما ذكره وان حمل على ان المراد ان الممكن ويحتمر
 ما من حيث هو وتارة من حيث هو ممكن الحصول لغيره اندفع ونظرا
 ما قال في التامه من انها اما بشرط شيء او بشرط شيء او بشرط شيء
 فان طامه مع عدمه وليس مراد انما التامه ما ذكرناه **قوله** وان كان لا يلزم
 اي ان كان الثاني واخر ما يلزم عن الاستعداد الذي هو عرض
 ان شاء ويزول عنها فان لفظ الممكن مشترك بينهما **قوله** وفيه يحصل
 وجوده من دون حيز في الممكن الذي هو وجوده على شرطه وان
 البعض عليه يحصل وجوده في وقت فان حصول الصورة المنوية على الزمان
 في وقت حصول الصورة العلقه في وقت **قوله** البعض دون البعض وان
 يحصل البعض بعض الوجودات دون بعض **قوله** عام البعض اي في جميع المستقيما
 وفي جميع الوجودات **قوله** في مساح خلف المعقول في كفي ان هذا المقدار في
 في العقل فاسي فاند ما نذكره **قوله** على سراط اي على احوال خارجة عن
 التامه وانما نذكره عن الواجب عما عدا كنهه وما لم يكن لا يكون
 الواجب حدها ولا هو وقع من حور الدائم معه عليه ما من فله من حور

من امور اخرى هي حادثة وطعام **قوله** وارفع الموانع داخل في الشرط المذكور
 بالفسر الذي ذكرناه وقد اشار اليه الشارح حيث قال وجوده كما ثبت عدمه
 عدم الحادث فان الممكن المعروف لا يجوز ان يكون قدما ولا لاحقا
 امكانه في صفاته عن الامور الدائمة فيكون من القسم الاول اي العلم الفاعله
 الى المعقول انه يعرف هذا المقصود بعبارة او صرح ان يقال لاسل في وجود الحادث
 فلاح اما ان يكون علمها التامه فله من عدم الحادث او خلف المعقول عن
 العلم التامه وبما قال ان او حادثة ولو بعض اصحابها وحق ينقل الكلام الى علم
 العلم فكذلك احتمل حدوثه غير متساوية في الامم معده وذلك هو التامه او من
 هناك حوادث غير متساوية في كل اهل كمال صرح منها علم او وادرا الى
 الوجود قرب المعقول الى العلم الواحد فله في وجود الحادث من المبدأ
 العدم في ذكره من سلسلة المعداد وسوا المط **قوله** وكل اي كون قبل كل حادث
 اما ان لا بد من الحركة فله ان حادثة الحوادث مع بعضها على بعض سبعا لا يلزم
 في السابق المسبوق فلا بد من زمان متضمن لهما لا يصح لتيصور ذلك ويؤيد
 الحركة فله من حركة لا بد له لهما واما انهما لا يها لهما فليس يلزم ما ذكره
 من علمه فان عدما بعد وجوده ما يلزم عدم الزمان بعد وجوده فعدم
 وجوده على عدمه عدما معصيا ما ما يلزم وجوده حال عدمه **قوله** في
 لوجود امور غير متساوية مع بعض من معلول معان يحصل سلسلة
 ومعلول آخر فله من سلسلة يحصل سلسلة اخرى ثم طبعا بما فاما ان يتبع
 اولها واذ لم يوجد معها فله من ان يحتمل عدم المساواة بناء على عدم اقراء
 السلسلة لا لا ايضا فله ما لمعاره فالعلم المعداد الحوادث حادثة لا العقل
 افعاله تكن العلم التامه حادثة ايضا اذ المركب من العدم والحادث حادثة
 ولا بد لكل الحوادث اي لا بد لكل حادث من استعداد خاص محقق
 يوجب محض الحادث دون آخر وكل استعداد خاص موجود على محقق
 ان لا بد لها من محل لم يحصل الاستعداد **قوله** والالم سبق فكمنا اذ لا مجال
 للامساح اصلا وان لم يوجد معها **قوله** هو ثم اذ لا يلزم من عدم وجوب

والا لبقى ما...

الدليل الذي

أنه الممكن

الوجود ان يتساوى الطرفان اي الوجود والعدم لانه اوله الوجود مع العلم
النامية وان لم يمتد الى حد الوجود وعلى الثاني ان حصل طرف الوجود فان
ذلك وجوباً للطرف الرابع ولا سيما في احوال وقوع المساوي او الوجود وهذا
الطرف ساوياً لانا كما ان الشيء الثاني كما ذكرنا في وجهه لا يزم قطعاً لان
الوقوع في الموضعين من اوقات العلم النامية فالاولى حاصل منها ما به في
الوجود من مصاديقه في احدتها ترجيح لاهل المساويين على الآخر ان لم يكن
بناك او اقرع بوجوه اذ لا يمكن وجوده وعدمه معاً في زمان واحد على
التساوي مع وجوده كما ذكرنا لان الوجود راجع وان لم يكن واحداً لكن كل علم
ليس في رجا ان الوجود على عدم بل في رجا ان الوجود في وجهه معاً في الزمان
في وجهه معاً في رجا ان الوجود في احدتها هو الوجود في وجهه دون الآخر مع ان
العلم النامية موجوداً في وجهه على السبيل المذكور ان احدهما في وجهه معاً في زمان
علم نامة كذلك وان لم يمتد وجوده في زمان واحد للمساويين على الآخر لما
رجع والافضل ممكن فليكن امكان ان يقطع ان عدم وجود المعلول مع العلم النامية
يستلزم لاحداه من احوال راجع احد المساويين على الآخر وانما ان لا يكون
العلم النامية علم نامة **قوله** ولا ساقى الدليل المذكور رد على ما ذكرنا في شرح
المخلص من ان السبب اذا اقصى لاهله اوله طرف فان لم يكن طرفان الطرف
الآخر كان الطرف الاول واحداً لا اولى فقط وان امكن فاما سبب لزم
وقوع المخرج لا عن مخرج او بسبب مخرج في ان ذلك الطرف على عدمه فلا يكون
السبب وحده كما في حصول ذلك المخرج وحواله ما ذكره الشارح **قوله** وملك
الاولوه ان لا يمتد على الماهل ان قوله وذلك لان حال الممكن ان يكون عند وجوده علمه
النامية لوجوده لا يدل الا على انه ممكن وجوده اولى مع السبب النامي وان تلك
الاولوه لا تنفك عن الوجود لما تقدم وانما المخرج وسوان الممكن ما لم يحسب
لم يوجد فليس له دلالة على وجوده وحصله ان كان شبيهة بغيره ان يكون
قول انهم لا يساع ان يكون الى قوله لا معه مصدرها لا دخل له فيه او حاصل
محصله ان الممكن بعدم عدمه على وجوده اولوه النامية لا متلذذ بترجيح

ترجيح المساوي والوجود وملك الاولوه من العلم النامية لانه والمتفاد منها اوله
وجوده كما بعدم وجوده وجوده معدوم علمه وهو الخط وليس في شيء من
المعدومات العربية والبيد ما استمر ما الله من كلام الحق اللام ان عال
بردي قولنا الاولوه النامية معاً من السبب النامي مع ما يملك لا يكون
معاً من جهة صحاح ما مصلح ان يكون حاله معاً كما لا معه فلو استبعد
الاولوه منها ومن غير ما لم ذلك لا اسدراك وفي ان الشارح بترديه
مفهوم اشار الى هذا في السؤال والجواب كسره ما ذكره في وجهه من ان
حاله مع السبب الوجودي واحصاء الحاصل مع غيره ولا معه اولوه معاً في وجهه
خالف ذلك في وجهه **قوله** لا يمكن ان يكون الوجود واحد لا سقاء عليه سقاء
السبب **قوله** قال الامام واعلم ان ما نقل عن الامام انما يدل بتقدير صحة على ان الممكن
يوجد ما عند العلم النامية لا على انما لم يجب لم يوجد **قوله** وشارح الطائفة
قوله اولى وهو الطرف الذي وجد سببه لا متلذذ ان يكون هو بدون السبب على
هذا التساوي ومع وجوده وان لم يكن سبباً له قطعاً **قوله** شارح الطائفة الرابع
واحد الحصول ممكن ان يمنع هذا بناء على احصاء كل واحد من الطرفين عند الزمان
وجع حصول احدهما الطرفان مع انه لا يصح وجوداً **قوله** لا سيما في الطرف ا
يعني لما كان الطرف المخرج مع الحصول فهو ممكن الما حصول فلو لم يكن الرابع
واحد الحصول كان حاز الما حصول فيكون ارباعاً معاً وذكر مخرج عن
العضدان **قوله** ولما لم ان يقول ان معنى المخرج ذلكم جميع معدومة ليعتد المقدم
العالم ما يساع المساوي حال المساواة ونسباً مقدمه معاً ان مقبول عندك
وسبباً لما لا يمتد الدليل صليبه **قوله** والصواب ان يعلم ان لا صوت
في ذلك لورود السؤال علمه انصافاً ان حال امكان وجود طرف لما كان موجوداً
على رجا به ومنتج ان يكون الطرف المساوي راجحاً حال كونه مساوياً فيمتنع
وجود الطرف المساوي ما دام على التساوي في وجه وقوع الطرف الآخر
في الطبقات والمحل في المعامات اعني الرجا والتساوي ان الجمع في الاول
هو ذات الطرف المخرج مع صفة المخرج من حيث هو ومناقضته للطرف الاخر

عرف

من هذا المذهب لا والى ما هو بعض ليس بمسح وما هو جميع ليس بمسح فلا يتم
ما ذكره الشارح من الاستدلال لما عرفت في الطبقات وكذا ما ذكره الامام ان
الزم من امساع احد النقيضين وجوب اربعة حركات كمالها من عاربه وان الزم
من امساع توارار عاربه ومنه وجوب توارار عاربه في كل واحد من الطرفين
واما امساع احد الطرفين على الممكن في نفسه نحو رله كل واحد من الطرفين وارجح
على سبيل العدل ولا يستلزم ذلك توارار عاربه او امساعها وكذا الكلام في
صوره السامى بهذا المعنى ان صورة هذا المقام **قوله** لما عرفت في الطبقات
من ان قولنا جميع الال لا يوجد بمرم واحد ان يوجد **قوله** وجه اخر لبعض العلماء
ان هذا الوجه ليس له اسدراك الخرافة في بوجه الشارح على ان قوله الوجوب
مع العلم بالامه ان ادوية المعية الزمانية فالمعقول امساعا لكل وان اراد الزمان
هو ان يبطل ان صوره ان صفا منها وان اراد في الاول الزمان في ان
الذات فلا يترك عدم زمانى وهو لا داعى لما ذكره الشارح **قوله** متى لم يوجد
علمه بالامه لم يوجد بل متى لم يكن لم يوجد واعلم ان اللانم ما ذكره على
صحة ان متى لم يكن لم يوجد لانه ما لم يكن لم يوجد والى عرارة ولانهم منه
عدم الوجوب على الوجود بل هو الاول في ركنه **قوله** لا امساع ان يكون
مع السبب كونه لا مع السبب فان موجودا مع عدم السبب لا يكون موجودا
قوله وان لم يمتد الى حد السبب اما قد يدرك لان الالها الى حد السبب في حال
والا لكان واجبا او ممسعا بقى **قوله** صفة فاعلم من العلماء فانهم ذهبوا الى
ان الموجودات السامى على جواب ذلك وجه والطرف لا سلك ان عدم اولى
بما دى يمكنه **قوله** بوجه على الاول لا يعيب ان الطرف الموجود اذا كان موجودا
فاما بلا سبب فليس صحيح الموجود بلا وجه وذلك لخص عند العقل من ترجيح السبب
بلا سبب اما بسبب فذلك السبب لظرف الموجود وما نفع الاول الطرف
الراجح وعدم الحاج معتر في كل علم بامه فيكون عدم ذلك السبب فلهذا ملك
الاول لا يكون فلا يمكن ان يكون فيهما والفرق خلاف **قوله** والال لا يمكن ان
وان لم يعبر وجه الحاج في كل علم بامه لا يمكن مع بوجه حصول العلم بالامه على

فيلزم ترجيح بطل

على عدم مسبق كل الطرف حيث قال وان امكن بوجه حصول الاول على
عدم ذلك الطرف **قوله** فان اولوية احد الطرفين لذاته لا يتاخر كيف لا يتاخر
وجوب وقوع الطرف الآخر مستلزما لرجائه على الطرف الاول ورجائه
علمه مسلم لا سببا رجائه واولوية لا يقال لا يتاخر بين زمان طرف اولوية
لذات الممكن على الطرف الآخر وان رجاءه الاخر واولوية بسبب من
خارج على الطرف الاول انما المتأخرات بينهما اذا كانا من جهة واحدة لان
يقول رجاء كل واحد من الطرفين على الآخر في حاله واحد مع وجود وان
كان باسباب متعددة واستوضح ذلك من كفى الزمان ولين سلم ذلك
فلا يكون سبب الطرف الاخر ما كانا لاولوية الطرف الاول ولا يتم
بوجه الشارح ايضا لا يتاخر علمه **قوله** قد مر بالحدوث وجود الشيء
المراد بالوجود المعنى المصدري ليس بوجه حصوله الى كون وجوده بعد علمه
في الماضي قبل قد صدق ذلك بعدم الزمان الماضي وذلك لان عدم هو
الارضاع الوجود ولا شك ان الارضاع وجوده في الزمان الماضي بصدق
ما كان لا يكون هناك زمان ماضى وما كان يكون ولا يوجد هو فيه
وعلى هذا لا يتم قوله وهذا التفسير لا يكون الزمان حاد بالابتناء على
اصفاء الحدود وهذا المعنى هو الزمان على وجود الحادث فليس له الحلف
والحي ان الطرف ان كان متعلقا بالوجود الذي اضيف اليه الارضاع فما
ذكرناه من الاخر اص موجه وان كان متعلقا بالارضاع وطرفا لوجود الزمان
على وجود الحادث لازم من مفهوم التعريف يظهر ذلك اذا تأملت في قولنا
ارفع وجوده في الزمان الماضي وارفع في الزمان الماضي وجوده ولما كان
العدم مع الارضاع الوجود جازا وان كان متعلقا بالاعتبار الى الفهم سواك
وج فالكلام تام لا يغير عليه **قوله** لا يحال ان يكون وجود الشيء معناه لعدم
هذا اذا كان الزمان السابق هو الزمان الحادث بعينه وان كان غير مستلزم
للزمان زمان اخر **قوله** يكون الزمان حاديا بل كل ممكن موجود **قوله** وطاعة
ان هذا المعنى امر صافي لا اشتبا، في ان هذا المعنى امر صافي عاربه للممكن

البحث لكس في الحدود والعدم

الى آخره من له اضافي بالعدم وهو الوجود متضايفاً حقيقة
واما الحدوث بالعدم الاول وان كان اضافة لا يسبقه الوجود والعدم
زمانا والموصوفه اما بفعل المعاني الى ان لم يولس مصاحا الى العدم وكذا
المعاني لا تضاف من كونه محاسن في وجوده الى غرضه من مصادره في الوجود
عن المعنيين الى بقاها في الفرق ما استلزمه **قوله** وهو سلم الوجود الواقع
في شرح الملخص هو رادف وما ذكره الشارح اولى **قوله** وكون الممكن محسني
من ذاته لا استحسانه الوجود والعدم لانه هو الحدوث الذاتي قال في شرح
الملخص اعلم ان الحكماء احتجوا على اثبات الحدوث الذاتي بان كل ممكن فانه
سوى العدم من ذاته والوجود من غرضه وما بالذات اسبق فاما العدم في نفسه
اقدم من الوجود بعد ما بالذات فيكون حادثا بعد وناذا سا وهذا البرهان في
خلل لانه لو كان الممكن سوى العدم لكان محسنا فذلك عدل الامام عنه
الى ايراد الحق عليه وهو ان استحسانه الوجود لا استحسانه الوجود على استحسانه
احد مما اراه اول النظم من عبارات الحكماء ان الحدوث الذاتي هو موصوفه الوجود
بالعدم سيقاد ايتا كما ان الحدوث الزماني مسوقه زمانا فعلى هذا الحدوث هو موصوفه
الوجود والعدم فان كان بالذات هو الذاتي وان كان بالزمان هو الزماني وفي
كلام بعضهم ما يدل على ذلك وجه بحث لان العدم لا تقدم له على الوجود بالذات
اذ ليس علم الاول بغيره لعلنا والظن ما قرره من كلام الامام ان الحدوث الذاتي هو
حقيقه استحسانه احد ما باستحقاقه الوجود سيقاد اسما ولم يزل الممكن
المعروف ما بالذات اللام الا ان يخص احد الطرفين بالوجود وكذا يعرف
العلم اياه ما لا يصح في الوجود الى الفرصه ذلك الا ان يراى بالشيء المذكور في الوجود
الوجود وليس فيه ملاحظه حقيقه خلاف التوفيق السابق **قوله** لان ذلك غير
فارجح في المقصود اذ المقصود اثبات الحدوث للمكانات وعلى تقدير المعاني
ثبت ذلك ايضا فنقول لا يخفى من ان الحدوث نفس الاستحسانه اوله وكيف كان
لم يزل المقصود **قوله** تقدم ما بالذات ايراد التقدم بالطبع او القدر المشترك وحقيقه
في هذا الفرد **قوله** لا يصفى ارتفاع الحال الى كسب الذات بخلاف ان يكون ارضا

الوجود به

ارضاء ما رضاء الغير فيكون ارتفاع ما بالذات مستلزما لارتفاع ما بالغير
عكس ولا معنى للعدم الطبعي الا ذلك وجه بحث لان لازم الشيء اذا كان اعم
منه ومحاسن في الحكم الى طرزه فان ارضاء سلمه ارضاء الشيء دون عكس ولا
عدم له عليه طبعاً مع اذا كان ارضاء شيء مستلزما لارتفاعه وهو موصوفه
لا ولا يكون ارضاء الآخر مستلزما لارتفاعه وهو مقدم عليه بعد ما طبعها
وما ذكره من السان لا بعد ذلك **قوله** والحدوث اي الزماني اما قد
لان الذاتي عنده هو الحاحه في الوجود والي المؤثر ودون ذلك لا يكون علم
الحاحه اليه في الوجود وهو ارضاء كون الشيء على نفسه ولا في العدم وهو
ارتفاعه لان النزاع انما هو في الزماني الذي تعرضه جهور الحكماء ويعرفون
به واما الذي هو من مصطلحات الحكماء **قوله** فاذا ان الحدوث متاخر عن
الحاحه الى المؤثر عرابت اي عرابت ثلث فلو كان علمها العدم عليها فليزم
عدمه على نفسه ما رجع مراتب ولو كان مراد لعلنا لزم العدم بحسب مراتب
وكذا ان كان شرطاً لانه جزء للعلل العامه المقدمه وان لم يزل خط ذلك لعدم
على نفسه ما رجع مروره ان الشرط مقدم على المشروط **قوله** والالهي لا مقدم
وما رجع محسنا لعلنا ما لا يحس معها وعلى هذا ان النسب الجمع بينهما
انحصار في العباره **قوله** احسب عنه ما بالحدوث آه حاصله ان الحدوث
صحة لوجود الحاحه وصا صرح موصوفه الحاحه عن السائر فيهم الدليل
واما ان الممكن ليس صفة لوجود الممكن بل لانه صا صرح موصوفه كل موصوفه
لا صا صرح السائر فيهم الدليل فان قيل الا حكي ليس صفة للذات من حيث
هي بل بالمقاسه الى الوجود صا صرحه ايضا ونساق الكلام في قلنا الا حكي
ليس بالمقاسه الى وجود الممكن الى هل له بل بالنسبه الى مفهوم الوجود والعدم
فلم يزل ما صرحه عنهما ولا يقدم لساير علمهما انما هو على ارتفاعه بالوجود ولا يقال
اذا صرح الحدوث كصوفه الوجود والعدم بالفعل فان ما صرحه عن وجوده
مروره اياه لم يصفى بالوجود ولم يكن وجوده موصوفاً بالفعل سواء كان
الموصوفه اوا وجوده او اعساراً اما لو صرح بكونه تحت لوجوده لكان

وجوده صوابا لعدم فلا يحكي انه لا يصادف بالوجود وفلا يرد
ما ذكره لاننا نقول لا يمكن تفسيره بذلك والآن يمكن المعلوم حاله
حادثا وهو بطلانها فادعنا لحدوث هو الموصوفه المذكوره لكن وادعنا
من ان الحدوث على ما ليس ان يفسر على ما بل ان العلة هو كونه بحيث لو
وجد لكان حادثا وهذا المعنى ليس صاعدا عن وجوده صديقا ما اوردنا
وصفه على الكلام على خلاف ظاهره **قوله** نرى بالضرورة ما هو به اذا كان
امرا موجودا كما هو عندكم اما لو كان اعتبارا فله يلزم ذلك **قوله** لا
يصل ذلك على ما ذكره الخ في شرح المحقق **قوله** من لواحق الوجود فان قيل
فيكون صاعدا عن الوجود ويحصل العرف المتفق قلنا هو الجواب الاول وكلما
في دفع الثاني **قوله** وذلك بدعي فان قلت دخوى الدعيه مخالف حق له
والدليل على ان **قوله** محال فلما ادعى الدعيه في المذهب العالم ان هذا المتكلم
لا يرجع على الاصل في المذهب وسوفا قال فيلزم عنه قد ادعى بدعيه المذهب
اولى قلب ذلك من على ان مفهوم الممكن هو العساوي والظواهر والخارج من القسم
هو ما لا يصدق وجوده ولا عدمه احصا ما ما هو العقل في مادي الذي يقال
احد مما وان لم يحصل الى حد الوجود بوجه نظر الدليل اسما عنه **قوله** والآن
نفس وجود **قوله** ولا يكون حتما لانه عندكم **قوله** الله ربه متوجه
منع المذهب وحصل دليل مطلق ان الثاني سببا له هو ان يصلح لكل ادب
ان يدان يكون لازما وما ذكره لا يلزم الا مطلق ان الثاني هو ما يكون الثاني
ماطلا والمذهب ربه ما به وليس المراد من ذلك انظار السند ليدفع المعنى بل يفسره
على الظل الواضح **قوله** حاله استمرار وجوده وكذا ان فسر ما يكون وجوده مستوقفا
عدمه فانه صادق عليه حال البقاء وان فسر ما خارج عن عدم الوجود
فان اردنا له وجود في الحاله هو صادق ايضا على التاكيد وان اردنا له خروج
في الحال فلا يصدق عليه **قوله** جواب سؤالا **قوله** هو على ما ذكره من دليل
رماده الحدوث على وجود الحادث فيجب ان يوضح هذا المخرج معدما لم
اتقينا على ان الحدوث حادث وحدوثه راد عليه ما ذكره من الدليل فانه

قلنا

فانه خارج عنه وعن توجيه على سبيل المعارضه والجواب بها انفس قال في شرح
المخلص هذا الشارح الى ان الحدوث حادث مع سوال رد عليه والجواب عنه
بمعل مستلزم **قوله** لا مصادف ان يكون حدوث الحادث قدما على ان يقول
مسلم ان عدم الحدوث قسيع لكن لا يلزم منه ان يكون حادثا وما يكون كذلك ان
لو كان موقودا في الخارج وليس كذلك بل هو عساوي في حق لا يحق له في الاعيان
وكونه صغرا راد على الحادث لا يلزم الوجود الغني ولا السواء في الخارج مسلم علم
انصاف الشيء **قوله** اذ عدم مبداء الجولي في الخارج لا ساقى الظل بحسب الخارج فان
فيل اذ كان اعتبارا فله وجود في الزمن وكل موجودا ما قدم او حادث وسوق
الكلام آة الخ في صحتها هو الوجود في العيان لا المطلق وان سلم صغرا راد اذ لم يطر
العقل من حيث هو وسقط ما سقط عن الاعتبار فلا يسم **قوله** لان ما
استدل به على ذلك هو عام لا يقال ما ذكره اعاد بل على ان الحادث ليس هو
الحادث ولا عدمه واما ان ليس عنه فلا في غير الحدوث لا يكون عينا وهو
واما انه قائم له كذا وكذا ما يقول ما اوردنا في ابطال كونه وجوده بدل
على مصادف كونه عنه **قوله** والاولى منع اعتبار التمس لانه من طرف
المعقول بهذا اذا كان موجودا كما زعموا والافلاتم صقيه بل مجر و
اعتبارات **قوله** لعل الحركه من كنه اي الحركه كنه من جهة عدم وما هو لا يمتنعان
وفي الحقيقة ذلك معدار المساهم المطلق على الحركه كما اذا قلنا سائر فسر شي اولها
كنه من جهة عدم وما هو لا يمتنعان وفي الزمان كما اذا قلنا سائر سائر **قوله** ليس هو العايد الى المكان **قوله** هو
الذي هو حادثا اي صغرا **قوله** هو ارعيل هذا الا مع ان آه فان قيل
هذا يعقل لغير الوجود وهو معنى طواف الذي هو احد شئ الامكان العام
وانت في صدق ان التعليل ما لا معني ان الخاص فالجواب ان حال لاهم ذلك
فان الماد صغرا هو وحق العرفه ذلك لا يلزم الا مع ان الخاص راد الواسع
في احد شئ الامكان العام وكس له صغرا هو ومن العرفه **قوله** سدد على محلا موقود
لا مصادف تمام الوجود في ما ما معدوم فلا يكون هو الممكن المعدوم ولا اولا
مبا ساه ما لكلمه بل ملا قباله هو موضوع لا محله هو ما **قوله** في العقل والحوال

لات

المنطقه

يلزم ما ذكره الاتي بوجوه
والمعقول في حقيقة فتأمل
سلكه

الشارح في العقل والحوال

هذا هو المقام
والله اعلم
بالحق

جعل الله ما صحت العلل والمعلولات خارج عن الاصول العامة متبادر لا مام
في كنهها المحقق والمباحث ومقتضى ادخلها فيها وفي ان هذا هو الصواب فان العلم
والمعلول من العوارض المتبادر للوجودات على سبيل المثال في الامكان والوجود
قوله والعلم بالموضوع اي بالشيء الى العوض **قوله** من غير قصد بالوجود والما منه
فعل ولا يتدرج في السورف بالحاج الى الشيء في صفاء وليس علم له وقد يجاب
بان الحجاج الى ذلك هو الصفات في الحكم لا الشيء فلا اندراج وما يقتضيه الحكم
الذي في وجوده **قوله** لان الحكم يقتضي ذلك اما النعم فتبين من التفصيل الواضح
في العلم معه وما هو محقق ومعرفة قوامه الاطلاق في ما يتبادر منه الذي هو الى
الشيء لا يقسم بخلاف ما لو قد ما هو في ذاته يقف الذهن هناك يدرك ما
ذكرنا باننا مل اللطيف **قوله** وهو غير لازم لا يقال لا بد من اعتبار امكان
المعلول مع العلم بالعلم ولو شرطنا لركب لازم لا يقول على الا صياح هو
الامكان فالنسخ ما لم يصير مصعبا لم يطلب له علم فالامكان ما هو في جانب
المعلول ضمننا حيث شئنا فكلنا لم نطلب له سببا وعلم ولا شك انه لا يقتضي ذلك
السبب امكانه مرة اخرى **قوله** الا علمه او الا على امره اذ لو كانت العلم بالعلم
وكنه لا يوقف المعلول عليها فخط بل على امرها ايضا **قوله** وفيه نظر والعلية
خارج عن الصانع **قوله** وهي اي الناقصة او في حاجب التنبه في هذا المقام
ان كل معلول لا يجب ان يكون علمه بالعلم على ما ذكره من اقسام العلم التي
فان ما ليس مركب لا يصور له مادة ولا صورة وما يكون فاعلم غير متعارفا
يصدر عنه ان يكون له علمه ذاته وما لا يوقف حضوره على الفاعل على امر
لا شرط له وما لا مانع لصفائه عن المبدأ ولا يعمل له عدم مانع بل الذي لا بد منه
في كل معلول هو العلم بالعلم فاما يكون وحده ما به كفاية في الحاد وما
انهم اليها او احوال من المكون فمفعل معه بالمانع وقد يضاف اليها
الجميع قسم سببا في الاقضية **قوله** والافعال **قوله** قال المقم في شرح الحكم
ويجب ان يعلم ان الاقضية لا تصور وليس هو الصور الجوهرية فخط بل انهم منها
ومن غير ما في الصور العوضه فلهذا ولان العارض التي هي اجزاء الحكمه بحيث

حيث لو وجدت وجدت على المقدم بالعمل وقال انما في شرح المحقق لا يقال
قد يوجد صور السيف في الخشب ولا وجود للسيف بالعمل لان الاقضية لا تصور
الشخصه التي للسيف ولا يمكن في وجودها خلاف الحدس **قوله** اما
اقد جرد عن العمل كمال ما ذكره فان علمه يكون بهذا عصاره ما ذكره
قد يكون للعارض والمادة هو لا يكون حاد العوض يصحح بحسب ما ان
منها اعم مما ذكره وقد بينا ان على هذا انما نقلنا من شرح المحقق في حديث
الصور **قوله** ليس بصور ولا مادة **قوله** انما هو في شرط لا شيء وانما هو
لا بشرط شيء غير انما هو في شرط لا شيء وهذا السطر في غاية الغاي لان المقوم
محموا بان الجنس والفصل ان اخذنا بل بشرط فينا محولين على الماهية ولا
يكون بهذا عصاره من اجزاء من ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون
محمولا على الكل مع مطلق علمها الجزء بازا وان اخذنا بشرط لا شيء فينا
جزئين ايا وغير محولين بهذا عصاره اعتبارا بجزءها مادة وان ضرورية فخطه
ان قوله انما هو في شرط لا شيء هو الماهية باطل لانه ان اراد انه من هذه
الحيثية جزء لا فوجوده في كل واحد مع اشتباها الدليل على نفيه اذ انما هو في
بشرط محمول ولا شيء من المحمول جزء من حيث هو جزء وان اراد انه جزء من
الحيثية الاخرى فلهذا اعراض اصله وكله مع صريح في المعنى الاول وكل المعاني
على سبيل الجواز لا بعيد **قوله** ان يكون محمول على نفس اذا المعلول اعم وكذا
القول **قوله** وهي علمه بالعلم الى المعلول وعرض بالعلم الى الفاعل من العلم
العام والعرض الحاد بالمدات واصلها ما عصاره وما العارضا فمما رتب
على الاثر ولا دخل له في الاقدام علمه **قوله** وقال انما القسم غير متضمن لا يحق
ان الموضوع مندرج تحت الشرط بالانصاف المذكور ولا يقع لقوله القسم غير متضمن
علمه نعم يحق ان يقال الموضوع ليس من الشرط وقد ادرجته في قسمها فاما ان يلزم
كونه منها او غير القسم **قوله** والما ان يكون معارضا للمعلول لا يقال
مدخل في العام اذ في كل واحد من مقادير المعلول لا مانع من علمها ما عصاره ما عصاره
واما ما عصاره او هو معلول والمقارنة ليست الا با عصاره المعلول **قوله** وانما هي

ابن تيمية في بيان
مخبره

على هذا المقدمة استدلال على بطلان هذا المقدمه وانما ليست برهنه
في كلام المعلق فطوره عصبه ونحوه ان المعلق لما اورد ما ولم يعرض لا
سأها حتى يدعى بداهتها ودليلها فان عليها حاراجا فاما الدليل على ضنادها
وان كان الاولي حاراجا منع بداهتها واستنادها ما سلكها اليه ولكن ان يجعل
معصا ما ان يقال لو صح ما ذكره من صحيح مقدمه به ليجب هذه المقدمة ولو صحت لزوم
ارجح صحة الدليل مسلمه لا واطل **قوله** واجب منع استحالة اي استحالة العالي
قوله وذلك غير متبع اي في نفس الامر وقد يحاط بان العلم العربي وحده وان
في نيت جزء المعلوم اليه كنهاجهم ملزوم للمعقول اذ لا واسطه بينهما وبينه وكلف
اللازم عن المعلوم في قطع **قوله** على ان يقول لأم اي وان سلمنا ان التلخيص
المذكور متبع في نفس الامر فكما لأم استحالة على ذلك **قوله** او يقول اما ان
يجب اي اللزم من المقدمة المذكوره ان يوصف المعقول على العلم العبد ولا
انما ان يجب **قوله** والحاراج عن علم الموجودات المكنه واجب لذاته واذ كان
كذلك فهي طرف التلخيص الى الواجب فلم يمس التلخيص مستسلما الى نهايه وقت عامه
العلم في صورته بوجه كماله هذا وان كان مختلفا في نفس الامر **قوله** ربيع مخرج
المراد اي يقول المراد الا حاد التي لا يها به لها وان حاراجها ما لكل **قوله** وعلمه في
واجب الوجود لذاته اي غير الواجب والمكن ليس على قطعها ومن الواجب المكن
الواجب اولى ولو فرض ايضا ان العلم على الجميع لم يحراز كون علمه الواجب واللام
مكن واحدا **قوله** ولما قل ان يقول فان قيل هذا الكلام على السداد لان المقدمه منع
المقدمه انما هي ان الموقر في الجملة موقر في كل جزء منها وان سنده بسندين وما ذكرنا في
الاطلاق قلنا المقدمه ان سببا وبها يقع المذكور فان بعض افراد الجملة اذ لم يكن
مستقيما عن الموقر ولا حاصل الموقر اخرها له واما كون حصوله بالموقر في الجملة
فمستطاب المنع عند بعض العلم العام **قوله** ويمكن ان يحاط عنه ما يجوز ان يكون له
فان قلت هذا وان اردت مع كماله بلزم ان لا يكون ما فرضنا ولا علمه ما به الجملة
مورد بوجهها على ذلك الموقر في بعض صلزم خلاف المقدمه قلت اما يلزم
ذلك لو كان ذلك الموقر في بعض افراد حاراج عن الموقر في الجملة وسوتم نحو ان يكون

كونه واحدا فلهذا يلزم اصلاح الجملة الى خارج عن موقر ما فان قيل في التلخيص
المذكوره لو كان بعض افرادها موقرا اما ما فيها فلاح اما ان يكون موقرا في كل
فرد منها فليزم ما ذكره من ما نرى الشيء في نفسه وموقره واما ان لا يكون كذلك
فمساك فرد لا يكون موقرا فاما ان لا يحلج ذلك الفرد الى موقر اصله وهو
بطلان العرض ان كل فرد منها ممكن واما ان يحلج الى موقر خارج عما فيها
موقرا اما ما للعلم فليزم ان لا يكون اما او يحلج الى موقر داخل فيه وهو اما واجب
وهو الخط او ممكن محلج الى موقر ولا يجوز ان يكون الا حاد الموقر عنده ولا
الموقر عما هو داخل فيه ولا يجوز ان يكون حاراجا عن الموقر العام
للجملة بل هو داخل فيه فاما ان يكون عن الدليل الاول فليزم بعلم الشيء
نفسه او جزؤه او حارجه وبقول الكلام اليها حتى يلزم التمسك واستعمال بعض
المعروض علمه ما به الجملة على سلسله عزمها منه فليست قد يلزم هذا التمسك اذ
الكلام في ابطاله ولم يتم بعد فاعمل **قوله** ولانه لو فرض ذلك هذا استدلاله
على بطلان المقدمة المذكوره فالحق منعها اذ لا وذكر مسند من لم اسدل على
بطلانها فيكون عصبه ونحوه ما ذكرنا من الوجوه في الدرس السابق
لا يقال حاصل كلامه منع هذا المقدمه بناء على ان صحها مسلمه بل المذكور
فيكون منعها وسنذكر ان طوره اسدل على وجوده كماله الشان في
قوله العلم العام للجمهور اه والتفصيل منها ان يقال المراد من الموقر في
الجملة اما العلم العام او ما يوصف علمه مطلقا وكذا المراد من قوله موقر في كل
واحد منها اما العام او الموقوف علمه على الاطلاق فان اردت ان العلم العام
للجملة علمه ما به لكل جزء لزم احد اثنان من اللذين ذكرهما المصنف وان اردت
ان الموقوف علمه للجملة موقوف علمه لكل جزء لزم بوقف الشيء على نفسه كما
ذكره الشارح وان اردت ان الموقوف للجملة علمه ما به لكل واحد لزم احد
الاثنان وما ذكره الشارح ايضا وان اردت ان العلم العام للجملة موقوف
عليها لكل جزء لزم ما ذكره الشارح احرار من بوقف الشيء على ما يوقف عليه
لا يقال المراد ان الفا على الموقر في الجملة فاعمل موقر في كل جزء ولا يلزم

لو وجب كونه

احد الاربعين طوار الخلف عن الفاعل اذ لم يكن مؤثرا اما اول تنويعات الشئ على
 نفسه وانما يلزم لو كان كل جزءا على الجمله ولا يلزم من كونه موقوفا عليه كونه
 فاعلا كلف والفاعل للشئ خارج عنه وكل واحد اصل فيها ولا ما ذكره آخر
 اذ الفاعل على الجمله ليس موقوفا على كل واحد بل العلم بها موقوف عليه لا نقول
 الفاعل موقوف عليه فلو صح ذلك صح في كل موقوف عليه اذ المصنف لذلك
 ليس هو خصوصه الفاعل عليه بل كونه موقوفا عليه وذلك مشترك بينه وبين غيره
قوله كذا لم قلتم بان الخارج قال في شرح المخلص وهذا المنع لم ينعزل احد من
 العلماء قبلنا **قوله** خارج عن جملته **قوله** لو قيل الخارج من الجمله المذكورة
 لا يجوز ان يكون ممكنا لا في فرض علمها فلو كان ممكنا مرطبا بهذا الجمله
 في العلم بها ان فردا من افرادها فلو كان خارجا عنها لم يسمه عليه او
 فان قيل المرطبه هو الجمله وانما يكون فردا عنها لو اوسط بها فرد من المستلزم
 فلو ادا اوسط به الجمله فاما ان يوسط به كل فرد وسو بق لتوارد العلل
 على معلول واحد او فرد فيهم الكلام والاول في ارباط الجمله اصل **قوله**
 على قدر بعض مقدمه هو عدم بطلان التمسك اداسي حاله التمسك من علمه
 الدليل **قوله** لكل مقدمه حتمه وانما يلزم كونه حتمه لو كان ثبوت المطع على
 بعد من بعض خلفا وموقف **قوله** واما انقطاع السلسله جواب سؤال مقدم
 هو ان يقال لا لم الخروج عما نحن بصدد اذ يلزم ما ذكرناه من ان السلسله
 ما لو احب صطل التمسك **قوله** لا يقال لكل العلم وقد عرر بهذا المقام بوجه آخر
 ويقال العرض ان احاد هذه السلسله بعضها علمه بالنعص فالواجب اذا
 كان علم السلسله فلا بد ان يكون علمه لفرد منها اما استعلا لا واما بدون
 استعلا فلا بد لكل الفرد لا يجوز ان يكون هو الفرد او افراد المتوسطة
 والا يلزم بوارد العلل المفعول على معلول واحد على قدر الاستقلال
 او الرمايه في العلم العامه فلو كان عامه على قدر عدم الاستقلال وكله مما
 حلف صعان ان يكون فردا من السلسله فيصطع به **قوله** فاعلم ان يكون
 تاثيره متوقفا على هذا المقدم يكون العلم الخارج حتمه عن التمسك مع اننا

انما لا سقط بها **قوله** لان التمسك لا يلزم لبعض المطع فان قلت فعلى هذا يلزم
 ان يكون بعض المطع مستلزما له لا مستلزما التمسك المستلزم انما وذكر في قلنا فلو
 ان يكون البعض محالا وذهب المطع لما حار آي من النظر من السابقين **قوله** لرفع
 المنع الاخر وقد مر في شرح المخلص **قوله** لان التمسك بالبرهان وسائر المنوع
 ما هو **قوله** ما ذكرناه قبل لا ما ذكره الامام فاندفع ما في الجواب وانما يوجب
 لو كان فردا لا غير **قوله** العلم بهذا المقدم ضروري ان اراد ما هو في مقام
 النظر في ما ذكره في صور الاستدلال بسببه على الضروري وان اراد انه وطع
 في الضروري على سبيل الجواز او رده استدلالا عليه **قوله** بخلاف المركب على عدم
 حوز ان يكون العلم داخلا هناك اذ ان احدهما عدم حواذ بعض بعض للعلم
 لعل يلزم المرجح من غير مرجع والعامي كون الجورح حياجا الى كل واحد من الاخر
 فلا يصور ان يكون بعض الاحاد علمه بالبرهان والاول منها من دفع لان
 الوجوب مرجع والعامي من دفع اذ المراد بالعلم العامه الفاعل على سبيل
قوله احواله بطر حاصله ان الواجب في الصور المفروضة حوز ان
 يكون فاعلا للجمله مستلزما للشرائط فيكون ان يكون علمه عامه لها اذ المراد
 منها العلم على المسحوق فعال الشايع الفاعل المسحوق منها لا يجوز ان يكون
 علمه عامه لا يقال مراده من الشرائط هو ما يوقف عليه المعقول سوى
 الفاعل اطلاقا للخاص و اراده للعام فيندرج كل موقوف عليه في
 الشرائط فاندفع ما تمسك به الشايع لا ما يقول ان اعترج الواجب
 كل واحد من الكمالات فالعلمه في الجورح لا احد اصل فيه وان لم يعتبر
 لم يكن علمه عامه له لخروج بعض الموقوف عليه عنه **قوله** هو معارضه فانه
 قبل ما ذكره في استحياله كون العلم العامه للشئ نفسه معارض لان الجورح
 اخرج هو كذا لا ما يقول من الراس جواب عن دليل المعارض وهذه المعارض
 معارضه في مقدمه اذ استحياله كون العلم العامه للشئ نفسه مقدمه من
 مقدمات دليل المذكور على اثبات واجب الوجود **قوله** فان بعض ما ذكره
 بهذا ان اراد المعنى الاصطلاحي وهو الظاهر واما ان اراد المنع اللغوي

فلما نكس في نحو اذ ذكره مع المعارضه **قوله** ولو جعل هذا على والاولى في صحة
 النقص ان يقال لو صح ذلكم على اثبات الواجب بجميع معده ما لم تحت
 المعده العالمه ما سيجل بعليل الشئ نفسه لكن الثاني بطل هذا ان جعل
 نقصا لا يصل الدليل وان جعل قوله فان العلم العامه اذ لعل على المقدمه
 المذكوره فالنقص على هذا الدليل وان انظر هو هذا وما مثل **قوله** ليل
 يلزم التكرار بعليل لعدم كونه نقصا تفضيلا كما ذهب اليه صاحب الجواز
قوله ولو اورد على وجه التمسك اي لا يخ من ان قوله لا يقال الجموع ان
 اورد على سبيل التمسك لان الثاني فلا وجه لقوله لا يقال
 من الراس وان كان الاول لما امكنه ذلك اذا الكلام على المسند غير مستوي
قوله بركنه ما هو في المطالبه الواجب علماني هذا المقام بغير الدليل على
 اثبات الواجب الوجودي على وجه صحيح المعصود وسكتف الخط وكونه
 علمه شئ من السكوك فان طريقه الامام قد زعمها المص وحتة قد طعن فيها
 الشايع ويعري اه حصن بالمطالبه ولا مجال فيه لحوف الاطباء والملايه
 اذ هو العدم في القواعد وعلمه مع سائر العقائد فصول واثباته الوضوح
 ولا نكس في وجوده فكنات متعدد كما سبق وكل واحد منها يحتاج الى علم
 فاعلمه موجوده مسجحه طبع ما يوصف عليه المعول سواء فاذا اختلفنا
 الملكات ما سرتا حله واعتبرنا لكل واحد منها العلم العامه المستجبه مع قطع
 عن ان شئ من هذه العليل الفاعله من افراد الملكات اول ما اخذنا بعليل
 الفاعله الموصوفه التي ما راء الملكات فلا خفاء في ان هذه الفاعله علمه
 المجموعه هي علمه فاعلمه حله الملكات وكما ان كل واحد من الملكات يحتاج الى
 واحد من العليل كذا كل مجموع الملكات يحتاج الى مجموع العليل وذلك مما لا يوصف
 فيه للعقل الصحيح بل كالم قد اوردنا هذا فصول اذ اعلمنا العليل الفاعله
 المجموعه للموصوفه حله واخذنا الملكات ما سرتا حله ونسبنا الحله الثاني الى
 الحله الاولى فلا يخ اما ان يكون في الحله الاولى ارجح من الحله الثانيه او لا
 الثاني اما ان يكون الحله الاولى عام الحله الثانيه فليعلم كون الشئ علمه نفسه وذلك

بمذهبهم

وذلك قطعي الاسما له او بعضها فيكون بعض من الحله الثانيه علمه نفسه
 و هو ايضا صحيح اما اولا فلان العلم العامه لا يوصف المعول على خارج
 منها والحله الثانيه موجوده العلم على الخارج من ذلك البعض وهو هذا
 البعض الآخر اما الثاني فلان اتي بعض بعض فاه معلول حرما وعلته
 اولى بان يكون علمه لا نهنا يحصل افراد اكثر ضروريه ان ما هو بتأثير
 ذلك البعض فلعلمه مدخل ولها في نفس ذلك البعض تأثير ايضا فلام اذ لا
 مانع في نفسه وعلى الاول اعني ان يكون في الحله الاولى ارجح من الحله
 الثانيه فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا في العليل الفاعله او في الامور المعتره
 معها وعلى الثاني العليل الفاعله اما نفس الحله الثانيه او بعضها اذ العليل
 يكون بعض الشئ مع غيره علمه لا نهنا يحصل افراد اكثر ضروريه ان ما هو بتأثير
 بمرتبين وعلى الثالث ان يكون بعض الحله الثانيه مع ارجح من علمه لا نهنا يحصل
 تظهر ما لو حسن العلم وعلى الاول اعني ان يكون الامر الزائد معتبرا في
 العليل الفاعله فاما ان يكون علمه منها او حله او على العدم من كون
 موجودا ضروريه ان الفاعل الموصوف في الوجود و اجزاؤه يكون موجودا
 وذلك الامر الزائد الموصوف والخارج عن حله الملكات لا يكون حكما والآن
 لم يكن خارجا عنها ولا مجعلا له موجوده مع ان يكون واحدا لذاته
 ويمكن ان ينسب الحله الثانيه الى العليل الفاعله وبساق الكلام اه هذا ما
 شج به الحاطه العليل والنظر الكلل وموما حصصه بوضوح وتفسير للطريقه التي
 سلكها المقصود فقتنا الله لرضا واحسن من قبله ومثواه **قوله** لا يقال لو
 تسلسلت بقوه يقول الامام في ابطال التمسك **قوله** اذا التمسك اي واثباته
 لصديق كلمه **قوله** الى المسامح لان عدم الانطباع من فرد من مندرج
 تحت نوع من الكم لا بد ان يكون لوجوده البقا وبولس ذلك من جنس
 المعول المعروف كعرض الانطباع هناك بل في الحله الثانيه **قوله** ونفعل
 ان نقول الكم قابل للمساواة فحجاب بان الفاعل هو الموجود من الكم ولما
 المعدوم فاعلم له معنى انه اذا وجد كان كذلك لانه في حاله العدم كذلك

العلل الفاعله لم يغير فيها من الخارج من الثانيه
 فعلى الاول يلزم صحتها

في العلم

تجلى واضح بخلاف الحكم يكون الكل متساويا اذا كان ما كان كل واحد
 واحد متساويا فانه ليس كذلك بل لا بد له من قسطن والسبب في ذلك ان العلم
 في الحكم الاول لا يعمر واحدا على احد طرفي المقدار المفروض واخر على الطرف
 الاخر وملاحظ كون ما بينهما من المقدار دون دراج ودون ذلك هو المقدار
 كل حكم ما ان الكل دون وزرع بلا توقف وفي صور سلسله العليل لا
 يمكن اعتبار الطرف الاخر اذ لا فرد الا وراعه فكل ما توقف فيه ههنا
قوله وفي بحث عرقه وهو ان الحكم قابل للمساواة واللامساواة بالتطبيق
 والزمان قسم منه فيكون فالما لها قوله لا يجمع عليه علمان اي لا يجوز ان
 يكون لمعول شئ علمان مسلطان علىهما الا حصار اذ لو اجتمعتا في
 الشئ لم يلزم اليك المذكور اذ لا يجمع على المعول من العلم حال علمته له ولا يلزم
 امتناع هذا العلم واما انه لا يكون له علمان مسلطان بحيث يجمع
 احصاها فاذا وجد احدهما كفت في المعول فامسح ووجه الاخرى معها
 وكذا ان وجدت الاخرى فلا علم الا في كفت منه وامسح ووجه الاولى معها
 كما ذكره من الوجهين لا يجمع كما يظهر من العلم في قوله في احواله هذا
 اللازم اي الاستصحاب عن كل والاحصاء الى كل قوله وان كان لكل واحد
 مدخل ان حصل ان كان المراد ان يكون له مدخل اعم من ان يكون بحيث يمكن
 في وجود المعول اي الموجود علمه فصار ان لكل مدخلا مع الاستقلال ولا
 يكون حرا على وان كان المراد بحيث لا يمكن منحه الحكم اذ لم لا يجوز ان يكون
 كل علم مسلط وهو اول المثل فاجواب ان المراد الموقوف عليه ويكون ههنا
 على وان كان كل مسلط اذ العلم العامه يجمع ما توقف عليه على ما قوله
مدخله غير متناه الى دليل آية والفصل منها ان العدد في العلم الباطني
 اعم من ما توقف عليه المعول في اما به لو ما ذكر من الدليل وكذا في العلم
 الصحيح للشرائط اذا كان موحدا لوجود المعول بحيث يجمع حكمه على العلم
 اليه فانه يجمع ما توقف عليه المعول وذلك نظرا وكذا في العلم المستقيم وان
 لم يحسب وجود المعول عنه وحده والالهي ان احدهما مع سائر ما توقف

ما سوف علمه المعول عليه مامه وكذا الآخر معه علم تامه اصرى بل نقول
 ولا يجوز العدد في المادة والالهي الصور لا سدادا من ذلك العدد في
 العلم المستقيم فاقترنا ما في العلم قوله وان منع اي منع ان العلم على وجه
 به المعول قوله كما ذكرنا وهو عدم التوقف المذكور قوله فيكون غير الاخر
 اما واحدا اي غير الآخر اما ان يكون امرا واحدا مستقلا بهما او يكون في
 كل او قوله من النار والشعاع اذ كل منهما اما علم اوله مدخل فيكون
 كل واحد له مدخل محقق قوله لا يعلم الطسعة بهذا دليل من منع من توارده
 العليل على المعول الواحد النوعي قوله وقد عرفت ما في هذا المنع في البحث
 انتهى في بحث السمع حيث قال في المتن ان قيل ان الطسعة ان كانت
 محاصره لذاتها قوله لما كانت لا زمة اقول يمكن ان يعلم لا يلزم من العلم
 الاحصاء الى المعلوم لو ان يكون علم المعلوم او احادها عنها قوله
 فيما اي كونه مصدر آية بفصل الاقسام العقلية ان يقال كانه ما حارجا
 او داخلان او عيان او احدهما خارج والآخر داخل او عيان او احدهما
 عيان والآخر داخل فالعلم الكل في ستة واللازم من الاول اتم ومن الثاني
 التركيب ومن الثالث ان يكون لا وسطا بينهما ان حصل ان ومن الرابع
 اتم والتركيب معا ومن الخامس اتم ومن السادس التركيب قوله ان كان
 خارجا كان مصدر العلم لان البسيط حد رغبة ذلك الصادر ولا مدخل
 لا امر اخر في كونه مصدر او يكون مصدر او يكون مصدر قوله العدد ويطبق
 على معان وذكر بعضهم ان يكون العدد بمعنى غير اضافي لا يوافق اللغة
 والعرف مع ان ما فيه في مفهومه احاطة واثبات ما ان المراد المخصوصه
 التي للعلم مع المعول اذ كل علم عليها مع معلقها خصوصه باعتبار ما صدر عنها
 بل ملك المخصوصه هي المصير في الحقيقة فلما كان يكون موجودا ضروريا
 ان العدم لا يكون مصدرا للوجود فان قيل المراد ما لمصدر اما العلم فلان
 ان المخصوصه المذكور يجب ان يكون فاعلم او ما له مدخل في العدد ويطبق
 ان العدم لا مدخل له في الوجود فاذا ذكره شرطه للناظر وان لم يكن موثرا فنقول

البحث الرابع في البسيط
 الاثر والتعريف
 عنه اوقات

لا يخفى ان الفعل الموجد لا يمكن ان يكون موجودا قبل المفعول بالذات
وان يكون لها خصوصية مع ليست مع غيره باعتبار ما صدر في دون غيرها
فاذا لم يكن معها امور معدودة لا داخل ولا خارج بل يكون سواها بسيط
لا يكثر منها من الوجوه فلا يمكن ان يكون المخصوصة اما يكون حسب الذات فاذا
فرص هناك مفعول كان الفعل المعروف حجب وانها لها خصوصية مع ليست
مع غيرها اصلا فلا يمكن ان يكون لها مفعول اخر والا يلزم ان يكون مفعول
حسب الذات مع الثاني فلا يكون لها مع احد من المخصوصة ليست مع غيره
فلا يكون على نسخ منها فلا يحسن في ذلك ان المخصوصة التي مع غيرها
حسب الذات غير التي حجبها مع الاول لان الذات لا تأتي بواحدة فقط
من جميع الجهات فالمخصوصة حجبها لا بعد **قوله** والى ان يكون الفعل هو
حالة خصوصية في ذاته وان خبرها ما يكون **قوله** لم على الاضمار عينا
الاضمار ما مره عن المفعول **قوله** معقول انه يلزم عنه لا يفسد
على من ارادني معقول ان مفهوم صدور افعالا عن المبدأ غير مفهوم
صدور ب عنه فاذا صدر افعالا عن ما كان غير المفهوم الاول معه
كان معاراة مع اعتبار المفهوم الثاني ولا يمكن ان يافض في ذلك
عاجل فكيف جعل مثلا بهذا محلا للفرع الواقع من العقل وانها الحكماء
مفعول هذه المبدء مبدءا لمرساة بوجوب ذات على ما سميهم من صدور
الفعل الاول من الثاني مع قطع ثم ما بعدة سوسط وعلى ما ذكره الشافعي
لا يمكن ان يات بها لوان بعدد رتبة امور معدودة لكن بعدد الجهات
كما ذكره والتحقق ان المراد ما لم يمتد في جهات من ما هو سابق
على الصدور فاعلم من مذهب الحكماء صحيح لكن اشتراط افعالا بعدد
القوايل والشرائط والالات لتحقق نفى بعدد الجهات واشترائها ليقدر
الجهات او مفهوم الصدور ذات فالمفعول فاسد يجعل المسارح بديها
ون يوافق مطالبهم كما عرف **قوله** وتعلل بهذا اي بعدد القوايل ونزود
قوله لان اعتبار كونه اذ يعلم من هذا انه لا يجوز ان يكون قابلا لثبات

الوجه الثاني
انما هو ان
الوجه الثاني
انما هو ان

لثبات **قوله** لا يمتد على تركه سواء كانت واحدة او كثر **قوله** وهي ان
والثبات سديم ان دل كس من اعتبار مختلف **قوله** في جسمها معاودة كما في
قوله عاوب في القول اي قول الحركة **قوله** غير مفضل للحرك واللاما عرض
له حلا وان كان ما يعكس ما يعكس **قوله** لغو بالحركة والجسم او بالحرك يقتصر
انها بعدد القوى **قوله** ولا يخفى عن سطر يعرف ما لها مثل كان وله
ان جميع كون قول الاصول للحرك بواسطة جسمه ما على ما سبق من ان
الجسم لا يعكس للحرك وان المنع منه قد يكون قبوله معكس لها فكيف كان
مدفع ما ان الجسم من حيث هو اما ان يكون جميع الاضمار بالحرك او لا
فعلى الاول انما بالحرك قطعاً وعلى الثاني كون قابلا للحرك والحرك بالسطر
الى ذاته فصح ما ذكره من القول للجسمه وان يلزم من ذلك ان يكون قضاها
للحرك والحركة ما ما حتى يتبع طرمان خلافتها قال قبل مراده منع الضمار
القول في كونه للجسمه اذ يجوز ان يكون للقول مدخل صفاوب القول
ما ضلوا فلتا لغو ما على للحرك ولا مدخل للفاعل في قول الفاعل
وانها فالحل اقل في وجه الخط قال قلت لعل هناك او اخره الجسمه
والغلو باعتبار مختلف القول قلت هو وارو على قدره انما بالحرك
كونه ما عاوب القول بحسب عاوب مع في الصدور اكثر قال قبل الوقت
انه لا معاودة خارجة لقطع السطر عنها وقرض عدمها ولا در علمه يكون
الجسم سطره طسعه واحدا قلنا قال حروفه الذي له دخل في قولنا
يكون سار ما في الهواء هو في الكل اكر فصوله احوى ويتم الكلام
قال قلت بطر ان الجسمه ليست مسيركة فلا يتم الكلام المفعول قلنا لعل
انها مشتركة وانها صبيها في كونهما طسعه واحدا في الكل **قوله** الى غير الهماء
اي مدد و **قوله** وكلف وما زاد ردا الجسمه الاول في صدوره لا فزاره
ما لعل كما سطر ما لامل **قوله** لان الهماء المتساوي الالهام من بعض
اللاما في وكل من النصفان مسايا فالجوخ مسايا ادم بخلاف الالهام
وهو غير مفضل للامسا في فلو حرك كل القوة جسمها الى غير الهماء لكان بالحرك

الوجه الثاني
انما هو ان
الوجه الثاني
انما هو ان

متناسا وغير مسا، تنف محركات الكل الى غير انها **قوله** لا معاوية
 منقسمه والا فمكن على قدر اللامساواة ان لا يكون للنصف قوة
 محرك **قوله** القوة المتساوية فاعلم مقام قوله منقسمه ما يقسمه ذلك الجسم
 وقوله الخالة في الاقسام السبعة فاعلم مقام لا معاوية **قوله** واليحرك
 بالطبع الذي قاله الطبعه اذا حدث عدم الارادة وعدم التقس
 محض بالاعتناء بالسطة فحركة المسود اليها هذا المعنى لا ساوول الحركة
 الساتية والحيوانية واما اذا قسرت الطبعه بالمعنى العام اعني الطبع
 فحركة الطبعه مساوية **قوله** وانما الكمال في التقوس فان بعض التقوس
 شجرة احلرم ان القوة اي الصورة النوعية لم يقسم ما يقسم عليها **قوله**
 كذا لا معاوية قال في لم لا يكون ان يكون حركة النصف اسرع من التاوي
 في الزمان ولا يلزم ان يكون وجود العاين الطبيعي كعدمه لانه في
 السيرة والبطوة قلنا مع الساوي في الزمان اذا كان حركة النصف اسرع
 فلماذا ان يكون اكثر عدد من حركة الكل مع لاساوية عدد احلرم الماكو
 المذكور قال قلت بما يكون حركة الكل واحد متصل لا بعدد فيها وكذا
 حركة النصف لكنها اسرع مع اتحادها مع واحد في وقت
 احدى الحركتين كما هو مساوية لافراد الاولى كذا في العوض المذكور فلماذا
 ان يكون عدد افراد حركة الكل غير مساوية وان يكون عدد افراد حركة
 النصف اكثر ويتم الخلق ولا يلزم كون الحاد غير مساوية المقدر لخواص
 اعسا رافرا بها من بعد احدى ومن هذا علم ان اللامساوية في الحركات
 بحسب المقدار معلوم للامساوية بعد ملاحظة الحيثية كما ذكرنا واما ان
 قط وكذا ان فرض الساوي في العدد مع لاساوية ما يلزم لاساوية
 الزمان من كون زمان حركة الكل اكثر لانا اطوارا **قوله** واما ان
 حركتها اي القوة الجسمانية **قوله** الجسم اي حركتها او حركتها غير
 مساوية **قوله** والدليل عليه هو انه واعلم ان هذا الدليل القاطع على ان
 القوة الجسمانية لا يكون غير مساوية الشدة في الحركة ولا يدل على عدم لاساوية

يكون في
 يتجزأ مساوية

لاساوية في الشدة بحسب فعل آخر في ان لها واما الاول ان فعله قد
 صحتهما معان الافعال ما سمي **قوله** وتوابعه ان القوى الجسمانية هذا من
 خواص افضل حكماء الزمان شمس الدين منظور **قوله** كان سمي مساوية اي
 بعض القوة الى غير مساوية اي كل القوة كسمة مساوية اي بعض الجسم الى مساوية
 اي كل الجسم ثم يطلقون السامي واللامساوية على نفس القوة **قوله** ان
 قوله ان الزمان في العباد ان حركة مثل حركتها الاولى اذ في قوله
 ان حركته اريد بالمرام بوجوه الزمان **قوله** ثم ان مساوية حركات
 بعض الجسم مثلا لو منتهى الى موضع معين في زمان واحد والى اخره في زمان
 فحركة الاولى ازيد من الثانية ولو منتهى ورجع فالعدد اريد والحاد وهو
 في المجموع **قوله** حل احد معاني الافر قال في شرح المحقق لفظ في وان كان
 مسماة في معان كسمة واما لا شرا كاو بالثانية كما يقال في المكان وفي
 الزمان وفي الطبعه وفي العوض وفي الغاية وفي الكل الى غير ذلك من الصور
 الا اننا نرى بها في لاساوية واما ان يكون في شدة ان يكون محصا بكل
 النصف وسائر ما فيه بحيث يكون **قوله** والعلوم والمعارف والصفات
 العامة بداد الله مع فان شاء من مدح من مود سوى الاحكام من
 مساوية بحسب الحسن لكن كل واحد منها بحاله لو امكن ان يشار اليه
 لما يشار اليه الاشارة الى ما مل في ان كان محلا لشيء او
 معان الاشارة الى محله ان كان محلا في محل كذا في شرح المحقق **قوله** ان
 ما تنقسم فان النفس لا يمكن ان يشار اليها **قوله** وفي تفسير طاول بحلول
 الزمان نظر هذا المظهر مع ما اشار اليه السارح من الجواب والرد
 المذكور في شرح المحقق الا ما اشار اليه بقوله ولا يما لا علم **قوله** في
 عدم النقط فيجوز هذا ان هو عن تعريف العوض لا عسا رافرا بحلول
قوله قال في ان كل كلام المقص على الاطلاق وهو ان عسا رافرا بحلول ما
 لا يخصص على وجه يكون الاشارة الى احد مما يحصها او بعدد اعم من ان
 الى الامر ويحذف هذا الزمان والنفق **قوله** فان كان الكل عسا رافرا

من هذه الماورد
 حاشية على
 المجموع

الحاشية على
 المجموع

ان يقال انها ما ذكره المم في شرح المحقق وهو ان الموضع اذا حل في شئ آخر
لا بد ان يكون لا حد سماه ما الى ان هو واللا مبع الحول فان كان
الحاد للمحل او يقال الخال في شئ لا بد ان يكون حاد الى الخال بوجه
قال المصنف عن السبع من جمع الوحد لا محل فيه قطعا وحي اما ان يكون للمحل
حاده اول **قوله** مع انه ليس هو في قال ولا كان ما ان الحاد وان كان
محلا للموضع هو المولى لا ما يقول هذا ايضا ثم قال ان النفس ليست
حاله في شئ وهو محل للصورة الجوهرية مع انها ليست مولى **قوله** وان
كان محلا لتلك الصورة الا مصادره قد يقال او ان صورت النفس
الصورة الا مصادره هي محل لها وليس مولى فالنظر بعد ما في اللام
الا اذا هذه الصورة الا مصادره بالوجود واليعين وعلى هذا الوجه الحاد
الحال ليم الكلام ايضا **قوله** بل الحول في الموضع سابقه قال في السواد
اي الا ساد الى لا يمكن الا بسببه محل **قوله** في الحول المركب من الراس واليد
والرجل الى غير ذلك من الاعضاء المحلقة **قوله** في سائر المركب من العظم
الحمية المشابهة في الماهية **قوله** فاعلم ان النفس ما كان حركتها من شئ الى شئ
ومعنى ان علم من هذا القول ما يعم من قولنا ان الله مع قادر على المعجزات
المرتبطة به مع قولنا ان حدوث ما لا يراه له في مكانا ان حاد ما في هذا
الموضع ان قادره الله مع لا يمتد الى حد الا ويضمها الى الحد بعد ذلك فذلك
نفسه لا يمتد في القسم الى حد الا ويضمه طرف عن طرف فيكون قاطنا للقسم
الوحدانية **قوله** ولا قطعا لقسمه قال القطع بنفوذ شئ آخر في اصله
ما ينعش ذلك وقد جعل الصغرى ناعا عن القطع والصلابة عن الكسرة وهو ايضا
قوله والرادى معنى محمد بن ذكر ما الرادى الطب **قوله** انه مركب من
سائط اي اجسام صغار متناهية ومما هو ادراكها مما سادته وادراكها
فيها صغرها على قدر ما هي الاجسام ان يكون الا حاد ما حاد خلافا
المركبات فانهم فانهم بالحد والنفوذ **قوله** في الذي ما حاد عن صغرها
قوله قابله للاقسام في الخطوط قال الخطوط متناهية عن النقط والسطوح

معنى ان شئ لا يمتد الى شئ

والسطوح من الخطوط والاجسام من السطوح **قوله** اقسام المقدرات
ان يكون كما لا حاد محل الارض ما ليس المقدر الذي له ما ليس من اجسام
اصلا يخرج عنه مذهب ذي المقراتين ثم لو جعل الزايع في الجسم الماهي
مثلا لصار سواها مصادره واما العالمون بتركيب الاجسام
من السطوح والسطوح من الخطوط والخطوط من النقط فذهب
راجع الى التركيب من الاجزاء المقردة اذ لا يقول عاقل بتركيب
الجسم منها وهي اعراض ورجع المذهب الى اربعة واما الاهمالات
فاما ان يكون في الجسم الموضع ايضا لانه يفعل او لا وعلى الثاني
فالا ايضا ما بالتحالفة اما مصادره او لا وعلى الاول فالا اجزاء
اما قابله للقسم في جميع الجهات فيكون اجساما فتركيب منها ليس
لجسم مفرد والكلام فيه اوضح في بعضها ولم يقل به احد في التحقيق بل لا
يحق الجزم ببقية ايضا واما ليست بقابل اصلا فاما مصادره العدد او لا
بكذا حتى يفهم هذا المقام **قوله** وعلى العدد من اما ان يكون مهيبة
او غير مهيبة بهذا القسم فحكم على الله وفيها قسم اخر غير ان كان ما هو
ذو مفاضل ما يفعل ويكون الا حاد ما حاد الا بقسام صغرها لان
الاجزاء اما مصادره او غير مصادره فحكم الله بقسام المصادره الاجزاء
لشئ صغرها الحكمه الا بقسام مطلقا اي في وحيها وهو مذهب
العداء والحكمة الا بقسام وحيها لا في وحيها وهو مذهب ذي المقراتين
الحكمة من بقسام المولود من اجزاء غير مصادره وقسم آخر لم يذهب اليه
ذاهب **قوله** وظهور بطلان اي من الدليل الدال على بطلان التركيب
من الاجزاء الى لا يخرج في هذا الموضع له هذا ان اعتبرنا ان حاد
واما المذهب الذي ذكره الشارح فقد عرف انه راجع الى مذهب اهل
قوله والافان وكما من اجزاء لا يخرج في ما اذ لم يكن مصادره واهل
في بعضه فلا متناهية مفاضل بالضرورة وهناك اجزاء مصادره
اما ان يكون مصادره اصلا فهو مذهب اصحاب بايزيد سواء كانت مصادره

اولا او يكون منقسمة في جميع الجهات فهو مذاهب في علم ارسطو او يكون منقسمة
في بعض الجهات دون بعض هو الاصل في المبدأ **قوله** او مضاعف في
معاينه فانه من **قوله** قبل عام المد اقل اي قبل عام مد اقل كل من الطرفين
بل وصل بعض من كل **قوله** و قد فرض كذلك لان الوصل بركب الجسم منها وذلك
لا يكون الا بضمها الى بعض بحيث يرد او لا يكون مسلكا في طريق
قوله ومع ذلك هو ملزم للمعنى انما على التعديرون وان كانا معا راجعا
الطرفين الذي هو انما في شأنا لطرف الطرفين الا فرما في طرفه الذي
كان عامسا في طرف الوسط وبذلك الطرف الاخر لما سالا
طرفي الوسط الذي كان عامسا لطرفي هذا الطرف واما على التعديرون
الناسي فلان البعض من كل تنفي الوسط والبعض لم يعد وللوسط بعض
منفرد فيه لبعض احد الطرفين وبعض منفرد فيه لبعض الطرفين الا في
قوله لانه يفرض مع عدم الملافا انهما يمكن ان لا يكونا طرفي
للوسط بل يكونا من الوسط ومن الوسط فرجه فالوسط غير مانع ولا ملاقي
للطرفين **قوله** وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الفرجه غير محسوسة **قوله** عمل
طبيعة الاخر اذا تعدر عدم الاختلاف **قوله** ومثل طبعه المجموع الى مجموع
من القسمين اذا القسم الواحد يوجب حصول ثلثه اجزاء اذا القسمين اجزاء
والمجموع جزءا **قوله** عن طبعه الامتداد ومع كل واحد من هذه الاجسام
الصغار **قوله** وان كان هذا المانع كان سائلا في حصول الملاصقات انما يلزم
شأنها حكما اذا لم يوجد هناك مانع واما اذا وجد فلا وجه له لا يكون
ان يكون شخصه كل واحد من هذه الاجسام مانع عن حصول الانفصال
واجاب ان بعض طبعه ليس مانع عنه والالم بعدد الاشخاص وكذا
لا زهبا واما الاخر الذي لا يكون لازما في شخصه فلا ضرر لان هذه
الاجسام بالخط الى طبعها فاما في الانفصال وبتلك هي المظنة **قوله** وهو
المظن فالحاصل في هذه الشبهة كلها ان المانع طبعها لم يوجد الا في
فكلمها وجدت الاشخاص لم يكن المانع طبعها حكم عكس الحقيقة لكن المقدم

اشنع

المقدم هي مما يحس به فالناسي مثلا **قوله** قال سطل هذا انصال او ووقال
الامداد الجسمي اعني الصورة الجسمية طبعه بوجه مشترك بين الكل وهذه
الطبعة من صلب هي ليست مانعة عن الانفصال والالم بعدد افرادها
ولا يمنع ذلك اولا رجم لها من صلب هي بل لو فرض هناك مانع لها ان
حارج عنها خارجا لها فممكن طرمان الا انما يمكن عليها بطا الى طبعها
وبهذا انما سم ان لو ثبت كون **قوله** الامداد الجسمي في طبعه بوجه
مشترك بين الاجسام **قوله** يتبع ان يكون هو الانفصال لا شك ان
الجسم المانع جوهر متصل هو المراد من الانفصال **قوله** من ان الانفصال
والانفصال هذا الشكل في قايه القسا دلان المراد بالانفصال هو
الجوهر المتصل في ذاته فكيف يمكن ان يقال انه عرض **قوله** لان عدم
المقابل للملكه وقد يجب انصافا ان المراد من قول الانفصال هو
قول الانفصال الذي يوجد ان بعد الانفصال والحاصل الكلام
في اثبات السوي ان الجوهر المتصل في ذاته اذا طرأ عليه الانفصال
فلا يمكن ان يعدم ويوجد هناك اتصال لان اقران فلو لم يكن في الجسم
شيء اخر واد الجواهر المتصل بل لم ان يكون التفريق اعدادا للمتصل
الاول بالمرتبة واحد اثنا للمتصلين الاقران وذلك بطر حروقه فلما دمي
شيء اخر كما مع الانفصال الواحد والانفصال وسو هو قد كل هو الجسمي
بالسوي والجوهر المتصل بالهوى **قوله** تمام الوصل ما لو من عدمه
عرفت انا وضعها جوهر اعتمد الى الجهات في الجسم المانع مثلا وكثنا
في امداده معاصل ام لا واثبتنا على بعد تمام الدليل السابق متصل
واحد ليس فيه احوال ما لفصل ثم قتنا عن احوال الجوهر المتصل بانه
هو وهدء عرف حال في محل او هناك شيء هو مصفء حال وجوده و
وما لا يصلح الى الصلح بالانفصال حال عدمه وسو ما في على حاله و
على الشئ الكا واد صحننا ان مو شفاء اخر عمره هو مع المتصل الوحداني
متصل واحد ومع الانفصال لن متصلان هناك انفصال ناعت

جوهري وقد ثبت انه في متصل
ليس فيه مداخل فذلك صح

فكون علما لا يقال الجوهرى فلا يكون الا هو او هو لا يذوق
ما في الجوهر من الاعراض **قوله** نظر اي نفى تالي النقطه مستلزم
لكون الجسم عالما و هو في حد ذاته ان العالم داخل ولا عكس ان يقال
المراد بالقول الطر عليه كما سبق اذا قلنا رده في مجموعته و هي قوله
والا لما كان عالما لا يقال والا فصل اذ كور ان يكون الال
معنى الجسم ونظر عليه من فصل **قوله** ان يقال ان يقول بطركى مادي ماعل
ان المانع المار الى قوله بعد سلم ان ذلك الحى ماعل في المانع من المانع
الذي اشترطه قوله ان اراد واما لا يقال ان خلاصه للبقية **قوله** فلام
آه مر الجسم قوله وان لم يوصف بفعل على فعل فلما مسلم لكن بطلان
التمالي **قوله** ان عدم كون المقدار كذا في اي امره فعل الا ان الشئ
ومعنا لا فصل **قوله** فمع ان يكون هو العالم بل لا فصل لا كفى ان
الجوهر المفصل المند في الجاه اد اطر عليه الا فصل لم سبق موجودا
فلو لم يكن في الجسم من حيث جسم شئ اخر لزم ان يكون العرفي اعدا ما
بالكلمه كما ذكرنا في الحاشيه السالفه **قوله** هو موضوع لها اي قابل لها
قوله من حيث دام تحت تعرض وان كان مفصلا في حد ذاته **قوله**
فلا يكون جسما الله في حد ذاته من تعرض في الابعاد **قوله** والذين
يصلون المفصل كذا قد سئل كل ان بهذا السؤال لا يوصف له فضلا
فان الجوهر المفصل بالاداب هو الجسم في مادي الراي والكلام لم يزل
هناك شئ اخر او هو و هذه صفه الجسم من حيث هو جسم فكيف حال
ان لا يقال اي احداد الجوهرى عرضي الجسم المطلق هذا اما افاده
معنى في كفى هذا المعال فاعلم **قوله** متنا لا عندكم بل بعضه **قوله** لا
يدل على بطلان لا والاول عدم كونهما طبعه جسمه **قوله** بل الجوهر
بالاجسام اي بل المخصوصه بالاجسام هي الصور النوعيه لها **قوله**
والفصل السطحي كذا **قوله** فمع على لا يقال في ان الفصل على ما ذكرنا
المنطقون من اجسام الكلي المعنى الى ما بينه اراوه فلا بد ان يكون

ان يكون مجولا بالمواطا سواء كان مركزا او سطا وكيف لا يعرفه بالمعنى
على الشئ ان يصح ذلك فلاحه لكلامه الا ان يرد بالفصل السطحي مبداء
الفصل فانه لا يحل بل لا يجوز ان يكون مجولا بالمواطا **قوله** لئلا يرد عليه
جواب اخر وسواء لا يحل ان يكون للمعنى مدخل في اللزوم بناء على ان
يكون علم اللزوم امرانا **قوله** والصوره الجسميه لا يمكن عن السوي اي
ممعنى كذا لما بين ان الجسم المطلق من حيث هو جسم مركب من جسيمين
هو ممتد في الجهات وقابل له اراد ان تحت عن حال كل منهما بالقياس
الى **قوله** ان كان بعضها تشابهت الاجسام في ان شئها اي تحت
لا يكون لغيره مدخل واما فاعل الصوره الجسميه فلا بد ان يكون له مدخل
لكن سوطها لا يقال لانه ان لوق الشكل اما ان كان بنفسها على حد
الا معك عن السوي يلزم تشابه الاجسام في الاشكال اذ الصوره
في الاجسام معاديه للسوي وجوز ان يكون اصله في ذلك وان
لم يوجد حاله عدم المعاري اصله في ان امضاء الشكل في لم يكن
لدايتا من حيث هي بل لها مع امضاء المعاري والمقدرة ولا
يعال سلطنا ان الشكل في كفى على بعد من المعاري ولا يكون
في نفسه كذا لا ما يقول القدرين في اما ان يكون على الاو لا على القدر
لزم الخط **قوله** والالتفات متنا بينه او غير متنا بينه وهذه المنفصله
المانعه المحلولة زمه للمقدم اذ كل شئ لا يخلو عن صدق احد انقيض
معها ولزوم له لا اشكال في صحة قوله كل شئ لا يخلو عن صدق احد انقيض
معها واما قوله ولزوم له فمطوره لانه صدق احد النقيضين في كل
الا وقطعا لا يكتفي في كونه لا زما له بل لا بد ان يكون سوطه فينا صدق
وكن يعلم بالمرود ان الكل زيد لا يصح اكل عرو ولا عدمه فلا يكون
مستلما لا طبعها لا على النقيض ولا مطلقا لان صدق احد النقيضين
والنفيان واقعان لكه ليس ناشيا من صدق اكل رند ورج لا بد ان يكون
الكلام تحت نظر منه لزوم المنفصله للمقدم وهو ان يقال لو انكشت فلما

بغير ذكره في كل شيء لا يخلو
عن صدق احد التقيين
منه ومنه

ان يكون منفك متنا منه او منفك غير متنا منه فامل **قوله** من ان هذا المقدم
لا مدخل له اي صدق هذا المقدم لا يقع صدق التالي ولا يكون لزوما
له واما ما اشار اليه من الدليل انما يدل على صدق التالي في نفس الاول على
لزمه للمقدم وليس المراد ان المقدم ليس على الملازمة مع سوجه عليه ما
في الحاشية من قوله وله جواب آخر مع انه كلام على البند في الحقيقة
واما المعلق لا يكفيه **قوله** ولكن شكل الحاصل شكل الكل قد لا
الشكل من لوازم الوجود والى رجي فالحال ان لم يكن موجودا فيه
ما يفعل فلا يلزم مساواة لكل في الشكل وان كان موجودا فيه
فالمساواة ملزمة بها وبحاج ما ان المراد لزوم المساواة في الشكل
على القدر المخصوص من المعداد وذلك في الوجود الموجود خارجا
قوله ولا ينفك الى ما فعل العاقل هو اطلاق **قوله** والى جواب ان لا يفعل
والفصل ان يقال الاعداد الحساسة انما ان يكون واحدا على ذلك
العدد بواحد او متعددا فعلى ان يكون فاما للفصل والوصول من غير هؤلاء
كما ذكرنا المصروف على الاول فاما ان يختلف عليه من شيئا لاولا بل يكون
بيننا شكل واحد وعلى العدد من فلا بد ان يفعل من العاقل الخارج
مصول الشكل من غير هؤلاء كما ورد في **قوله** ان رجي من لوازم
الاداء لان الجسم فيه فعل واهمال ولا يكون في شي واحد
مبدأ له فلا بد ان يكون فيه شيان احدهما مبدء الفعل وهو الحسي
بالصور وان في مبدء الوجود وهو الحسي بالصور وبهذا طريقا
في اثبات النولي سمي مسئلة الوجود وليس تمام طوار ان يفعل وسفعل
من واحد من ههنا **قوله** فاما للفصل والفصل اي ان كان في متعدد
على عدد من الوجود وان لم يزل الوجود كالحرف والى فعل
وان كان لازما على الاول انهما يكن للاحاطة الى العرف له بل لو كان
مسئلة الوجود فاما لكان ان يولي ان يقال لو انكفكت لكانت منفك
مصول الشكل من غير هؤلاء لانه شاملا لجميع النعماء في الفعل وكل

والوصول **قوله** ولا يرد على الشرح مما ذكره في الاشارات او العدد بواحد ان
عالم لو لم يكن لزوم الشكل للصور بواحدة النولي لكان اما لذاتها
او لفاعلي خارجي **قوله** وقوله نظرا والى صلا ان انصر على حوا
الا بفصل والى اتصال في الصورة من غير هؤلاء فاما حاشية الى الاقام
وان ترضى للوجود فاما سيم قسم العاقل الخارج فان فعل يلزم مصول الفعل
والوصول اذ ان اتصال من غير هذا النولي فاما حاشية الى القسم ايضا
قوله اما ان يكون له اصل اما مساويا في ان يكون له اصل او لا وهذا
هو القسم الثالث قوله اما نفس الجسم هو القسم الاول **قوله** اول فاما بد
ان يكون للعدد مدخل لما مدخل النولي وهذا هو القسم الثاني لان المصروف
للصور وسواء ما لفاعلي رجي المذكور في القسم الثاني **قوله** او غير هذا
في المعداد الذي ذكرناه لاصح غير ما في **قوله** والنولي لا يفعل عن الصور
اي عيى ان يفعل ان ما هو العدد النولي وليس هو بالصور فاصلا
ذلك لا يلزم من فرض وجوده لان الممكن ساه هذا وعدل لم لا يعل على عدد
الافعال اما ان يكون منفك مبدء او منفك غير مبدء الى اخر الكلام **قوله**
والا ان كان في مبدء اي بالذات والمبدء بالذات هو الذي يفعل الاشياء
ما بهما او هناك لدا وهذا طريقا مبدءا ذكره الشارح في وضع ما في
الحواش فان فعل فعل هذا الطريق لان ما لا يكون مبدءا بالذات لا يلزم ان لا
يكون مبدءا اصلا لحوار ان يكون مبدءا فاما قد اشار الى رجي الى جواب
قوله والنولي على عدد مبدءا فان قلت ما ذكره يدل على انهما لا يكون
مبدءا للصور ولواحقا فلم لا يجوز مبدءا سعاله ان قلت في لانه من
مبدءا بالذات وليس عرقا ولا هو بواحد او اخر دال على ان مبدءا في الجهات
وذلك هو الصور الجسم فيكون مبدءا لها ولا عرقا فطر من ذلك ان المبدء
من الاعراض الدالة الاولى للصور وهو المبدء الاعداد اي الصورة
وما عداها اما مبدءا بوسطها **قوله** تكونها هو بواحد او كل هو مبدءا قابل
للاقسام في الجهات البتة قوله في الجهتين بل في الجهات قوله واما مع المبدء

الافعال

بقا السوي هذا انما في الغنيمات بعد تسليم الكون والقضاء وفتح
 الفصل واما في التكميلات فقد منع الجوار المذكور في مساح الكون والخلق
قوله في السماء سوا العرض فلو كان الصول محاسا الى السوي في السماء لم يكن
 صور ما بل عرضا على فانهم وقد سافس ما اياهم وكل ان لو كان
 المحل المحاسا الى الحال في السماء مسما عنه وسعوا و هو ثم اذا اخرج
 الحال في السماء الى المحل لا يوصف اسما عنه ويقوم بدونه بامل **قوله**
 لرم الله ولا لزوم للدور بنا اذ محاسا كل محاسا في ذاتها بل في شكلها الى
 ذات الاخرى لا الى شكلها قال فصل اذ محاسا في شكلها لا في شكلها الا في
 هي من حيث انها متضمنة لكون مسما على شكل الاخرى ومن محاسا متضمنة
 الشكل صلاهم بعد ما من حيث انها متضمنة لكونها انعكاس الاخرى وارجوا ما فصلها
 في الحاشية السابعة **قوله** فيقول فلم يكن الا فيقار في هذا من حيث لا يقدر
 صدوي بعد ما اذ ليس بمرصا حيث الجوارح الى خصوصية العكس بل الى دفع
 ما ذكره الجاهل في ان الاقمار على هذا الوجه دون غيره **قوله**
قوله ويشخص كل منهما بالآخر في السابق من عما لا المتق الى الفهم السليم ان قوله
 فاذا ان لكل منهما خاص الى الاخرى في قوله وليست على الصور وان
 قوله فالسوي في شكل السوي او فصلها لهما وان قوله ويشخص عطف على السوي
 الاخر وهو من محاسا في المعاد ما بالسما على ما كان ال من حيثها وقد
 اشترى الى وكل مما سبق ذكرنا منها وما راد الطسطة والايضا **قوله**
 في صور اخرى في ان الصور السوي هي جوارح محاسا في الحاشية اذ ارضت
 الى الجسم المطلق المشتمل على السوي والصوره الجسميه كصلب انواع محاسا
 انما محاسا في شكلها اما في لوانها فلها في شكلها انواع كونهها معومات لها
 واحل في حاشيتها الى الجسم كونهها محصيات له ومعصيات ما في رولها
 وعمومه والى السوي والصوره بالعموم كمن لا وجود لهما في شكلها الا في
 واللوازم بالحدس وهي ايضا محصيات الجسم المطلق كمن الصور محصيات
 اول وهي محصيات بوزان فانها قسم الله اوله فيحصل صلاهم من نواع لم

لم يرب عليها الا انما في كل سبب الصور بالحيالات في والى وانما بالحيالات
 الباقية فما لصوره سم ان نواع وانما في سم ما نواع **قوله** وان قال ان سبب
 عند السؤال ومن هنا يظهر جوارح عموم الجوارح بالعرض فان السوي لا سبب اياه
 جوارح مع عمومه شكل الساب وان عرض سم الجوارح عموم الجوارح مع عام به
 لهما جوارح وعموم عمومهم على جوارح وان عمومهم مع عمومهم على جوارح وانما
 ما عند كل من هذه العقل لا ينفرد وان عام به فان على احسانه بل التقيش على الجوارح
 يشبه كما ذكرنا من المثال **قوله** لا يقول السوي فاعلمه وقد يحاسب ايضا
 انما صلاهم ان يصولا مشركه فلا يكون مبداء للمور المتباينة **قوله** والسوي
قوله كذا في وعندهم ان الجوارح حسن لا محاسا فلما يد بها من فصل في شكل السوي
 منها فلا يكون سطره على بعد سران لا يكون جنسا لهما في ما كان بعد وان
 لم يكن في نفس الجاهل **قوله** وهو ان سم السوي على الى المقبول بالوجود ان ارد
 ذلك كلما تم لا الى السوي على اذ لم يكن على ما لا محاسا لهما في حاشية كالمعول
 وحلمه على نفس ما كان وجوب وان ارد جوارحها فلا يكون كذا في اذ كان
 مسلم للعالم بالماه وهو احسن امها وقد يحاسب ما في الجوارح كونها على
 على ما موصيه محاسا في السوي فلا يكون كذا في حاشية جوارح السوي الى
 السوي على في كل معول في هذا صلاهم اسباب المحاسا في حاشية في قوله
 حاشية كون السوي على ما موصيه سم الكلام على انه قد يوقش في السوي في اصابع
 الشبان بالوجود وان كان في شئ محاسا وانما محاسا ان لو كان ما من
 جوارح واحد وسوم جوارح وان كان السوي على غير هذه العالمه صلاهم **قوله**
 اسباب الصور السوي بمراتب بعضهم على ذلك ما ان الكلام في الامار و
 واللوازم الصادرة عن السوي صلاهم فانما نعم قطعا ان الرود والوطية
 الى الماء فكيف يكون الاستعداد الى السوي على الجوارح **قوله** فان المناسب ان عدم هذا
 الى قوله وقد عرفت **قوله** ونظر لان المناسب هو السوي المذكور في المتق
 لان الاول ما يخصه مع الجوارح والباقي مع سطره ان احد الاقسام المذكور في
 مع صلاهم معصيات في عدم الاول على السوي **قوله** والقول

المتنافية

كل ص

مداد العود كما ان يطبق العود والطبقه على الصور النوعه كان ذكرها
 منها من سبب العلم ان العود قد يكون حرا في الصور النوعه الى الابد
 وقد يكون عودا كما كلفات الساسه لها مثل الحار، وغيره وليس المراد
 بلعدا منها الجدار الفا على اذ العود قد يكون فعله كما كلفات العود
 لموضوعها كالعقل وقد يكون اسعاده كما كلفات الابد المعاد لموضوعها
 كوالا معان وايضا قد يكون مداد العود في محالها كعقلها الصور البواسه
 المعصيه للوطود في ما يدور بها وقد يكون مداد العود في المحل اولا وفي غيره ثانيا
 في الصور الباسه المحل الحار واليبوسه في ما يدور بها اولا وفي غيره ثانيا
 وقد يكون مداد العود في غير المحل ابدأ كما كلفات العود المعصيه للعقل في الابد
 وقد يكون مداد العود في نفس من جهات والحر والبر والبر من ان يكون
 وصفا او بعد مجيئه **قوله** او فكر في علاجه قال المعكره بوجه علمه بغير ذلك
 العمل **قوله** وتوالتشخص مثل اي البدن ومكره اي عصبه الناطقه مداد العود
 بالعين من اي البدن وهو معاير لها بالادب **قوله** في علاج احوالها ودرستها
 على جوانب الحكيم الخلقه **قوله** كما يكون مداد العود وان في ان يطبق عليه
 وومدرا ايضا **قوله** في فعل الطيب ماله للعود لظلاله وولم يسلط وتولمه
 ان الطيب عيان عن عصبه الناطقه التي هو المعكره اما الاول فظروا اما الثاني
 وان المراد بالمعكره هما النفس الناطقه كما مر في **قوله** ان ربح **قوله** ما عسار
 معارج عالم ما لغوامان الى كساح الربي في المعالج **قوله** مسعليا ونضا قابلا
 للعلاج **قوله** قصد واما هذا القصد الاول في ان لا يبق من العباد سواه
 المعالجه بالادب واما اذا قصد ظهر ان المراد ما يقصد عليه هذا المقصود في
 الاخر في الخلق واللام سوسله واما في قوله ما ظهر كل كسبه كمال العبد في اللاحات
 متقى **قوله** والطبقه هي مداد العود على ان الطبقه هذا المعنى بالاصنام وانا
 يكون في اننا على ان العود لا يكون مداد العود فاعلمنا بجمع حركات ما هو فيه
 وسكنا بالادب هي مساويه للصور النوعه المذكور في القصد الثاني
 ما لا عسار واما العود في اعم منها فاعلم **قوله** في ما لا عسار في الصلاه

طلب متعلقه

طلب سبب الفرق بين المتعلق والمعلق

ايضا عده هي احسن من القدره او الصلاه كما يكون مشهور ومقدور
 القدره يكون بذواتها **قوله** ولو قيل كذلك لا بدق هذا العقل كمال يقال
 العود راجع الى الجدار لانه يجمع العقل الفاعله فان دفع النفس كمال بوجه
 ان سعادته الذي الزم هذا او جعل بالادب احرار راجعي ذكره الملم
 واما اذ جعل معقلا بالمداد احرار راجعي الطبقه من حيث انها معسوده
 او بالحر كمال على مع بالذات لا بالغير **قوله** حرار راجعي ايضا ادفع ووقفنا
 الكلام منها في شرح الاشارات وشرح من ان دافعه راجع اليها كالحق
 شافيا وبيانا وافية **قوله** في اساس النفس الناطقه قال في شرح المحقق
 وهي النفس الناطقه كمال واحد منها بقوله انا وذلك اما ان يكون عسارا او صميا ساديا
 حاله في الجسم اولا بهذا ولا ذاك واما ان يكون وكما معها مركبا ثانيا
 وهو ان يكون من الجسم والجسماني او من الجسم وعمل من جسم ولا عسارا في او
 من الجسماني وعمل من جسم ولا عسارا في واما ان يكون وكما معها مركبا ثالثا
 فان في ان جسميا فاما ان يكون هذا الخارجه راجعه او يكون موجودا في هذا الخارجه
 اليه او خارجا عنه وان كان جسمانيا فاما ان يكون صفة لهذا الجسم الخارجه
 اليه او جسم داخلة او جسم خارج عنه فبذلك احد عشر صفة اليه اصنام الجسم
 وملك اصنام الجسماني وثله اصنام المركب الثاني وواحد سوار المركب الثاني في جسم
 واحد هو نفس الجسم ولا جسماني والمعرفون من الحكماء على ان الخارجه راجعه بهذا
 القول موجودا في النفس الجسم ولا جسماني **قوله** الذي است اى المقصود لعل اى الزم
 من ذلك **قوله** فلا ان عقل المركبات مسوق فان قيل معقلا مركبا انما يكون موقفا
 معقلا سابطا اذا كان كماله المعصيه ولما نفع ان لا يسلم ان ثلثا من المعقولات
 معقلا بالكله فلو ان يكون معقلا بها بالود ولا يلزم ان يكون السبط
 معقولا فلما معقلا المركب اما ان يكون بالكله او يوم ما وعلى العدم من الكلام
 اما على الاول قط واما على الثاني فلا ان ذلك الوجه الحاصل في العاقل اما ان يكون
 سبطا او مركبا فعلى الاول حصل المرام وعلى الثاني فاما ان يكون هو معقلا بالكله
 او بوجه ما فان كان كماله ثم العوض وان كان يوم ما فذلك اليوم اما سبط

هو الذي الثالث في
 النفس الناطقه

في الزمان
 العقل والادب
 العقل والجسم

او مركب وبكذا فاما ان يتم او يسي الى بسط او مركب معقول فالكيفية
كان هذا التمهيد موجبا لا مباح الفعل من الناحية وهو **قوله** لا
من نقيض **قوله** قال فصل ما تقدم انما تم في الجوهر فلم يحرر ان يكون العود العود
وعنه عن مفسر هذه قلت اذ ان كان عودا في الجاهل في الجسم المنقسم فليزم
انقسامه ايضا بناء على ان انقسام الجاهل سلمه **قوله** ان او يقول لا شك ان
العقل في الوجود المتناهي بالماضي فاعلم بنفسه فلا يكون عودا قطعا فان
قلت قد ذهب الى ذلك جمع من العلماء فكيف يصح ما ذكرتم قلت العاقل اذا
راجع نفسه وجانب التعصب والتقليد لا يعرفه شيئا كما ذكرنا ولا يعرف
فيه ما لم يعرفه فوارا سوا، **قوله** انما لا يجب له ان يعلم فاما
يكون كذلك ان لو كان مثل هذا البسط عودا لما هو ثم قال فيقول لا شك ان
ان الواجب معقول ولهذا صح احرازه ان علمه فاما ان يكون مصورا
فالكيفية يحصل الخط او يوحى ما ودل اما بسط او مركب اذ فلما قد حاز البسط
ما لم يكن في او مركب من بسط فكذا فلما لم يخالط لا يعلم فلا يطبق على
البسط الحق لا ما يقول لا يكون منطقيا على كنهه ففهمه لكن لم يحرر ان يطبق
علمه من حيث هو معروف من العود **قوله** من اجزاء **قوله** من اجزاء **قوله** من اجزاء
امساج تركها من اجزاء حاد من غير ما به ما فعل هو علم وان لم يتم
في الامور المتعددة المتوحد، معاكن ما يطرأ الاجزاء حاد من اجزاء
ما لم يكن التام فكون لها اجزاء ما لعود في الجاهل وعلى بعد من البسط ما لم يكن الاول
حاد ان يكون الاجزاء البسط حاد من اجزاء عقله وان اراد امساج تركها من
الاجزاء العقلية العلم المتساوية ما فعل هو علم وانما يجب ان لو كانت المتساوية
معقولة فالكيفية في ذلك واداء المنع عما ان الجمع هو تركها من اجزاء عقلية
ما فعله غير ما به لا سلبا من امساج الفعل مما ان يكون الاجزاء العقلية
مفسر بالعود ملك الحسن العالي لا يكون له عود ما فعله لكن لم لا يكون
له اجزاء ما لعود ما ان يكون معقول واحد ما فعله فابن القصة بالعود لا بد
لشيء ولكن من دليل **قوله** الى ما لا ينقسم في الجسم ان اراد اصله ثم وان اراد

وان اراد فعلا فخرنا **قوله** مسوق **قوله** مسوق **قوله** مسوق **قوله** مسوق
بالكيفية **قوله** نفس المتناهي من بين البشر زوري **قوله** القوة العاقلية
دليل انها تحكم عليه بالفاعل مع المتطابق وهذا استدلال مادراك بسط
معين على مجرد العود العاقلية والاول كان استدلالا على ذلك بادراك
البسط من غير قصد مما معارفا ان وبعض ما اشار اليه من ان متوهمنا
يظهر بادي ما لم يكن **قوله** ان الجاهل متقوم بالكلية هذا انما سم اذا كان
الكلية داسا لحيثي وقد يجب ذلك منها حتى ينصف علمه برهان فان قيل
البرهان من حيث هو حسي للكلية متقوم به قطعا قسم الكلام فليما يجوز ان
لا يكون الجاهل معقولا من مدعى الجاهلية بل من حيث الذات فلما يلزم
عدم الكلية على نفسه والله ولي ان يقال كل واحد من الوجودات اخص
من الكلية قطعا فلا يكون عودا اصلا **قوله** في حوزة من البدن وهو خط اذ
يحتل علم قطعا ان المتناهي بالماضي ليس اوجا فاما الجسم اخرج عن هذا
البدن **قوله** ما انكسار ان جمع اي سطل بهذا القسم **قوله** الى معارضة صورة
شكل **قوله** ما لا يخفى ان يمنع ذلك قال المعارض جازا ان يكون حصول
الصورة الاخرى في العاقلية لا في مادتها، تحملها اسداء هذا اذا كان
الحاد من المعارض مع المعارض له بوسط وان كان المراد مطلقا لمع
فلما ان مثل هذا الامساج **قوله** في بعض حاد **قوله** وجوده كمال
عدم الفعل **قوله** وقد يقال اي في غير فعله مالم يحرر من هذا الذي
من النفس **قوله** على حصول صورة **قوله** ولكن الجاهل يمكن ان يمنع ذلك فاللازم
على ذلك البعد من توصف الفعل على حصول صورة، واما انما حاصل في العاقلية
فلا وقد يجب ما بها اما ان يكون حاصل في العاقلية فادفع البطلان
او في مادتها فانه سهل **قوله** وقد يطرأ على **قوله** وسوان يمنع ذلك
امساج المتماثلين في مادتها، واحد ان اراد علولها فيها بالذات وجود
والحاصل في الجاهل في الشيء حاصل فيه لا سلبا من حصوله بالذات هو
طوان اراد امساجها مطلقا فاسما له ممنوعة او ذلك لا يقتضي عدم الاز

قرر لكن لما حاصه الى البدن قبل ملك الحاحه انما هي في تحصيل كمالها
سوقها على الاعداد والالتفات الى محصلها لا احساسا بها وما يفرغ
عليها من العقلا والخيالات والافعال **قرر** في البدن قوى محله
ولها محال محله مما سبقت له في الوجود **قرر** اما ان يكون ذلك
آه قال قلت هل يمكن ان يعارض ما ذكره المركبات قال انقسام
اطال سائر انقسام المحل قلت لا يمكن ذلك لان انقسام الحال الى
الاعراض المتساوية في الوصف سائر انقسام المحل ومثل هذا لا يكون في
النفس بل في الآيات قال قلت فكذا الطال في العكس علام اهل الدليل
انما قلت النفس اذا كانت حسا او حسا كما كان لها احواء متساوية
الوصف **قرر** وسواء لا سترانه قد سافس في استماله قوله لا سترانه ان
لا يكون الحال حالاً لم يولد ان حال في المجموع من حيث هو ولا محل
في شيء من احواءه بل من ان يكون شيء من احواءه محلاً له لكن من
ان يدرم ان لا يكون الكل من حيث هو محلاً واما ان يكون يدرم ذلك ان
لوجان الحكم التام لكل واحد من احواءه واصل الثبوت لكل
وسواء هذا مع الدليل المذكور في بعض حلول النقط في الخط فانه
ان يكون المحل في المنقسم مطلقاً بمراتبه مودى الى انقسام النقط
وليس الا في بعضه كدليل وقد خالف الحكم **قرر** اما ان يوجد في كل واحد
منها او بعضها آه ولا سوسم صم حاسن وسو حلول المجموع في المجموع
اذ على هذا لا يكون انقسام حالاً في بعضه فبذلك فيها
بجاء لهذا السوسم لان الوصف ان احواءه المبرور منه لا يمكن قد وجد
فيها شيء من الحال فيلك اما كل الاحواء او بعضها وعلاقتها بغيرها
من الحال اما عامه او بعضها مع ما ذكره هو القسم الثاني للقسم الاول
الى هذه الادوية الخفاء واعطنا وقد فصلنا ما في الحاشية ان لا يفرق
ان اراد بحلول المجموع في المجموع ان يكون الحال نفسه في مجموع
من حيث هو في شيء من احواءه وان اراد مقابلته بغيره فاما ان

ان يكون جزء منه في جزء آخر في آخر ذلك سواء انقسام المطا شاء فكيف
يورد هذا من قبل ما يعبر الانقسام وان كان انذاره فيما ذكره صحيحاً
فما من **قرر** وهو قوله في الوصف يمكن ان يمنع ذلك لان الكلام في حلول
صور الساطع في الوصف العاقل فله يدرم منه ان يكون محلاً لغيره ان
يكون سبيل على المحل ما لا يخل في بعض احوالها الذي لا ينقسم **قرر** كما ذكره في
حلول الوصف الواحد في محال متكرره **قرر** ولست ادرم في انقسام الحال **قرر**
مستلزم لمطو و هو انقسام الحال ودليله في ملاحظه الى قوله ان ذلك البعض
الآخر لا لزومه الوصف المتكرر في المحل او المحل في غيره على احوال
المتساوية في الوصف والحلول يكون متساوية والحال في المحل في غيره
العقل حكم ما ينقسم الحال هو ما **قرر** واما ما قيل من ان الوصول الى
يعول في الدليل التام فكذا لوجان العاقل ما دونه لم يكن الوصول الى
الكل كلمة قال احسب ما ما من كل الوصول صوراً اخرى تدرم
فاندرج كلهم المصنف في الحاشية **قرر** اعد ما يكون كل شخص محلاً
كل موجود من الموجودات في الخارج محلاً على ما سبقت له في الاصول
ذلك ما لو احسب ما في المنقسم **قرر** ما عساه وصولاً اخرى متكرره فيقول
هذه الصوره التامه انما حاله في الحاشية من بعضه عوارض منقسمات
فاندرج التامه **قرر** في الاولى في وجه الاصحاح التام على الوصف الذي قررنا
ان حاله لا ما هو المعلوم من فلكه المصنف **قرر** اذا اعد محلاً في الحاشية
فاندرم ان يكون الا في الحاشية فليكنها على التفسير الذي ذكرناه في الحاشية
ما في الصوره الخارجيه لا يكون مطابقاً الا اذا اعتبر محله على العوارض
وذلك في الذين صرحوا في صورته وذهنبه والحق في الجواب ما عديم من
ان الخارج لا يكون واما ما لا طلبا وذلك معبره الكلمة **قرر** وفيه
اعلم ان محصل قوله واما ما قيل الى قوله لا بد له من دليل سواء كان
التام بغيره ما دما اجاب به المصنف عن مفهومه ما ذكره وذلك ليس بصحيح بل
الجميع من وجوه فلم يدفع هذا الاصحاح لخواصه بل في ان يجاب بهذا

لم يتم انما قال ما ذكره من ان الجسم كماله بل مضاهيا هذا وهو واضح
 في المذكور وما اوردناه في الاول في الجواب ليس فيه للعرف من القوة
 الفعلية النافذة في النفس المحركة الشخصية والوصول الفعلية للحالة في المادة
 الجسمانية او دون نظر اعلى فورد المذكور بهذا احتياط الكلام **قوله** فورد
 ان يكون امور اقل من هذه الامور اما ان يكون موجودا او معدوما
 ظهر من انصاره في الكلام في ابطال القسمين بناء على توازن عموم الشيء
 ما هو مصنف به او مصنفه ما على **قوله** في محله واحد في جسم واحد بل قوله
 ملولها في الجرد على بعد من الصناديقها اطلاق اسمها الى اطلاقه حتى يحل
 احدهما في فرد واحد في فردا في الجسم ودعوى ان اجمع
 الصديق في محل جسام في حال دون الجرد غير مستوفى **قوله** لا يخفى ان
الادعاء قال في تنزيح المخصص الجسم اذا وصف بالتحرك اما ان يكون
 حاصل له حقيقة او غير حاصل له حقيقة بل مما عارضه والاولى تسمى حركة بالاداء
 والاسم حركة بالوصف واما ما ذكره الشارح في قوله بل في الحركة العنصرية نظير
 التكم الا ان يقال ان الحركة في العنصرية موجودة في المحرك هي الطسعة
 بحركتها هناك بالسم من جهة الفاعل وهو قريب من التحقيق **قوله** لان الحركة
 لا دخل لهذا الكلام في اسباب الملازمة بل دللنا ان يقال لان كل عطف
 يحرك عنها الجسم بالتحرك المستند به فالحركة عنها من الحركة اليها فلو كانت
 طسعة لزم كون العطف بالطبع مبروبا عنه بالطبع نعم يمكن ان يجعل دلالة
 على مطلق ان العالي فان الحركة الطسعة عنها هرب وطلب لكن العرب من المجرور
 والطلب للملزم ولا يمكن ان يعللوا منه واحد والا لكان ملزما ومما
 لكن المتنجح لا يكون موصفا الا اذا مر في الدليل وما ذكره في مطلق ان
 العالي من دعوى الضرورة في الجواب يكون مفهوما الى ان هذا العلم ان
 المصنف في تنزيح المخصص في المقام بهذا اما انها ليست طسعة فلا يمكن
 حركة طسعة في هرب عن حاله غير ملائمة وطلب لئلا يلازم ولا شيء في الجواب
 المستند به كدليل على شيء من الطبيعة مستند به وسعكس الى ان شيء من المستند

انما هو المستند الى المستند

المستند به لطبيعة اما الصوري فظاهرا واما الكهري فلان كل نقطة تحرك
 عنها الجسم بالتحرك المستند به في حركتها عن مركزها فاسمها ان يكون هربا
 عنها والا لكان المبروب بالطبع مطلقا بالطبع وانما في قوله المستند به
 ليست هربا بالطبع عن شيء فظهر استعمال المصنف في ذكره الشارح في القول
 واما على بعد من هربا فعليه النوصة ما ذكرنا **قوله** كون العطف بالطبع مبروبا
 بالطبع قوله بل لزم كون الشيء الواحد ملزما فاما فاعلم ان هذا
 محال هو واضح فان كل فرد من المساوي في الحركة المصنعة الطسعة ملزما
 لتوابعها اله وعاقل لولها عنه والجواب ان ذلك في حال واحد
 هكذا ينبغي ان يقرر الكلام اذا جعل قوله لان الحركة الطسعة استدللا
 على مطلق ان العالي كما اشرنا اليه **قوله** ولا يخفى ان ذلك في حركات
 ان فلا في هذه معارضة فصل عام الدليل فالاولى تأخره وانما بعد
 ابطال العنصرية ولا يمكن جعلها معارضة في المصنفه الا سكاف والا فظهر ان
 جعل بعضا احوالا لدليل المصنفه اي لوصف ما ذكره في ابطال الطسعة لزم ان
 لا يكون ارادة طرما فيها وقد جعل لوط المعارضة في العنصرية وكفاك
 شانهما شرح ان شارات لا فضل المحققين **قوله** اذا كان احوالا لتمام
 بل في حاله بالملزوم العالي **قوله** لان مطلقه وهو ملزوم طرما متعلق
 بما يدل عليه سياق الكلام وهو ملزوم لكل جازم او غير متنجح **قوله** انما وجه
 ما لو كان بالذات فلا يلزم ان يكون اذ راد معلق به بل ان راد
 معلق باللفظ الا في واني حصل اما اذ راد معلق وطلب اليها الحركة
 المستند به ان راد به وجاوب عنها في طرما راد به لفظ اخرى وطلبها
 بالارادة عن العرب عن شيء في اللفظ مبروب عنها بالارادة وفي
 هي واهم في هذه اللفظ الا في ان التزم الى شيء في يوليها اليها لكن
 لزم ان يكون راد معلق بالتزم اليها بل هو ذم للمراد وهكذا الى
 ان راد اليها تاثيرا بعبارة معصودة بالنوم وبعد الحيا وظهر المقصود
 لفظ اخرى فيكون هناك ارادات معارضة ولا يجوز ان يكون

البخاري من فوائده
المفكر

خلاف ما لا يخفى في الصورة فلا يقصورنا فيه

مصول انواعه وليس جنبها لما لم يرد في ذكر العلامة فلا يتم ما قاله **الشيخ**
قوله واصحابه قد ورد في هذا لا دخل له في قول المصنف له فورد
لكن ذكره لموافقا لما قيل في ضعف الدليل ضعفا بعدم ذكره **قوله** او
غرضا ما دنا وفي غير ما دنا في كنهات النعاسه او في **قوله** المشهور انها
تسعه اي تسعه اصناف عالمة كما هو المشهور من عبارة القوم في هذا
المقام ويؤيد قوله من بعد فعل الا صان العالم من الاعراض اربعة وهي
قال من صان العالم من الاعراض تسعة وان كان في عبارة مظهره ومن
بها مظهر وجه نظر الشارح على ما في الجواب **قوله** الكرم وسواء في تفرع
الا صان العالم رسوم ما فيه مودة انها سبط فلا جنس لها فلا حد
اصلا ولا رسم **قوله** والحق في لاداء اي هو في حد ذاته كنهه كنه ان
يعرض فيه شيء غير شيء هذا المعنى عرضي او في الكرم وما عداها اما ضعفه لانه
وليس المراد العلم الا بعلى كنهه فان المتصل بعدم طريقتها فلا يكون قايما
لها بقوله لا صفا واما الوجه في شاكله وللمتصل بها وهو موصول من
وما فعله لا يمنع ذلك بل هو اعوان للوجه على العلم وارجح ما قاله
الامام **قوله** التوقف بصور **قوله** مثلا قال في شرح المصنف قوله وان
في ان رعا اوجب بصورا بصورا غيرا معناه ان الكسوف وان كان بصورا
لا يتوقف على بصور غيرا لكن رعا اوجب بصورا بعض اصنافها بصورا
غيرا فان من سعامه والى كنهه لا يمكن تعليل الا في محل ذكره الا اذا كان
والعلم والعدو والفتوة والعقب وفتح الاطلاق فانه لا يمكن بصورا
ان يكون بصورا موصفا بصورا متعلقا به اي المدرس والمعلوم **قوله**
والمتنقي والمعتوب هذه عبارة فعل هذا يمكن ان يمنع توقف
الربيع على بصور غيرا ما في الباب ان بصورا بوجه وبسليم بصورا
غيرا ولا يلزم من ذلك التوقف **قوله** جعلك بالمال كي يظهر لك ما هو الحق المبين
قال قلت بصور الله الخ صلة بسبب اية متوقف على بصور
الوقوف على محال للمنع فليس الكلام في هذا المعلوم بل في صدق

صدق **قوله** وهو لا وذلك لان بصورا متوقف على بصور الطرد و
والكل وما يخبر ان لا يعلم ان بعضهم عرف الكسوف به لا يوجب
بصوره بصور غيرا عنها وعن حاملها ولا يصح رقسيمه والى قسمه في
حاملها اقصاء اولها وعلى هذا الاشكال بالعلم الى المحل واما الطرد وهو
منع وجوب بصور لا مع بصور الربيع **قوله** قال عروضة للسطح الخاطئة
فان فعل الا من والحق والملك ايضا كنهه اذ ليس هو منها بالعلم الى
العلم فلما الموصول في المكان منه مخصوصه فلا بد ان يكون بالعلم الى
غيره وكذا البواقي وجه ما مل وكنهه ان هذا ما علم اذا احسب هذه الامور
ما هي سبب كنهه في المكان والموصول في الزمان وهكذا في البواقي
اما اذا احسب كنهها او بعضها بالعلم لانه ليس له مسارا لها فلا **قوله** اي
اي اقصاء العلم قسمه وقد صرح به في شرح المحقق ويمكن ان يقال في
مطلعا ويكون فائدة في اقصاء القسم الاخر من خروج الكنهات
المقصية بسبب حلولها في الكنهات او يحالها فانها تعلق القسم في محالها
لكن بواسطة الكنهات لا اولها ولا ابداء وقد يقال لا اقصاء منها
اصلا فلا حاجة الى التفسير **قوله** وهو موصول بصورا التي في التفسير قد
حاجب ما ان المراد من موصول بصورا الصورة الخاطئة وقد صرح بالمعنى
في بعض العبارات وكذا المراد من موصول المدرس المدرس ومن غفل بطله
الطبعة المتمثلة ولا يلزم من ذلك كونه من النسب ومن صفات ولا يلزم عدم
انذاره بحسب مقوله الكسوف **قوله** من مقوله المصنف في قسمه اراد التبيين والافلا
مكرر جناس في التبيين **قوله** قال العلم قد يطلق آية الى اصل في الفعل اي الصو
اما ان يكون سجيا ومثالا فهو علم والمعلوم هو ذو الصو لا يمكن ان يصير
معلوما فان العلم كما يتعلق بالاطاريقيات قد يتعلق بالامور الذاتية حتى حاز
معلق العلم بالعلم وعلى هذا هو من مقوله الكسوف سواء كان صورا ومثالا
للموجود والغير ولا شبهة من الوجه الذي ذكره الشيخ وان كان بعض
كما يدل عليه قول الشيخ فله اعسا ران من صفت هو في نفسه وبهذا الاعتبار

قوله وجهه لا حيز منه
قوله

هو معلوم لا علم ومن حيث انه حاصل في العقل وبهذا لا يعتبر هو علم
 لا معلوم وان امكن ضروره معلوما وعلى هذا هو الشبه وما ذكره
 الشارح من ان العلم بكل مقوله يدعي ان يكون **قوله** هو المكسب ليس
 الحاد من الاكساب ما هو في معانيه الضروره بل المحصل فيها قال هو
 المحصل ومن صور ما ان لا لا كفي وهذا هو الشاهد وما بعده على كلام
 يتناك ولا ان قوله وايضا متعلق **قوله** اما هو لعدم انقسامه في ذاته فلا
 يكون عدم الانقسام وانما لا اجل الوجود والارم الدور بل
 محول عدم الانقسام هو الوجود بعينها فكيف يكون هو وسطا ولا شك
 ان الوجود للمحول المفروض له انه فكذا عدم الانقسام هو وسطا
 له فكيف فليس حاصل ما ذكرتم ان انقضاء الله قسم في ذاته اولى لا وسط
 ولا نزاع في ذلك بل في ان انقضاء الله قسم في محله واسطة وهو كذلك لانه
 انقضاء عدم القسم في المحل اما هو بسبب ضروره في نفسه ولا دور اصل
 فليس محلي هذا لا يخرج النقط عن التعريف لان انقضاء الله قسم في محله
 لا اجل عدم انقضاءها وضرورها في نفسها هذا الكلام لا يصح ان اذا جعل
 المحل في الفعل شيئا ومثاله ان نفس الله يكون وضروره وعدم انقسامه
 بوسط وضروره المعلوم وعدم انقسامه فيكون انقضاء الله قسم في المحل بوسط
 ذلك ايضا واما اذا حصل في العلم في الذين نفس ما به المعلوم ولها وضروره في
 ذاتها ما لنقطه فلا ينظر الفرق اللهم الا اذا جعل الوجود العارضة في
 الوجود الحلي بوسط الوجود العارضة لها في الوجود اصل لا للمنه في
 ذاتها وخرج نظر الفرق **قوله** قال عود في الوجود له اي لا حصل في العقل
قوله وهو حصول الشيء في المكان وضروره بعضهم بالله الى حصول الشيء عسار
 حصول في المكان **قوله** وهو حصول الشيء في الزمان او في طر فان الامار قد
 يقال فيها بخره وضروره ما الله الى حصول الشيء عسار حصول في الزمان او طر **قوله**
قوله انقضاءها الى بعض في لغام مثلا فان لبعض احواله مع بعض
 كرايه مع رجل يحالف من جزاء لا صلها الى الف المذكور فان راسه اقرب مثلا

مثلا الى المحط من رجل والى المركز بالعكس فقال له راسه الى رطل حيث
 راسه ارجب الى المحط من رطل **قوله** راد فعد ان كفي عليك ان هذا القدر على كثير
 الشارح عند ذلك انه قسم الله من الله حواء حسب ادراج فيها سمها مع الاورد
 الحارص فلا حاص الى قوله اي الله حواء الى رطل والاولى ان لا يدور
 الماس في الاولى كما هو معصية طالعنا **قوله** فليان الله في من صاما آه
 حاصل ما ذكره بعض الماظرين انه لو انقسم ما به الوضع على اعيانها بالنسب
 الى من ان حواء فقط ولا ملأ عط سمها مع ان حواء الى رطل حواء وكونه
 او لا بهذا ولا اذا كان عدم ان يكون الوضع المحصور في شخص الذي هو انقسام
 معه بولاه سيجس في الوضع المذكور فان الله من الله جزاء ما فيه سمها فكذا
 الله المعطولة في بعضها وذلك لان النسب الى الله حواء الى رطل حواء حواء
 الوضع الذي هو العام وله في شخصه الله من الله حواء حسب ما هيها
 وسمها في حواء في شخص ما به الوضع وسمها على الله حواء المذكور ولو قطع
 المطر عن الطارح بالكلية ولو عط الله حواء ما بها وشخصها ليعين القيام
 ما به وعدمه وهذه الله لم يعرف اصلها فلا يعرف موطولها وطعا حوازم كوضع
 الا سيجس بوجعه وضع العام وطرها حوازمنا سقوط نظ الشارح وخرج
 ايجاب كيف غفل عن هذا المطر مع طوره **قوله** على ما ذكره ليس هذا رطل بل ما
 ذكرناه وشهد به طاهر عما به **قوله** لان الله شيئا له هذا الى قوله لا ملأ عط
 في الاشياء لا لاجزاء وسمها في انقضاءها عن سمها مع ان حواء الى رطل بل
 المعبر هو المخرج من حيث بوجع الحدود والمحطه فلا حاص الى المحل المذكور
 ما ذكره وايضا ان اردنا طسم العلوي في الوضع انما طسم النظمي
 والاردن حلقا فعد في الشكل العارض للعلم ولا يخلص له ان القول
 بان الوضع له بعض الا لطسم فقط **قوله** الى محله في ان نواحي ما ليع
 والبعض والتبع وعمر **قوله** ما ليس من المراد المبع المصدر في ذاته من
 مقوله ان سعل بل الله الى طر الله عليه وكذا الكلام في سائر ما ذكر
 منها من الحصاد **قوله** كون الشيء تحت اي الله الى حصول ما عسار الا حاطة

المركز

المدكور كما مر في المتن اذ لو قل على كون الشيء طامعا ذكر لزوم كونه
 باب المضاف **قرر** وان فعل وهو جهة الطامع انما يحسن لانه وانما
 لا نهى اقوى من كونها حال النائم والناظر كما سبق الى الوهم من العبادة
 وقد كان عليها على ذلك فله فعل **قرر** كما يحسن في كنهان وعرف **قرر**
 اذ يقال عند استعارة النائم قال قلب لا استسناد في ذلك لان فعله وفعله
 مطلقا في الحالة الماضية العرفية لا على حاله ما بعد انقطاعه **قلت**
 مراد ان بعد انقطاعه على حاله فعله وانفعال كما يقال في الحبس المصطفي
 فيه قطع وانقطاع و مراد به الحالة العارضة لا المعنى المصدي في الواقع
 بخلاف الفعل نحو فعله وسعيل فانما يطلق على المنع الفارق ولا
 سعمال في الله العارضة فالسمة هي اولي ومن مهيما سمي ان ذكره فعل
 والفعالي بدل فعل وانفعال انبأ اذ هو المطابق للمراد كنهان في
 العباد وان التسمية بان فعل وان انفعال ايضا مناسبة اذ هي ملازمة
 للزمان في السمة فاعلم **قرر** عرفت في حال في نزع الماهية اساس كون كل واحد
 منها صفا يوصف على ما ان امورته الاول ان هو مود الى فعله
 كل واحد منها مسير في وصف ما من به وصف وهذا سهل انما ان
 ان المسير كنهان في اذ العدي لا يكون صفا للمعاني الموصوفه البالث
 كونه مقولا بالوسط الرابع كونه داما الماهية كونه كمال الحاشية ان
 ان ملك المود المندرج تحت كل واحد من هذه المعاني واساس هذه الوجوه
 معذرة او منصرف عام **قرر** وفيه نظر في وجه **قرر** ويكون
قرر رسوفا الى ولي حذف الرسوم بان يقال ويكون قولها على الماهيات
 وذلك لان رسوفا لو اذم لها على ما عرفت ولا يلزم من كون اللازم عنصرا
 كون المندرج كونه **قرر** ان امسح ساء اي دوام وجوده واستمراره فله
 يلزم كونه **قرر** هو الحركة التي ان جمع الصفات اليها في الكلام والاصح
 كذا في صلبه ان يكون حركة وانما قلنا انظر اذ ان امسح اللا فانه لارها
قرر امره ان الزمان فان عدم قراءه بسبب حمله الفراق **قرر** ما يتقاسم

بالقياس الى حركته سواء كان ذلك العرسه او له **قرر** كما واد الى ان لا
 الخراج عنها عرضا فلا يكون فعلا بالمقاسم الى عرسه ولا فعله انقسم
 واليحي لانه وهذا هو الكيف الموصف بما عدم فليس قلب منها قيد زائد
 هو الوارخ في بعض ما اندرج في الموصف السابق في لقوب فكيف ساء
 قلب على ان الحاش بان المراد من القار ما لا يمسح ساء لانه والصوت
 كونه وانما عدم استمراره فانما هو من العرسه لانه فان الاصوات لا يندرج
 الا في الوارخ المتصور المتيقن بعدم ساءها لانه بل انما في الحال في الحال
 لها فعل في وجوده على وم سري عدم قراءه اليها واليحي في حال **قرر**
 واما ان كان الحركة فعل في ان فعل وان فعل بله امور فاعل وموضوع
 وسئل حال حال فلو اعرس الله بالقياس الى الفاعل سمي ان فعل وان
 نسبت الى المفعول فلو ان ينفعل وان اعرس في نفسه هو الحركة **قرر** ساء على
 ان كلا منهما به عرسه فالدات فان قلب هي النائم والناظر لا يتشأن معهما
 كادعت والناظر قد يكون دفعا فلا يكون به عرسه فاد قلب الطائفة
 النائم والناظر الذي ان لا مطلقا فان قلب له وهو للناظر والناظر
 في الاعيان والالام التسمية فلا وجود للمفعول في جميعها قلب نفع وبذلك فرق
 بعض المحققين **قرر** وقد عدا لهما الوضع والملك عارضا الى فعل ان
 والملك لا يندرج في كنهان التسمية على التوجه الذي عرفت في المود فان اريد
 اذ ارجعها فلا بد ان يوافق امره ان يوصف لهما بوصف رصع اندرج
 كنهان **قرر** في عدا الكيف والكم الى صان العالم الوصفه يحتمل
 بله وجه ان الوصف اما ان فعل القسم لانه هو الكيف وان كان في فعله
 بالقياس الى عرسه هو التسمية وان هو الكيف فان فعل اذ جعل به صان
 اوله فانه في ايها اندرج قلب ذلك مشكل اذ لا يمكن ان الحاش بانها
 مود وعرفه مود في ليست مفعول على عملها المعاني كما فعل في
 البسط وطاهر عدم اندراجها تحت الكيف ولا يصح اندراجها تحت التسمية
 والكيف والايين كيف وهي واقعة في مقولات متعددة وعاء ما

كالاصوات
والاصوات

قسته در

التدريجيات در

ان الحيك من مقوله ان يفعل والحيك من ان يفعل وليست الحركه الا الحيك
 لا احرار من علمه في مندرجه تحت ان يفعل فادفع من شئ لا عنه
 المشهور قوله بان القبط والوصد حاد قبان منها وكذا لان والوجود
 والشئ وبالحركه عبادات العامة وانما فان المقنوم من الالف
 ينزل السام وموعده داخل بحسب الجهر لان فيه لا سوف في انما اذا لم
 كون السام ذي السام عاصم وعرض وعرض داخل بحسب الكيف اذا لم
 محه هو السام له الالف وعدم انذاره كسائر القول ساط وكذا
 الكلف في جميع الالف في المشقه وانما فان كسرت داخل في شئ منها والواجب
 ان ما كان من هذا الالف هو عاصم فله مود علما واما الوجود منها
 فلا يقدح في الوصف بانه اذا ما كوتها اصباها اذا لم في الكفايه قياس
 العالم فيها انذاره جميع الالف عاصم كها في ان موهومات الالف في ثقله
 ما يهاب لها وهو نوعه في نسوه والالف والالف والالف ولكن
 اما جعلها اصباها لانه الما يهاب قوله انما فانها نفس مقوله ان يفعل
 هذا اجل ما في شرح المحقق فليل ما لما مل قوله لانا لافهم وجودا في الالف
 فان في شرح المحقق وتقصم فعل القبط والوصد داخلين تحت الكيف
 كون كل واحد منهما ما به لا سوف وجودا على بصوره خارج عن
 حاملها ولا يصح التقسيم والالف في محله ايضا اولها وتقصم فعلها
 من الكلف وانما الشئ بان الكلف فاعل الالف والالف والالف والالف
 كذلك وتقصم فعلها تحت مقوله كلف ما عبادات حملها فاعل القبط
 من صفت من طرف من المضاف ومن صفت انما ما به ما من الكلف وكذا
 القول في الوعد وسو بط لانا الما به اذا تكوينا ما صراحت بان
 عو بها خشي قوله فتقول الما و الالف والالف ولولا ما مل من
 نصف بط لانا ان الشئ له نصف الما و الالف والالف بالما في الالف
 الالف اذا لوظف في عدد او اعتداد في الالف او بعضها مود الالف اذا
 بط الى شئ منها وقطع البطر عن جميع ما عداه من الالف الى ذلك

المقوله

انما لا يلاحظ في شئ منها لانه كلف المقول
 بانها لا يلاحظ في شئ منها لانه كلف المقول

وكل هذا ادل دليل واعدل شاهد على ان قول الما و الالف والالف والالف
 لكم بالالف هو عن اولي له وعوضه لغيره انما هو وسط واعلم ان
 انشئ لا و هو ان الكلف الما و الالف يكون ملاقط الوعد الالف خارج
 عن الكلف تقسيمه ومن ادبها في العدد الما و الالف لا يجعل العدد
 مطلقا مندرجا تحت الكلف قوله انما يقول كسرت كل الالف والالف في شئ من المحقق
 عن هذا بان الكلف والالف اذا واما في نفس المقدار لا يلزم ما و الالف
 الصغر لما سواه الكلف والالف وانما يلزم ذلك ان لو كان قول الما و الالف
 والالف الما و الالف لا جعل نفس المقدار وليس كذلك بل لاجل المقدار الخاص بكل
 واحد منها وذلك عرشته كسما ولا يمكن ان يقال هذا القول للجسم
 الالف هو عرشته للمقدار الخاص لان لكل الجسم الالف الجسم هو عرشته
 للمقدار الخاص الالف كذلك المقدار هو عرشته ما ذنبنا الالف هذا كله
 وعرشته في الخصا والمما لانه في ذكره قوله وسو بط المقدار لانه
 وكذا العدد وهو طوله اذ اراد بالمقدار الكلف مطلقا فان الخاصه المذكوره
 عن اولي له والمقدار والعدد وسو بط قوله من كسرت الالف والالف
 لانا بالالف هو الكلف فله الما سرفج عليه حيث له كلف الالف او الالف او الالف
 الما من كسرت لانا كون الجسم حيث يمكن ان يوصف في شئ آخر ولا يلزم
 عدم ما و الالف من صفت هو ليقضه الالف بوصفه العقل شئ اوله
 اذ لولا ذلك لم يمكن ان يوصف شئ بوصفه الالف او و قد مر هذا في الاصول
 كافي فما ذكرناه اوله ان الوهم انما يقسم الجسم اذ لا يقطر مقدار او
 منه فوصف منه ما سواه منه فيبقى الفضل وسو بط الالف فاما التقسيم
 المذكور ما عبادات ما و الالف بعض منه لا هو صغر مقدار او لولا الالف
 كان قابله لها وجوده كافي منه بهذا ما و الالف الكلف و الالف
 للمندرجه ما هو اشقي للعليل و الالف للعليل قوله في الجسم ولا فكل خلاف
 الما لانه لا يوصف من الالف والالف قوله واعلم ان جواب عما قال قد
 عدم ان قول الالف سام له لانه وقد ذكرتم ان الالف في شئ منها

غير شئ

ما قال **قوله** لان معنى ذلك ان الحق هذا المتع والحق هو ان الحق بالاسم
ساقى الواسط في الوحد لا الواسط في الثوب فربما يكون الى حصة
منه ولى من فصل التامة واما ما ذكره الشارح فقد قال عليه ان الحاد
والحاديه وهو لها من فصل التامة وانها صافات فليكون هذا المعنى
لكم بسبب شئ هو من معوله اخرى **قوله** التامة يمكن ان يفرض فيه
قال في شرح المخلص المعدل قابل للتصنيف الوحي الى غير الهاء بناء على
الجزء والتصنيف في المعدل يصنف في العدد فالعدد اذن غير متناه
في طرف الزيادة ونسبي في طرف النقصان الى الواحد واما المقدار فما
لعكس اي غير متناه في طرف النقصان ومتناه في طرف الزيادة فهو صوب
ساقى المعدل على سبيل ما ثبت ان المقدار له فاعلم ان السبب وجب
ان يكون له فاعلم ان المعدل لما عرف ان النصف في المقدار يصنف
في العدد والعدد كما عرف متناه الواحد فاذن المقدار قابل ان
يوصف واحد او في غيره ويصير موافق المقدار وهو واحد لكل الواحد
وكون العدد بعد التصور واحدا في شكله وهذا هو الحاصه التامة
لكم هذا كله وهو يعرف من العلم ان اللازم ما ذكره كون العدد
في الذهن حسب له معنى في طرف الزيادة على حد لا يدرى عليه وجود
العدد العر المسامي في الخارج وله في الذهن مفصلا ومع قوله المقد
في طرف الزيادة له معنى في الذهن على حد له بها وذا وان كان متناهيا
في الخارج وفي الذهن ايضا اذ كان مفصلا اي مقدار اخر متناهيا على
الفعل فثبت ان التامة **قوله** كون العدد العر المسامي كذلك نظر اذ لو كان
هناك عاديا لفعل بعد لم يكن غير متناهيا بل متناهيا وان كان بان
الواحد هو موجودا لفعل صورا وهو عادله وطعا وما ذكره من المحذور
انما يلزم لو عدت عرات متناهية ولا يقول به اصلا بل يقول يمكن عدته له اي
افاق انما عر متناهية وهذا المقدور فان كان المحذور وجود التامة
ما لفعل وان كان عدته ما له معنى ولو فرض حصول المقدار لفعل في ان

2 اذ عر متناهية لم يلزم حلقه **قوله** ولعل ذلك هذا الجواب لا يطالب كنه
والا لم يكونوا انما بالحاصه التامة لكونها قاصرة وقد عر بها النجاة
العلم الا اذا حذر التعريف بالافضل بل التعريف في الجواب اما على الحد
ما ذكرناه واما عن التعريف له فاعلم ان التعريف وطعا وتصرف بعد
عر متناهيا ولا معنى في ذلك كونه اعم اذ معناه انه له بعد المقدار
المفروض بعد المعدل بغيره الواحد في العدد وعدم عدته لا يلزم
ان لا بعدا بعدا اصلا هكذا حقق المقالة **قوله** وله يوم الدود
شاء على ان الواحد ما يالف منه العدد والحاد ما نفي العدد **قوله**
نوارد عليه **قوله** حلقه قال في شرح المخلص جيب الخ انه لم
يكن ^{التي} ~~التي~~ في معنى والا فاعلم ان يقول ليس الا حلقه في ~~في~~
هو الى المذكور بسبب اختلاف المعدل بل بسبب اختلافه فاعلم
منه ان التامة يالف منها الجسم **قوله** مع تعاقب جسمين بوضوح القام ان يقال
لا سلك ان الجسم هو مرتقد في الجهات فعلى قدر اسعاه الى يكون لكل
الجوهر المتحد مفصلا في حدوده ليس له مفصلا بل لفعل فليست له
محد في الجهات ليس له مفصل اخر فهو من تمتد فيها او مع ذلك
وتجب الحكمة الى ان هناك عر متناهيا في دائرته اساد ما في الجوهر
المفصل بحيث اذا فرض من احد متناهيا فرض ما راداه من جهة بل هو
بالفصل اتصال ذلك الجوهر ومع كونه مفصلا في دائرته في جهة فثبت
سلزم ذلك المفصل الوحي ذمتنا وقاد فاعلم ان التامة في الجوهر المتحد الذي
هو الصور الجسمية الى التواني ولهذا سمع صوره الصور الا
ان لا سلزم من الصور والتواني حسب الى دفع فوط ورسدوا
على ذلك بان الجسم المعين في لشعنه اذا شكلت ما شكله فثبتها
ما فيه شخصها وهذا كانه اذ اند هو المقدار وهذا الدليل بعد ما عرفت
سوقه على ان الجسم المتحد له شكله مفصل في نفسه ليس كذا في الاعمال
ومن اين لم يندم لما ثبت هذا المقدار الى في الجسم فاعلم ان التامة

موجود سطح مهي موجود فقط ووجود المقدار **قوله** اجيب قد بان
 تبدل وان التبدل ليس مخصوصا بطوار الجسم بل هو خارجي انما
 طلاق الشكل لا يصح صفة بالظاهرة فالسجل رافع في احوال مغلقة
 الجسم طائر وناطه سارفة و هو المقدار **قوله** ضرورة اما اذا زاد
 الطول لا عفا في ان المقدار الذي طول ذراع مثلا وعرضه نصف ذراع
 وعقه بنهر كما له بالنعش لا يكون طول شرا مثلا وعرضه ذراع وعقه نصف
 ذراع فقد لزم بدل المقدار وقطعا واما ان الكسرة واحدة فمعتا انما
 اذا اوصا الى شكل واحد بطريق اعمى على القدر او بعد ما عاد و
 وذكر لا ساقى معا ومما وقته **قوله** وهو ان الكسرة واحدة **قوله** معا
 لما هي ضرورية بالتزوج من شأن الحد المنسبك ان ادا اعمى الى احد
 المنسبك لا يحصل منه وان لم يكن ان يكون النصف سلتنا ومن
 ذلك يلزم كونه معا والى 2 الزوج **قوله** والطول قد يراد به متدله
 وقد يطلق الطول على متدله القدر من راسه الى قدمه وفي
 سائر الحيوانات من راسه الى ذنبه وعلى المتدله من مركز
 العالم الى محيطه فله خمسة معان اربعة منها كتاب ما هو ذم مع اضافته
 حاصه كذا في شرح المخلص **قوله** والوصف قد يراد به وقد يطلق الوصف على
 مقدار جسم بعد ان وعلى القدر من عاين الحيوان الى سمانه فله معان
 اربعة ثلث منها كتاب ما هو ذم مع اضافات كذا في شرح المخلص **قوله** يقال
 له الحق وقد يطلق الحق على البعد الذي يحوي في الة نشان هداية
 وفي سائر الحيوان قوة واستقلاله معان اربعة ثلث منها كتاب ما هو ذم
 مع اضافات كذا في شرح المخلص **قوله** في الكم كالتساوي وله قسم رابع هو
 ما يتعلق بما يوصف له الكم مثل ما يكون القوى مؤثره 2 اشياء يقع في زمان
 او موصفا عدد كذا في شرح المخلص **قوله** مطلق على الماهية المصهله بالذات
قوله وهو كما ذكره في الزمان والحركة **قوله** والجمع ما قد ذكر في الحيوان
 ان الجمع ما هم الكم بالوصف في النكته وان كان العباد موصوفين لكل صفة ذكر

حيث ذكر في شرح المخلص فسي اقرن شرف له منها فالملطوق موصوفين في كل
 في الزمان والحركة او يقول لا ملطوق غير له الما قول **قوله** على اول ما ذكره هو
 الواحد اذا كان ثنائيا زائدا عليه هو احد **قوله** في كل مقدار جعل له الى غير
 الهاء **قوله** لا ان كل مقدار ينقسم بالفعل في الخارج او في الزمن **قوله** غير
 مسا لا سحالة اما في الخارج وطوا في الزمن فله عدم قدره على احوال
 غير مسا **قوله** وهذا المعدم غير حله فان اللازم من الوصف المذكور ان
 يكون الزمادات غير مسا ومن كل زمان في بعد ولا يلزم ان يكون
 الكل من صفة هو كل في بعد قوله والا لكان له راد لا يكون في عدم طواز
 ان يكون الحكم موصوفا عن المجموع من صفة هو وما سا لكل واحد فان الة باله
 بعض الموصوفه الكلمة المنبثه في كل فرد لا بعض الموصوفه الكلمة المنبثه
 الحكم في الكل من صفة هو كل فان هذا وصفه بعضها السلب عن الكل
 المجموع ولعلنا بعض هذا المان راد بعضه فان هذا المنكر اعمى
 القواعد الطسيرة في كل افرى بعضها الة وبعضها طسيرة فيقول اذا
 كما سب من بعد غير مسا من جميع احوال فله صفاء في حوازل من خطيان
 بوجان من بعد واحد مقدار الى غير الهاء مسا عد من داما فالقوة
 يوجد فيها البعاد مترا بة الى غير الهاء فله صف ان لكل الزمادات بعد
 واحد مثلا فله ان الطولين بعد امتدادهما عشرة اذرع مثلا بعد هو
 ذراع وبعد امتدادهما عشرة اذرع اعا يكون البعد ذراعان وبعد
 ثلثي اذرع وهكذا الى غير الهاء والبعاد المنتمى الى الزمادات غير
 مسا وكذا لكل الزمادات الواضع منها والامتدادات من الطولين الواضع
 سما فالبعد الة قول هو الاصل والثاني شمل عليه مع زمانه في ذراع
 والثالث على الثاني مع زمانه في ذراع فكل بعد شمل على البعد الاصل
 وجميع الرمادات التي تحتها لعا سحلا شمل على سح زمانه اب مع الاصل
 فكلما امتد الخطان اصحح زمانه اب اكثر في بعد واحد منهما فاذا امتد
 الى غير الهاء اصحح زمانه اب غير مسا بته في بعد واحد بينهما وبهذا ظاهرا

قوله او متزايدة معطوف
 على كل بقدر واحد صح

الصادق للعقل المنصف ومع ذلك يقول في انشاءه بعد مقدار الزيادة
 الواقعة في بعد الى مقدار الزيادة الاولى في كسبه عدد واحد الى
 البعد الاول اعني المختل على الزيادة الاولى في البعد الاول مثلما في البعد
 الثاني وزيادته ووالثالث بالسياسة الى البعد الاول و عدد الا بعد
 المختل على الزيادة اب انما وسما الى البعد الاول الذي هو واحد
 بالضعف وكذلك في الزيادة الى الرابع الواحد وهو ذو خمسة
 بالضعف في المقدار وبكذا فاذا صار عدد واحد بعد المختل على
 الزيادة اذ عرستها به يكون نسبة الى البعد الاول في عرستها الى الزيادة
 فلما بدأ ان يكون بعد مقدار الزيادة الواقعة في بعد الى مقدار
 الزيادة الاولى في كسبه عدد عرستها من الخطين وهو الخط او
 يقول بعد الزيادة الواقعة في بعد الى الزيادة الاولى
 كسبه عدد واحد المختل عليها الى البعد الاول من بعد المختل على
 زيا داب سها في العدد الى الزيادة الاولى في عرستها الى الواحد
 وفي الحرام وانما نسبة الزيادة الواقعة في بعد واحد كسب المقدار
 او العدد الى الزيادة الاولى في كسبه الا بعد اذ اب الى الزيادة الاولى
 الواقعة من البعد الاول والبعد الاول في المقدار والعدد فيتم
 الكلام ومن منها ظهر فائدة اعساو السواء في الزيادة اذ لو لا
 لم يكن النسبة محفوظة فلما كان اساب مقدار عرستها من الخطين او اساب
 بعد مختل على زيا داب عرستها بعد العدد وهذا ما بعده بعضهم والذي
 حكي في خاطري الفاتر وذهبي الكلام انه لا حاجة الى هذا التكلف
 والتطويل بل يكفي ان يقال عدد الزيادة الواقعة في بعد واحد
 بعد الزيادة اذ والبعد المختل عليها فاذا كانا عرستها من كان
 عدد الزيادة اب المحممة في بعد واحد كذلك بالضرورة فلا حاجة الى
 التاوي ايضا فذكر في النسبة الزيادة اب المحممة في بعد واحد في
 من المراتب فلام ما ذكرتم في قول اصالة الزيادة اب المحممة في بعد واحد

واحد في كل حصة قطعا وحكم الا مثال في المقدار حكمها التثنية **قوله** لان
 قوله كل عطف كسب هذا الكلام عرستها بحسب الظن لان المفضل لم يقل بان
 امكان عطف اخرى فوق كل عطف بغير ما في وجود عطف في اول عطف
 الى حصة بل اسدل على عدم اول عطف الى حصة بان كل عطف بغير ما في اول
 عطف الى حصة في كسبه كسب لان الى حصة مع ما فوقها قبل الى حصة معها
 وهذا المقدار يقول لان الى حصة ايا يحصل اه ولا يحصل الا بان يجعل المختل
 راجعا الى المقدار القاطنة بان الى حصة مع ما فوقها قبل الى حصة معها ونفاه
 ما ذكرتم في سها عرستها الى الزيادة في هذا المقام ان يكون فوق كل عطف
 عطف اخرى وذلك لا سها في **قوله** الخط المسامي المعروف وذلك بان يعرف الخط
 المعروف او لا سا كما وسوم الخط المسامي الى الى حصة منطعا على الخط الاول
 فحدث زاوية في مركز الكرة **قوله** في الشكل التاسع فانه من طريقين يصنف
 الزاوية المحتملة الخطين وكل واحد من الصنفين ايضا زاوية تسعة
 الصنفين فكل من يصنف ايضا وبكذا الى غيرهما مع ان الزاوية اما كم
 او حاله سها به بوجه عقل الاقسام اذ الى حصة **قوله** فانه لا يقسم
 الى غيرهما اي لا نصف القسم الوهمي على حد لا يمكن ان يها وذا لا
 الى حصة موحود ما لفعل في الخارج والا امسح الحركة بالكلية واجاب
 عنه بعضهم بان ليس المدعى الا انه لا بد للامثلة الحادة من اول عطف في
 الزاوية كسب لا سها في الخط المسامي للاول له والى نور الى حصة
 فذكرها احدى موحدة حكمة بالزوم على طاعة من العقل **قوله**
 لتوقف مسئلة اساب الزاوية اما الزاوية موقوفة عليه لا سها على الزاوية
 الشكل الموقوف على الساسي في جميع الجهات واما الحد فبعد كسب انشاء
 على بعد الزاوية الى حصة كما اشار اليه الشيخ في ان اشارات والخص في
 شرح الشرح فارجع الى **قوله** على انشاء عرستها من كان دفعه بان عدول
 الزيادة اب الواقعة في بعد واحد سها مساه بعد الزيادة اب المعروف
 كل منها في بعد فاذا كان انشاء عرستها من كان ان ول ايضا كذلك وقد

بهذا السام

افصح منه السامع واما السؤال الاول فلما يمكن دفعه ان ارد به انساب
 السامع في جميع الجهات نعم يمكن ان يثبت به سلب اللامع في جميع الجهات
 وقد استمرنا الى هنا **قوله** وانما يلزم ذلك ان كان ما هو اقرب الى العوض
 المذكور يكون مشتملا على جميع الزنادات وطعنا ما ليس كذلك بل هو بعد
 اقرب لا يكون مشتملا على جميعها فان الزنادات في البعد الفوقاني لا يوجد فيه
قوله في معنى اللامع نحن نجعل مستندا فان معنى اللامع سلبه على ان لا يتسلم
 الزاوية واصري ما يقسم الزاوية وما متعارفان في حاله ان ما جعل
 ولما على بطلان السامع بدل اشياء الملازمة فيمكن محضه وحصله حسدا **قوله**
 لهذا المنع اي منع الملازمة **قوله** هو مستلزم اذا كان للمعاملة اول زمان
 وجود يلزم ان يكون لها اول يعطى لا يكون المعاملة معها مسبوقة لمعاملة
 اخرى قبلها وذلك لان المعاملة لا يكون ابدأ الا مع عطف عطف في اول
 زمان وجودها اما ان يكون المعاملة حاصله رولا لا سلب الى التا واللامع
 ما فرضنا اول وجودها وعلا الاول يكون ملك المعاملة مع عطف وطعنا وان
 يكون مسبوقة لمعاملة اخرى وان لم يكن الزمان المعروف اول زمان
 وجودها مع والعصم ان المعاملة ان كانت آتية وهو القاطع فلا بد
 لها من ان يكون هو اول ايات وجودها والمعاملة الواجبة فيه مسبوقة
 ما اخرى وطعنا وان كانت زمانه فلا بد لها من زمان كذلك سلب
 عليه هو بها فالمعاملة لها صلة في ذلك الزمان غير مسبوقة وفيه بحث
 فان الزمان المعروف فاعلم للمعاملة ان الزمان المعاملة فيمكن ان يكون
 الموجود وفيه مساويات كذلك فلا يوجد عطف لا يكون مساويات مسبوقة
 ما اخرى وكان نظر الشارح الى ذلك كمن انما **قوله** من الاول ان
 لا في الخارج مع برهان ذلك انما يمكن اما ما طرد او ما دفع وكلها مما
 في المعاملة **قوله** لا يلزم قصره على طول الاخر لولا ان يكون
 عدم المساوي المتعلق بوجود الحد ولا جل اسفها لا يوجد ما يقع
 النواني منها يلزم القصر والطول ولعل ان يقول لخط المعاملة ليس

قوله وليكن اي الخط المفروض

(الخط)

يمكن طرده باجزاء متناهية بغير حد ووجهه كافي الخط المتناهي عامه ما في الا
 ان الحدود والافراد في المتناهي متناهية وفي غير المتناهي غير متناهية واذا
 فرض الحدود وانقسم على الافراد المساوية لجدا في الفضل فضا لم يوسع
 النطق بما ان مساويا ولا وج سقط ما ذكره لوجود الحدود وعدم
 المساوي اما يكون لا شعاع النواني من الحدود والموجودة ذلك سلب طول
 في اقسامها والفرق في القصر وبلد السامع فان مع فرض الحدود والفرق المتناهي
 بناء على الزاوية وذلك ما لمعه في الزاوية عن يوم الانطمان وسوما انساب الى المع
 والظ ان مراد الامة بام يجوز ذبا بها الى غير الامة مع ملك الفصل سوان النطق
 اليوم لا شعاع الخطان ولا سوما بالاسر بحيث لا يبقى منها شئ لم يخط
 اليوم لاجل النطق بل كلما فرض وصول اليوم في النطق الى حد يساكنه اقرب
 من الخطان بحري ما الانطمان وبكذلك الخطان ذا بيان وفي اقسامها ملك
 الفصل والنطق لا شعاع ولا محدود وهذا ما لمعه في الزاوية عن النطق في
 جميع اقسام الخطان بل هو وارجع دائما في بعضها ولا حاش في بوجه كل ممة
 الى السطوح الذي لا طائل تحت **قوله** قابل للزمان والانعصان لان
 الذي يسع بطرف اربعة غير الذي يسع بكل يده بل سواقل منه فيكون موجودا
 مقدار ما **قوله** ما به طرفة اي يمكنه والا لم يتم المقصود من وضع الزاوية اي
 الى غير الامة هو موجود ولا يلزم منه استحالة **قوله** معاني **قوله** ولا لم ان السامع
 الى اصل ان الجا اما يلزم من السامع مع وجود السمع يساكن اما مع مدالد
 بالفضل او عدمه فان هذا المجموع يلزم ان لا يكون ما فرضنا طرعا
 هو في ولا يلزم منه استحالة **قوله** معاني **قوله** فاما لم يسمون الطائفة
 لا يسمون كون المقدار المتعارف عن الما دة عما اذا القول بالوصف
 مع القسام بالذات صريح عن بده الفعل **قوله** وبعثون اصحابه
 الى الما دة وذلك ساني حقيقة العرض **قوله** وهو لم يوازان يكون
 المقدار عرضيا وما حقه من الامة حساب محال له المعاني والاعيان **قوله**
 فاذا حللنا النحن اي البعد الجهد في الجهات **قوله** الى ما عدا اي من المواد

المتناهي

(الخط)

وادعوا لها **قوله** وصفها بما يحل فيها بل يقول الاله المدكوره حاربه
 في الامداد النسخ المفضل اذا كان مرسا فليس الجالاب السامع
 عرقه بخلاف الاله مداد الكلي المفضل فانه ليس حاله بما يوصف بالسامع
 ولا حرقه في العوض الى يتبين عليها الدلائل الما منه **قوله** فاللون والقوة
 والطشونه والطلائع **قوله** لا يحسن ان يحل الامع الخط لا يحلها بعضا
 من ذلك الخط وبعض الخط **قوله** تكون ما فيها من الماهات المفسره
 لو كان كذا لم يذكر في الحكم السامع والجواب مال المخصص في البحث
 الثاني او مان ما سبق ليس حكما لها بل سال اطلاق اسم اصطلاحا عليها
 لا يحل صفة على الماهات والاولى ان يقال انما يكونها ما ساعداد اعلى
 المعلوم حيث ذكرنا اوله مع ان الخط فيها العوض وقد يمكن من كل كلام
 السامع على هذا السطح **قوله** لا ما يصور الخط لا رب في ان الخط يكون
 مثلا هو الحكم المفضل لا يحل في المحل والكلام في المحل فانه سماع
 على الوليد من خلاف السطح والخط فانه لا يمكن محلهما الا على واحد
 وذلك نظرا اما المفضل هو في الجسم كذلك لكن بالنظر الى الماهات والكلام اما
 في الخط والسطح فيلزم ان يكونا محلا اي لا يمكن محلهما الا مع الحل الكلي
 هو الجسم في السطح والسطح في الخط اوله فانه ما حل **قوله** السعداد الاله
 هو قول بنه او دفع بنه **قوله** عن الشكل ونحوه فانه قال ان السطح
 عن كل واحد منهما لكن لا يعال اوله بل ما ساعداد **قوله** هو السعداد الاله
 هذا القسم مع انه نعم في كتاب المعولات من منطق الشفاء على انها
 من هذا القسم **قوله** ان مخرج الالهوان احاط في شرح المخصص عن هذا
 ما بالام ان الالهات من بها بواسطة العوض بل وود الالهوان من تواج
 وود العوض قد ساء على ما فعل من الشرح ان العوض شرط لوجود الاله
 وصحة نظره وحاجات مال الالهات من المعلق باللون عر الالهات
 المعلق بالهوى قال هناك محسوسات معلق بها الالهات بل ان
 اهدى شرط لوصول الاقرب واما الحركه فهي محسوسه فانها عطف ان هناك

وهذه

هناك رسا سا هو معلق بعوض الحركه من لونه وسطه اوله والذات
 وما حركه ما سا فالالهات من بها معلق بالواسطه اوله والذات وما حركه
 ما سا وما تعرض وليس الواسطه في الالهات من بالون كذلك بل معلق
 به اوله والذات وهكذا كما يقال في العوض الاولى ما في الواسطه
 العوض لا الواسطه في الثوب فان ثبت ان الالهات من بالشكل والحركه
 والحجم والمعل الى غير ذلك مما جعل محسوسا ما ساء على ما ذكرتم الجواب والا فله
قوله وقوله حكمت اصب مال الالهات من بالذات في ان ادراك الالهات
 الكلمه قال العوض بالهوى المعكروه مخرج من الحركات بحرف الختصاص صور
 ما ساء بها وهذا هو في معلقها من التعريفات الرسميه بالوازم ومن ما قال
 ان لا يحسن سواها عند المصنف وما قورنا ما هو من الشرح لان الالهات من
 معلق بالاهيات بل كذا صرحه بمصنف **قوله** والسبب في ذلك اي الحكم **قوله**
 اما يكون توسط جسم ما في لونه فان الالهات من موقوف على احاط المفسر
 شفاء والسمع على مخرج الهواء والسمع كذلك توسط الهواء لان السم يوصل الهواء
 المتكسر بها الى الجسيم او وصول الهواء المختلط بل لطيف محلل عن ذي الاله
 والرزق توسط الاله **قوله** اما يكون مكلف الهواء وكذلك الهواء الى
 لسطح الصالح مكلف بالهوى ثم يدركه الالهات توسطه فاذن هو توسط
 في الالهات من كنهه وقد يقال الالهات من موقوف على توسط جسم
 فلا بد ان يكون عالما عن كنهه المعكروه والالهات من كنهه
 فلا يدرك كنهه الجسم الا حركا مسمي وكذلك الرزق موقوف على كنهه
 لوطه اللعنه بذى الطعم او اصلها بذى الطعم ورعا لها اما
 بالعود الى الهواء الذي له فلا بد من صلوه عن الطعم وان لم يحصل الالهات
 التام بالاول بل يحس هناك طعم حرك منها وكذا السم لا يوقف على جسم
 متوسط مكلف بالالهات او مختلط بذى الالهات فلا بد من صلوه عنها في نفسه
 لا ذكرنا وبكذا اسمع انما يحصل توسط جسم محل الهوى الالهات ان
 لا يكون له صوت في نفسه وانه لم يحل كما مسمي ولم يحصل الالهات من الى حل

محلات الشمس اذ لا فاصلة الى متوسط وكان هذا اراد اقصي
 المجموعان ما جعله عنه وان كان في العنصرين **قوله** والحيات العمل
 الاول هو انما هو سلسل الرطوبات النجاسة بالبرد وحملها ثم تصعد
 وتنجبر ما ومن ذلك يدرم الجمع والبرد عليها فكلما مدخل ما قلد كل استند اليها
قوله فالطلق وسوما يوجد في قطع الجص من الاجسام الشفافة الطليق
 منب من الادوية كرا في الصالح **قوله** مع كونه محسوسا الحكم بان القدم
 محسوس بالحواس الظاهرة خروج عن بدنه العمل وانما في صوره **قوله** انما
 فالمحسوس هو المفضل وعوارضه كاللون والاصصال يدرك بالحواس
 السامع المحسوس لا **قوله** ثم قال وهو نظا اي لو كان الرطوبة كمنه
 الا لاصفاق لكان ما سوار طب اشده المصافا واكثره وليس كذلك قال
 الماء الصافي اه قال في شرح المحسوس لا شكل ان الماء وصفتان احدى الكفة
 التي بها يكون سهل الى لاصفاق بالحر سهل الا لاصصال عنه وما فيها الكفة
 التي بها يكون سهل المشكل سهل الماء والحر سهل الركة له فلو جعلنا
 الرطوبة الاولى كما طه المحسوس لم يكن الهواء رطبا وان معلنا ان الثاني كان
 رطبا فالرابع في ذلك لعل **قوله** فقلنا ان الرطوبات وان الرطوبة ليست كمنه
 معصية لا لاصفاق كما طه **قوله** بل سوله ثم للعلل لا وحده بل مع الرطوبة **قوله**
قوله انما هو ما عرف في الجمع هو السور المحسوس الذي جعل في الزمان صوره
 عن حاصله لا السور اللطيف الذي هو كمنه السور الحاصلة عن السور الا في
قوله وانما ما تحري جوا في البلاء **قوله** من فسه الرطوبة مع لوفسه الرطوبة مع
 الا لاصفاق او كمنه معصية لكان ما هو رطب اشده المصافا واكثره لكن
 مرادهم ان الرطوبة كمنه معصية سهوله الى لاصفاق وادى معصية فالله زم
 ان من رطب يكون اسهل المصافا وادى معصية وهو كذلك **قوله** الرطوبة **قوله**
قوله انما هو في شرح المحسوس لا شكل ان كل واحد من السلسل والرطوبة
 يوجد بدون الا هو اذ هو السلسل بدونها وطاها ما ذكره انا وجود
 الرطوبة فكما في الماء فاذ رطب ايعا فالسلسل على ما ذكر من العنصرين

بيشك

ليس مركبا من اجسام متعاضدة في المعصية ولين سلم مركبا كذا تعرض
 الماء في انا او بركة لا حركة فيه الله فلا شكل انما رطب في وليس شيئا
 لا سوار رطب مع ايعا رطبا في السلسل واما انما بل تصد فان معا على
 بين واحد مع معلوم فالمعصية ان منها الماء له **قوله** انما هو رطب
 كمنه معصية سهوله معصية ما ذكره ان رطب **قوله** لا تصنع الرطوبة قال في شرح
 المحسوس الجسم اما ان معصية طسوة معصية الرطوبة او لا او لا او لا او لا
 وانما انما ان المعصية به جسم رطب او لا المعصية به جسم رطب او لا او لا
 المعصية ان المعصية طسوة معصية معصية معصية المعصية ان في انما معصية **قوله**
قوله انما هو الرطوبة بل البلاء في الجوهر الرطب في معصية السلسل على سطح جسم
 احر فليست بعد المص من الكيفيات **قوله** وركز المعصية معصية معصية
 رطب في معصية معصية ما على حوائها في الوزن **قوله** ونقدتها القصور محسوس
 من ذلك السامع والسبب في هذا ان الاشعة العارضة من حر الشمس
 وعرضا من الكواكب اذا وقعت على سطوح تلك الاجزاء انعكست عن
 معصية الى معصية والاشعة اذا انعكست من السلسل الى حره برى موضع
 الا المعصية من السامع بل ان الشمس اذا انشرفت على حوص من الماء فاعل
 لحدار عمر مستير انعكاس الشعاع من الحوض الى الجدار المعصية وبرى موضع
 الا المعصية من الجدار لكانه لون اسفن ويحرك حركة الماء كذا في شرح المحسوس
قوله كون معصية لا تحسب والالاجاز انما هي عن الجسم وكما بل ان يقول
 لا م ان عدم انما هي عن الجسم بدل على كونه معصية لواز ان يكون
 سبب محسوس لا زما لبعض الاجسام فكون محسوس السواد بالسه الى ذلك
 المعصية لا زما فلا يكون معصية **قوله** ثانيا على ان المعصية لكل انما لوان قال
 شرح المحسوس لو صحت هذه المعصية لكانت صوري لعلنا وكل ما يجب
 ان يكون عارضا به لوان معصية ان يكون موصوفا بشيها ويصح ان
 انما بل لوان معصية ان يكون موصوفا بها وذلك في الحاصل ان معصية تلك
 المعصية واستند ما ذكره **قوله** كمنه في البيض المسروق وليس فانه بعد السلسل

مصر ما حده الشفاف **الشفاف** او **الشفاف** او **الشفاف** ان **الشفاف** السب الواسع المانع
 لا يوصف **الشفاف** الحكم لا محال ان بنت الحكم مسبب احد لا مطلق عليه القول
 القوي كور مطلق على مطلق **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 السام شاد كاني هذا الحكم كاني موطنوم من كلام الله **قوله** ان **قوله** ان
 حام الى الرمان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 فان الهواء المانع قال في شرح المانع ان **الشفاف** اذا صار ذاتا
 مستندة حصلت فيها كنهه ما به منبسط عليها من غير ان يقال ان **الشفاف**
 او ما من اوجها او هو **الشفاف** فكل الكنهه هي **الشفاف** واما **الشفاف** هو الذي
 يترقق على **الشفاف** ويستر لونها واما **الشفاف** فيبقى منها وكل واحد من **الشفاف**
 اعم **الشفاف** و**الشفاف** اما ان يكون من ذات **الشفاف** او من غيره **قوله** ان
 اجسام **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 الكا وهو **الشفاف** الذي يكون من عروات **الشفاف** من عروات **الشفاف** من عروات
 والعسم الثالث وهو **الشفاف** الذي يكون من ذات **الشفاف** من ذات **الشفاف** من ذات
 الرابع وهو **الشفاف** الذي لا يكون من ذات **الشفاف** من ذات **الشفاف** من ذات
 من هذا ان **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 وروى التبريد الا الى من قول **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 المذكور في شرح المانع مفيد **الشفاف** في معرفة **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان
 وهو **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
الشفاف **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
الشفاف **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 قوي **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 كون **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 دون **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 الى **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 ان **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان

كذا في شرح المانع

من معاملة **الشفاف** ان يكون ظاهرا **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 حنو **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 طاهر **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 كما فعله **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 على **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 الحركة على **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 فالصوي **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 فالكمي **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 وهذا **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 وهو **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 عن **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 هذا **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 غير **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 ولا **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 من **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 ارمستبعد **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 بعد **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 مثال **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 لا **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 ونعم **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 افراد **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 في **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 تحت **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 جميع **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان
 افراد **الشفاف** **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان **قوله** ان

وان في تلك الحركات الحادثة في الاجسام مضمرة وقد وقع في شرح الحاصل
مكذبا على كل منهما مضمرة وما ذكره الشارح او في قوله بل معقول مدركا للفظ
ان يدرك بالاعوجاج او ان يدرك تناسبا جزئيا وهو من المعاني المبرزة
المعظم بالحسوس **قوله** وقد ثبت لا يدرك اللفظ ان الصوت ليس له كنه في
نفسه اي ليس محلا للكم بالذات بل هو واقع في الزمان ومطبق عليه فهذا
ان عمار يوصف بالطول والقصر وهذا الحاله اعني طوله وقصره يدرك بالوهم
بعد ادراك الصوت بالسمع واما ان ادراك الوهم بما يدركه اللفظ
الظن هو ان يدركه **قوله** بقيد الكيفية بهذا ان ارد بها المعنى الاصطلاحي
وهو ان يظن ان ارد بها الحاله والله سبحانه ووجه الله يدلها في عبارة
الحاصل وشرحه **قوله** كما في طين الطين فان اللفظ قد اختلف عند الفيلسوف
موجب لتوحيدها هذا ووراءه وجودا واما عند ما كان طين الطين سقط
عند كنهه وكذا في سري الصوت سري استمرار متوحيدها الهواء الخارج من الحلق
ما يعطى **قوله** لا بعد الا لفظ والحكمة علمه فلا يجوز اسماها باللفظ **قوله**
كما لو موج باللفظ الدوران وجودا واما لان ما ذكره هو لا يعنى انه
عدم الصوت في بعض صور عدم المتوحيدها ولكن لا يعنى عدمه في جميع صور عدمه
فعلم ان الدوران مع ضعفه ولا كنهه عن معنى منها فله حصل عليه اللفظ يكون
متوحيدها الهواء على الصوت فضلا عن الحكم باليقين **قوله** لا مما سمع اي المتوحيدها
ما سمع واما القلق فهو تعريف ولا مما سمع هو ايضا **قوله** محسوس باللسان
ان المحسوس في الصوره المذكوره باللسان هو المتوحيدها في الهواء حال التوحيدها
لا يعنى بل هو مدرك بالوهم لا يقال لظنه من شأنها ان يكون مضمرة ولو ما فله
يكون من المعاني التي تدركها القوة الوهميه لا ما يقول ما ذكره اما هو في حركه
الحركه المحسوسه بالسمع ومنها ليس كنهه فله يكون **قوله** ان يكون من شأن
حركه مضمرة وللشأن **قوله** محسوسا بالسمع ولو ما **قوله** فلفظ جعل القرع الذي
هو ان لا يسمعه سماعا للمتوحيدها الزمان **قوله** فبعد عن الصوتك اذ ليس معنى
السبب الا كنهه اي سبب مطعون لا لغوه ولا اصطلاحا المشهور ان السبب

ام حكمه

الطقت

السبب الا كنهه هو الذي يكون سبب السبب عليه كنهنا كما قيل الغاب السبب
اما كنهه او اذ ام سمع داما واما نادرا او ما وسمع الغابا وما لو سمع
هذا الغاب السبب ما لا كنهه اذ ليس هو الصوت مع الموج داما ولا نادرا
بل في الغالب وقد ساقش في العلم **قوله** واما ان يدرك اللفظ ان كان كل
لعدم بعد عدمه ثم وسكون بعد سكون **قوله** اما كل للصوت بل في ان كنهه المتوحيدها
المعنى من المسامه كما هو عند الحكم **قوله** كما تشوش السماع كنهه بظان صوت
الموذن على الختاره على من جاب الى جانب عند هبوب الرياح القوة المعينه
لظلال الهواء اما كل له تشوش سماعه **قوله** ان عند الحكم المتوحيدها المعنى من
المسامه هو صوت السماع وان لم يصل الهواء الى السماع **قوله** الى السماع الحاصل
نظره فان الاوهم فيها سام وان كان صغره غير مضمرة في الحس بعدد ما التوحيدها
الما كل كنهه لظلال الصلابة والحاصل من عرض اما ان عدم السماع
لعدم الوصول في يلزم ان يكون سماعا لم لا يجوز ان يكون لظلاله ان اوضح
هو شرط للسمع **قوله** الى السماع وهو مضمرة فان وجود الصوت في نفسه لا يقضي
سماعه على اية مسامه كما في والسمع كل قريب وبعيد لا بد من حاضره
مخصوصه بان الصوت والهواء السامعه في الصوره المذكوره كما يكون
كل السماع عن الرويه لان المسامه سماعا كنهه ما هو صوت السماع متوحيدها الهواء
الما كل الى ان يصل اليه في طط لظنه مضمرة عاقل ولا كنهه ان سماعه يرد على
الاولى فاما **قوله** هو في الخارج اي في الاعمال وان جعل قوله قبل قوله
الى السماع يدل على الخارج او يبين ان السماع لا يرد عليه خارج السماع وما يظنه
لا نزاع في كونه من الموجودات العنسيه اما الخارج في وجوده خارج السماع
في الهواء الذي يشك اذا مضمرة ذهب الى ان وجوده في الهواء الخارج
للسماع فلفظ **قوله** قال وصوله الى السماع اذ لا ادراك الا حال الوجود
وله وجودا حال الوصول **قوله** كما اذكر كنهه قال في شرح الحاصل انما
لا م صدق الشرطه واما صدق اللفظ ان ادراك كل الحاله لان الصوت
موجود فيها وسوم بل ادراك كل الحاله لان الهواء الخارج اما لو عدم من كل الحاله

لما يقول الدليل على صدق الشبهة سواء ان ادراك هذه الصوت اما لو دلل
 في تلك الحجة لولا ان الهواء الخارج من تلك الحجة والثاني مطا والاما ادراك هذه
 الصوت اما ان ذن الذي يلي الصوت واللامر بطول ان الصوت ويكون
 على الناحية من السامع وسد ان ذن الذي يليه وسمع الصوت بالذن الذي
 ولا يكون ذلك لان الهواء المتوجع يعطف عن الناحية الى السامع ويترك
 ايضا ان الصوت على الناحية ولما بطل هذا القسم على القول ويلزم منه
 صدق الشبهة ولما لم ان يمنع الحصار سب ادراك الحجة في المذكورين مع طول
 من بطلان احد ما على من هو سائنا، لكن الرمان على ان سب ادراك هذه
 الصوت لولا ان سواها لما ادركها هذه الصوت لان الذي يلي الصوت
 فانها من سب ادراكها لا بد لها من سب ان **قوله** كما انما لم يكن يمكن معلقه بطرسق
 الحلق والاسفاده **قوله** هذه الحلقوس كلها فاما ما ذكره في الرجح الحارة عند
 هو بها على ما في هذه المنع من ذلك في الاشكال في القول بعدم ادراك هذه
 الحلقوس كلها ادلاوه للحيث في الشبهة لكنه لا يفر المعلق لان ذكره للصوت
 لا يفسد له ولا يفسد على الطن والحق عليه **قوله** على ذلك الاشكال
 عامة ما في الباب انه محذور حسب التقول وليس يعارض في الحذف **قوله**
 المتأدي الى انصاف الى صياح الشك في المعنى ولما لم ان يقول ادراك ان
 المراد ما ذكره صيحات التا وسوا ان يكون الحامل مجوز الهواء الواصل الى صيحات
قوله وص ان لا يسمح الكلمة الواحدة الا سامع واحد ثم واما يلزم ان
 لو لم يكن هناك هواء او هو حاصل ايضا لكل الكلمة واصل الى صيحات اقتر
 والبعض ان المرد ان في ان في هواء واحد ومتقد دما ان يقال
 ارفق الواحد ان في ان في الهواء واحد يلزم ان لا سمع الا واحد ان
 في ان في الهواء واحد يلزم ان سمع واحد مراد فالحجاب ان الحاصل
 سمع ولكن الواصل الى صيحات السامع الواحد واحد منه كما قيل وان كان
 في الهواء الواحد الواصل الى صيحات الواحد ان في الحاصل اما كل واحد او
 الجوز في صيحات كل واحد ان في الحاصل واحد منها ولا جد واصل **قوله** فاما

ك
 ما

قال على في الشبهة منهم من قدح في الحصار ما في الشبهة ان الحصار والتوقع
 والحظ اليه من كل منها قطع لا يركب فيها وليس منها وانها الشبهة
 ان كانت موصفة للاصناف النوعي فاعراض الطعوم غير محصورة فيما ذكر بل
 لا يحد بحد في عدد مخصوص وان لم يكن موصفة له فالعصص وبعضه
 من نوع واحد اذا اختلفت في منها انما الشدة والضعف قال القابض
 بعض طائر اللسان والعصص بعض طائره وباطه معا **قوله** وفي اللطيف
 المجموع اعلم ان الشرح في مباحث ان خلقه من القابض جعله على
 الجوهر الحار وفي موضع اخر البرود بينهما سافص وقد تبينه له
 بعض من فاضل وادعي الاستداده **قوله** وفي المعتدل القابض
 غير السط ان في ان سمعها غير السط لركب في موهوبها بالنسبة الى المعنى
 الاول لا لركب في بعضها فني من السط ايضا ولا يصح انما عامة وان
 في سب لركب في دارها فصح ما ذكره قال في شرح الحاشي بعد بعد اد
 الطعوم على الوجه المذكور في المان هكذا ذكره وادوات هذه الطعوم
 من غير دليل بوضو غلبة الطن ما ان الا كما ذكره **قوله** عند الحار و
 عند اهل اللد **قوله** كما يقال راحه طيبة وقد عثر عليها ما له صاوه الى الحبل
 كراية المسك والبخر **قوله** او من لونه ما نقا دنها من الطعوم فان قيل
 كيف يدرك الطعم ما حسا من المشموم فالحواب ان الشم ان كان بوصول
 الهواء المخلط في لطيف من ذي الرائحة فذلك الهواء مع الحاصل الى
 الرطوبة للعامة وان كان سكتف الهواء هو يصل اليها كما هو الشرط
قوله لان الشم احرص منها ولم يجعل حسا احرصا من اللطيف من المذكورين
قوله بصر ملكه فعلى هذا كل ملكة فاصلا فيل ذلك وليس يجب ان يميز
 كل حال ملكة فالنسبة بينهما كما نسبة ما من الشاب والشج **قوله** ولان يكون
 اذ لو كان ان صفة ما لدراسات لم يكن ذلك وكذلك **قوله** بالشد والضعف
 لا شك ان في الملكة شدة وفي الحال ضعف فيكون بينهما اختلف في نوعي
 على معنى فاعدهم فكيف يصح ان يقال ان الكيفية النفس الوارده

عند المشومات

منه يدور على ان يكون كذا في كل واحد من هذه الاشياء

ما ينضم ما لا يكون حالا وما لا يكون ملكا وان الكيفية النفسانية
 الواحدة لا تنوع كونها حالا بالقياس الى واحد وملكها بالقياس الى
 اقر وتكون ان يجاب بان المعنى لا يصدق بوجوه وانما والضعف
 2 حصول الكلي في وقت واحد وصدق عليها اعم ما هو قسم من الشكك
 في ثبوت الحقائق لموضوعاتها والخاص بها سوالتنا الاول **قوله**
 العلم هو حصول ما به الشيء كذا يعني ان هذا التعريف انما هو لادراك
 المعنى المعاني بالكمالات فان العلم عا لما يطلق علم الا حرك الكلي غم
 البعد عن اللواحق الخارجية شرط للتعلم لا لادراك مطلقا وعلم على
 انه يصدق له بناء على ان المراد بالعلم هو العلم به وهو في العلم بعد
 بعصف لان العلم بالاشياء لا يحدده اصلا بخلاف الحيل والعلوم اذ هي
 نوع من التجريد واما العلم كنهه فاعلم هو في العلم **قوله** اما ان يكون
 مادنا اعلم ان المادي الحسي كالجسم او الحس في اول ادراكه معلق
 بمرور حساس مكنون بالحواس الى رصه والقواش الفرس مع حصول
 المادة في الحيل مع غيبتها فلهذا تسمى النفس بالحواس والوجه بمرور
 منه اوجرت النفس له من شأنه ان يدرك بالحواس الظاهرة والبعث
 المنعوق ينتزع منه اوراقها بغير معقول فالجسم من انما يصير معقوله
 2 الطريقة الثالثة اولها ان حساس في الحيل في العلم اما اليوم فانما
 هو بعد ان حساس وصدق او بعد الحيل ايضا لكن مدركه في الحركه
 انما يكون من الثالث وهذه هي مراتب ادراك واما الحسي ايجد
 فلا يدرك بالحواس الظاهرة بل بالنفس اذ لا مانع من العلم ويطر
 ان الحركه في علمه في ان حركه هي معقوله واما الماديات فانها
 كلمه فكله كذا محتمل الى الجود عن العوارض الخارجية المعنى من العلم
 في الوضع والاعتدال المحسوس وان كانت حركه فان كانت صور
 في الحواس الظاهرة والباطنه وان كانت معاني في الحواس الباطنه
 الظاهر بهذا المعنى ما ذكرناه وانما اردنا بوصفها للمعاني وشمها

عنه

ومنها على الحرام واذاله طاعته تعرض للطالب من الغيرة واللوم
 وبيان ان التعريف المذكور يجب ان يساوي اذراك الكلمات عوده
 عزمه وعوده مسرعه وادراك الحواس المحرجه فالحيل المايته على ما يدل
 الكلي والبرهان **قوله** يمكن علم مسئلة في حال الغفلة قبل السؤال لمرتبته العقل
 بالعلم وبعد بصره عقلا مستعاضا بالكمالات الى ان يفصل **قوله** كنهه عقلا
 عن بعض فان قبل المعلوم ما في الذهن وكل ثابته ميمر قطعاً سلمنا انه
 ميمر في نفسه لكن لا يلزم من الامساك العلم بالامساك والآن لم يعلم امور
 عزمها من بعض شيء واحد لما ذكرتم ونظير من هذا الكلام ان العلم العقلي
 هو العلم بالشيء مع العلم بما ساره والا حالي هو العلم دون العلم بما ساره
 والحق ان العقلي هو العلم بالشيء مع كونه محطراً معلقاً عند العقل والا حالي هو
 العلم دون الاقطار والالفاظ وتقام الحقيق في شرح المطالع للعلماء الرازي
 قدس سره **قوله** واما للنظريات لا يجمعها بل ما هو بعد راسطه وكذا العقل اذ
 وسماوت مراتب سماوية عليهم السلام **قوله** لا حال النفس بهذا منبه على
 بصر العلم بحصول ما به الشيء كذا يعني ان هذا التعريف انما هو لادراك
 علم النفس بما لها في وجوده صوره وادراكها بحكم على وادراكها كنهه فالحيل
 2 اما ان لا يحصل في النفس شيء اولاً فالحال الاول لا يكون العلم عما لا عن
 حصول صور الشيء في العقل اذ العلم محقق منها ولا حصول بالعرض وعلى ان
 اما ان يكون الحاصل عن النفس فلهذا حصول الشيء لنفسه وهو في اوجها
 فاما ان لا يكون مطابقاً لما يكون علمها او يكون مطابقاً فلهذا حصول
 الحيلين وهو في اوجها والجواب ان الحاصل عن النفس بالادراك ومغاير
 لها بالامساك فان النفس من حيث انها يعلم ان يكون معقوله بغير
 من حيث انها يعلم ان يكون عاقله في ما حداد حساسين حاصله وحاصره لها
 وعندنا بالاعمال الاخر وهذا هو الجواب الذي اشار اليه الحليم بقوله واما
 الساميه او ان الحاصل عزمها ومساو لها في تمام الماده ولا رساله في صياح
 الحيل على هذا الوجه وهو الذي اشار اليه الشارح واما الجواب بان

قوله لعلمه الرازي انما زاد هذا لانه لا يدرى
 حركتها لا صحتها في الاخر الكتاب وثانيتها
 مسيئة الدين مثل الرازي الى تمام
 القسم الاول انما هو النطق والى ذلك



الرسم في العمل صوراً فكله ان فلا يقع اذ الكلام في علم النفس بخصوصية
 ذاتها لا باعتبارها الكلية والاطال الحي في الجواب ما ذكرنا ما اوله وان العلم
 ينقسم الى مصادري و هو علم النفس بالنفس خارجاً عنها اخرج داتها وصفاً
 والى اطلاق هو علمها ما عدا ذلك فكذلك ينبغي ان يفهم بهذا المعام **قوله** اي
 عن حصول الشيء في العمل والى يلزم حصول الشيء لنفسه و هو اذ الحصول
 اصنافه ونسبته مستندة للعلم **قوله** فان العلم به انما عبادي **قوله**
 وذلك من عبادي في مثل قولك يعنى سواء ان المقادير ما خود من حيث هو هو
 والمقادير الله ما هو وما عباد خصوصية **قوله** لكنها فاعلم لها النفس في حد ذاتها
 اما ان يكون ممكنة ان يصاف بالمعقولات اوله فعله اوله في فاعلم لها
 بالذات وان كان قبوله ضعفاً واستعداداً بعداً وعلى التام عتق
 انما بها وطفاً فله يكون فاعلم لها اصله وان لم روال الى المسامع استند
 الى داتها بواسطة العرو ووسط وطرفها من ان لا طائل فيما اورد الشارح
 من الرد **قوله** لا مسامع روال ما بالذات فاعلم اللام على
 بعد عدم استناد القول الى الذات وحصوله بالعلم ان يحصل للذات ما
 ليس مضمناً لها ان يزول عنها ما هو مضمناً فاعلم لزم من محدود وروما هو
 محدود وعمله لزم **قوله** حصول العلوم في مبدأ القطر لان واهب الصور
 عام لبعض بالنسبة الى كل فاعلم فاعلم فله حصول عدم الفسق ان
 اذا عدم هناك شيء او وجد مانع وليس سال من ذلك **قوله** فان لم يكن
 بعض اصناف من المعقولات بالصورات **قوله** او ما اخرى اخرى ذلك كما في الام
 الشريطة والى سببها **قوله** من غير سوق لها الى السبب بعض النفوس لها
 سوق الى السبب لم يخلف في حصول مبادها وبعضها لها سوق فقط وبعضها
 حال عن سبب **قوله** وان ادعى ما تكبر انما هي وحصول تراخي بين
 الخصمان اي بين هذا السائل والمجيب **قوله** انما هي في الحقيقة هي انما من
 المطالب الى المادي والروح **قوله** السابق على الشيء لا كما معناه فان الله
 اما قرب او بعد فاعلم في لا يحتاج مع المعدل حلا في اول فانه

فانه يجوز ان يحتاج على ما قيل لا انها موضوعة لا بمعنى انها فاعلم موضوعة للعلم
 بالخط اذ الفاعل هو واهب الصور بل بمعنى انها شرطية جزاء من العلم
 السامع بحيث يسمع بحلف المعقول عنها **قوله** ان العلم بالعلم اي السامع لان الوجود
 المذكور لو تم فاعلم بها على ما لا يكفي **قوله** بل انما القرب هو ما لا يخرج
 الى وسط **قوله** انما القرب هو ما لا يخرج الى وسط **قوله** انما القرب هو ما لا يخرج
 والى **قوله** وسواء اظهر اذ لو كان المراد ان اوله فانه قد مر ما ساء اذ
 يصير كماله ما على السند كما يوجب ما ذني ما مل خلاف ما لو كان المراد ان
 ح يكون متعاضداً لبعضه ما بال دليل **قوله** انتهى الى ما لا يكون له لازم لا ينفك
 كل شيء فرض فله لازم قطعاً اما قرب او بعد وعلى القدرين فله بد من
 اللام القرب اما على الاول وطفاً وعلى الثاني ولا في الوسط ان كان
 فرضاً فذاك والا اقتضاج الى وسط وهو يلزم التمسك واصناف العلم بالعلم
 الاول لا كما يحاردها ولا حاص الى وسط بل الى اخره وان سلم الاصل
 انه محتمل انه ليس لازماً فرضاً لانه لا يكون لانها بل عدا مفارقة
 ولا استحالة في ذلك فمدبر على انه كلام على السند من خص نعم كله السند
 مساو له **قوله** اقول وذلك حاصل الكلام انه ان كان المدعى ان العلم
 بالعلم لا يوجب العلم بله رها القرب في الجملة ففهم ان العلم بها يوجب
 العلم بما لا يوجب لها قرب سواء كان اعساراً او عققناً ثم لا يستلزم
 ولا سواه ما ذكره المصنف اذ كل شيء لازم قرب اعساري او غير
 ولا ينبغي ان يكون لازماً بعض مكرهاته فليزمن من العلم بالعلم بالعلم
 غير محتمل ولا محال بل مع استحالة عدم السامع في النار الله في الخافض اذ
 ادرك النفس ان صور العلم بها دفعه سواء في بعضه او
 اعساراً به كما ليدبره مع عدم السامع في العلم عساراً ما مع ان الله
 لا يعف على حد لا يمكن محاورته كما هو ذلك غير ما كنهه فعلك بالعلم
 الصادق وان كان المدعى ان العلم بالعلم لا يوجب العلم بالعلم
 القريب الحقيق اذ لو كان موصفاً لزم العلم بالعلم بالعلم بالعلم

قوله لم يغير معلوما غايته ما في الباب
لا يغير معلوم الوجود ولا يلزم منه
انقضاء العلم مطلقا صح

فيتوجه ما اوردنا **قوله** فلم يغير شي من المتعان لانه لا ينتقي الى
ما لا يكون له لازم ولا الى ما لا يلزمه بعض جزو ما **قوله** لا يلزم الا استدلال
من امتحان الشيخ فعلى هذا لا حاجة الى الجواب عما قيل من ان الممكن رتبة
معلوم وهو من العلم بمعلومه فلا يلزم قصره على العلم بوجوده بل علمه بالعلم بالمعقول
المعاني لا يوجب العلم بمعرفة بل بعلته ما لا بد في الخارج من العلم به ولا حاجة الى ما
صدر به بعضهم حيث قال العلم بالممكن ان يكون محسوسا انما سعاد من العلم
بالعلم والمفصل ان الممكن اما ان يكون محسوسا ما صدر في الحواس الظاهرة
او لا فعلى الاول لا حاجة الى ان يصدق له على وجوده ما يكون معلوما به
وعلى الثاني اذا اردت معرفة وجوده خصوصه فله من العلم بوجوده علمه اذ
العلم بمعلومه لا يقتضي علم بوجوده على الخصوص وكيف كان فانه اذا نظر الى
المتكبر في نفسه فله حرم ما صدر عنه ولا يصدق له علمه وانما يصور به ولو لم
بالعلم فله موقع على العلة الى رتبة **قوله** وفيه نظر حاصل ان ما ذكرتموه
من ان يصدق له انما يستلزم ان يكون المعلوم منه فكما لا يستدل
باللفظ الكلي على السام الكلي وهذا مما لا حاجة له الى الدليل اذ معناه ان
الكلي الذي يعلم من العلم منه معلوم كليا والمدعى مطلق بل الظاهر ان
ما لم يثبت **قوله** على هذا الباب فله في شئ من المخصوص والحق ان المعلوم بما
قد يكون على وجه جزئي **قوله** ودليله ان من سمع من صنف من اشخاص
معلومه ودليله في مسنده في سلسلة الحاشية الى واجب الوجود لما قر
والعلم بالعلم يوجب العلم بالمعقول لما سبق فليعلم من هذا المقدمات
ان يصدق علم الواجب بدار علمه بالاشخاص الربانية من صنف من اشخاص قد
علم بهذه الاشخاص من العلم سمها مع انها ليست فكيف يمكن حزمه والحق ان
من ذكره ويقولون علمه به ما لم يثبت على وجه كلي اي علمه ما به الجزئي
معه وعله بالعلم من الكلية **قوله** وعلم منه اي من ان يصدق النظر في العلم
الى كون المعلوم بالعلم معلوما كليا اي ومن هذا علم ان الصور لا يصل
في العقل من الجزئي الى ارجى اذا في مستعاده من البسب يكون فكيف لان الكلام

نظم

لان الكلام فيه وان الشارح نظر الى قوله يكونها حركة **قوله** يكونها
حركة من ما به هذا على بعد من حذف العقل انه حور الموصوفه لحيث من
الما به ومن العوارض ايضا ومعلوم من الحركة لا يمنع من وقوع
السكون **قوله** فانه لما كان سعة لكل ان العلم به لا يمكن ان الحاشية الماد
يختلف احكامها وسعها حواها وان الكلمات لها اقسام لا يختلف واما
ان يجمع احكامها كذا في موضع ما مل **قوله** اي عن القدر انما قصر
المرور به عما ذكره لاسباب ما يورد من ظن البعض فيما بعد **قوله**
وكل مجرد شئ موصوف في الخارج اي بالسن مادا ولا حركتها ولا افعالها
فهي ولا متعلقها بها على السبب والتميز وما حله الماد والحد ذاتا
وعلقا **قوله** فله للمعقولات اي يجب ان يكون عاقل لنفسه ولكل ما
عنده سواء كان مجردا كليا او حاشيا او ماديا كليا او جزئيا كليا
على وجه كلي **قوله** ان يفعل مع السام واللا يلزم اجتماع القدر
وغيره في جوابه بان المصداق من الصانع لا مان للصورة **قوله**
له تعلق صلا من هذه المقدمات ان كل مجرد يجب ان يعارنه صور
المعقولات في الخارج ولا يمكن ذلك غاير الحيز فيها ولا لحواها في
ما لث صوره اما سماع حلول الحيز في شئ خارجا فعان ان يكون
المقارنه لحواها في الحيز وهو يفعل اما ما وكل من شئ يمكن ان يفعل
اي يفعل اما في ذلك الممكن ان يفعل وانه يجب ايضا ان يكون عاقل
لنفسه فيكون متعلقا للمعقولات كلها **قوله** فلم يكن مجردا اي على الوجه
المفروض **قوله** ان يكون مقعوله في نفسها لجواز ان يكون مقعوله
لغيره في الحيز **قوله** على ميع لكل المقدمه هو صد يفعل مع غيره **قوله** مع
كل حيز وان كان محض العدم لبعضه واللا يلزم المدعى وهو علم
الحيز وجميع ان ساء على الوجه المفصل في الحاشية السابعة **قوله** لا يمكن
عن صحة الحكم اي عن صحة شئ من ذلك الشيخ له او اسفاه عنه في نفس الامر
قوله مقارنه الحاشية لعل من غير عكس اي من غير ان يكون مقارنه حاشيا

الكل ما يفعل

نحو العلم

المحل للمحال وباني الجواهر في جسم مثلاً تفارق العوض معاربه المحل للمحال
 بجو العكس **قرر** ثم ان ما لا يقع ان يفعل عن الشيء قال قلت كل ما
 امسح ابعثه عن الشيء في حدوده ان يكون ما بعثه ايها وجد منها كان
 او حارها فمعه سوب الامور المذكورة يكون لا رمة له في الدنيا بها
 قلنا على قدر سبيلهم ان الثابت في الزمان نفس الماهية اللادرم انتفاء
 بها في الدنيا لا العلم بهذا الكيف والمفهوم سوقف على التماثل في
قرر لكن لا يمكن ان يكون هذا المقارنه لا يعني ان يمنع في الشق الثاني
 سوقف على المقدمه الرابعه فالاولى ترك الرد يدور له فصار على المعنى
 الاول كما سوقفه على الثاني فصار على الفصل المذكور في
 الثاني منه المقدمه والكل دم على قدر سوقفه على وجوده في الفعل
 سوقفه على وجوده من احد الانوار العلم على وجوده وادومه لا ما
 ذكره الشانق **قرر** محسوس ما طواس الظاهر وسبب من هو لا
 فظهر من هذا ان العلم بالماهيه ليس في كونه في الفعل لا يرم سوبها
 له بالمكان حال كونه في الخارج وكذا العكس والمهمه على قدر كونه
 الحاصل فيه نفس الماهيه اصله في الوجود في انفسها وادومها واما
 على القول انه سوقفه **قرر** والجواب عنه ان اعراض حصوله في
 حاصله انه اذا رسم الماهيه الا بالماهيه في الفعل واما ان
 اقدمها ما به ان من حيث هي والكتا ما به من حيث انها حاصله
 في الفعل وشمه فاذ حكم الفعل على الاول ما حكمه في الثاني
 مطابقا لروح وطع لان الماهيه من حيث هي لا خلاف هو الا حسب
 الوجود من ادا كانت ماهيه لها من هذه الماهيه وادوا حكم على الثاني
 ولا يحك المطايع والفصل ان ما بنت للماهيه من حيث هي وادخل
 فيه خصوصه احد الوجودين وهو ما بها ايها وحدب منها وادومها
 وما بنت لها شرط الوجود في رحي حصه وكذا البات لها شرط الوجود
 الذي منع حصه فالحكم الصحيح على ان لسان من حيث هو يكون مطابقا

مطابقا للذهن والخارج وعلى ان نسلنا الخارجى مطابقا وعلى الذهن
 مطابقا للذهن اذا لم يرد من القول لم حكم الفعل منها معنى معاربه المحل للمحال
 في المقدمات الممهده اوله **قرر** ثم ان هذا ما سوجب لو حكم الفعل في المقادير
 من حيث الماهيه ابتداء بدون ملا حظ المقدمات الممهده اوله واما لو كان
 حكمها لا عليها وهو الط **قرر** قلنا **قرر** ثم ان كل ما في العلم دم سوقفه على سوقفه
 وادومه وادومه لا يكون فاصلة مع سوقفه ان بعض علمه من الواجب عند
 حصوله وان لم يكن هناك ما **قرر** لان معنى هذه السطره وسبب قوله وان
 بنى موجودا على استعداد الماده **قرر** في الامور العامه حيث بان في حيث
 الحدود ان حدوث الحادث سوقف على استعداد الماده وادومها ان
 بعض ما يمكن للمحد لسن حاصله بالعلم فصوله كذا سوقف على استعداد الماده
 لا ذكرنا ولا بد ان يكون له معنى سلك الماده بحيث يكون استعدادا سافضا
 بنى علمه ولا يكون محذوره **قرر** ثم قال وان كان الجواب محصل ما ذكره البعض في
 الجواب ان العلم حكم بالماهيه فان بطوار معاربه المعقول ب الجود معاربه احد
 الخلقين للآخر في الفعل من حيث الماهيه فحكم لذل الخوازمطلق المقارنه المكو
 في افراد ما به ايضا كذا حكم ما على ذلك بطوار مطابق المعاربه في الخارج
 ولا يمكن معاربه سوى فرد واحد فتيقن وجود ما به وليس في كل مة ان
 العلم حكم بمعاربه للمحد من حيث ماهيه معاربه المحل للمحال ابتداء
 حتى توفه علمه ما ذكره الشانق **قرر** في شاعره في بعد الشعور
 الطمايع العنبره والصور المعده والنفس الساسه والاعتداله في
 النفس العنبره في البوصف العنبره الحواسه فقط ولوم بعد الشعور
 ان ذرحت النفوس الساسه ايضا **قرر** والخلق ملكه قال في سرح المخلص
 والعرفه من اصل العدره فان لان العدره حاصله لان يقع بها
 على الوجود المذكور وليس الخلق كذا **قرر** في ادراك ذات الملائم المعتر
 في الذن كل واحد من ادراكه والنيل ولا يفي احدتها ولذا عرفنا
 الشانق ما بها ادراكه ونيل لما سوكا ل وير ما لعاس الى المدرك ففرض

تحتاج

الفرض
 الخلق
 الله

اور المعولات العشرة احوالها
السود والحر والبرق والرياح

الشارح رحمه الله ان ينسب الى اعيانها واشتغال عما ان عليها ولا
عن بصفت **قوله** والهي حاله او ملكه بدل في هذا النوع من الحيوان
ما سيرا وصحة السامات اذا جعل من دوابة النفس وقد عرفنا الشئ
في قاطيعه ما من مطلق الشفاء بانها او ملكه في الجسم الحيواني بعدد
وله سدرج في صحة السامات وفي موضع من القانون عرفها ما بها هيئة
بها يكون يدان ان هناك في وزاجه وركبه حيث يصدر اء فخصه
مدان ان هناك **قوله** فالجذب والاهتم والاه دورا والوكه المثلان ان
الوكه ان له فعال الطسعة وان يتران له فعال النفسانية **قوله**
اسرف من غير الراسية والوكه في الرضن بالعكس ولهذا صنف الكلام
الهي **قوله** تعرف الهي بالسلامة وكذا تعرف الرضن بعدم السلامة
اذما مترا فان اها وفي حكمها **قوله** قد حل البب البدني اي يدخلها
موت في البدن من سبب الهي فان لها سببا بدنيا وكذا نقول في الرضن فان
له سببا ايضا في البدن **قوله** وهما اركان بل ثلثة احوالها كون ملك
الكه عرملها للبدن وهو من باب المضاف **قوله** وهو اما مقدار او
او عدد او اما المقدار فكصوره اللسان كبير او صغير والعدد كزيادة
اصبح او نقصا والوضع كعدم امكن ان يكون الاصبهان في اوردته الاخر
والشكل فان يصير اصبح **قوله** ملائم اي على ما ينبغي وهو مقابل
لسواء المزاج والباقيان عالمان للارضين **قوله** بالطرس الذي ترفيع
الا فعال الملايم لا فعال انه عدم بل فعال اء من مقوله المضاف **قوله** وفي
لا حوز جعل الرضن وله حوز ايضا جعل الحال والملكه صنفا لها **قوله** اصيب
عن الا اول اجاب في شرح المحقق عن هذا ان الملكة والحال لما ونا في
الما منه واصلها في العوارض لم يكن الشكل في ادرج الهي تحت احد هما
شكلا في ما يتماثل في بعض عوارضها وذلك لا يفر لان بعد الكلام وكذا
الهي كنهه نفسا به راسية كما ب اوزا لم يصدر عنها الا فعال عن الموضوع
وصف السلامة وما ذكره الشارح هو الجواب العام الشامل لجميع موارد

موارد الشبهة ومقتضى ان حكمه او هناك لتقسم بسبب انقسام المجرى والى
فسمان سدرج كل منهما في شئ لا سدرج في اء عر موفي قوة معرفتين لا
لشك الما في المقام قبل والاضابط في الفوق انه ان كان هناك قد ر
مشرك هو للمقسم وان فليس كذلك **قوله** والجنس هو القدر المشترك
جواب عن ان عر اء ان قول بالعدا له الما **قوله** وانما وصف الهي
بالمع العام المحقق فان فصل لم لم يصدر على الكيفية النفسانية الشاعل
لها من عر ان يكون هناك مردد فلما هي نسبة على ان تقسام الذي رجا
لا يتبين له بدوه **قوله** مبداء فاعلى لسلامة ان فعال له لنفسها كما **قوله**
معناه ان الهي لا يحل ان طار الكلام السامات في معنى ان نقول معناه
ان الهي على كون الفعل سلما من اصل الموضوع ثم يورد التثنية على
الوجه المناسب ثم يقول في مصدر رعتها انه يصدر منها سلامة في فعال مني
احل موضوعا وسه وقد اجاب في شرح المحقق بان المبداء هو لا فعال
هو الموضوع في الملكة والحالة وحدود ان فعال عن الموضوع بوصف السلامة
مضاف الى الملكة والحالة والذكي كذا في ان الصا ور عن الموضوع في الفاعل
عن الملكة والحالة **قوله** كما ان المارة على القصور النوعية التي لنا رعد كمالها
ونفس الكهنة عدا لها لانها المسخنة لها دتها او لا يتوسطها لى عدا اء عديم
قوله والقوى الحركية وكذا الحركى عشاره موادها التي هي العضلات
قوله الا واصل المفردة ملكه وان واصل الحركة في لسل المركب من وجه البره
والهي المحصورة حكمها حكم اء **قوله** وله ملكي السطو ل في ذلك بان الرضن
هل هو نفس سوا المزاج او ما يبع له وكذا في عر **قوله** وهو لا يحلو عن نظر اء حوله
بعض المعولات تحت بعض صوب صم امور كسره ينغ على عدم تداعها **قوله**
لانج وحوله وله يصح جعل الحال او الملكة صنفا لها هو المنظور **قوله** من
صنفه فارج او لم اطلق عليه المزاج اذ هو مزاج عر **قوله** موضع يحصل
اي في الطسعي **قوله** ان سر قليلا الى ما وقع اساره الى معانيها لحسب
الحقيق **قوله** وادرا عدم والصورة اي الملكة **قوله** قال معانيها اي ذكر

مع النقص والعدم والملك **قوله** عدم كمال ما قبل ما عاين عن الشيء ذي الكمال
 وهو الشيء مطهر وفتح موضع المصنف **قوله** وإذا تحقق حاصل الكلام إلى
 النقصان لا واسطه بينهما بحسب نفس الأمر مطلقا وأما العدم والملك
 فله واسطه بينهما بعد وجود الموضوع المحرر استعدادا للملك إذ عند
 عدمه يجوز الواسطه لعدم صدقهما **قوله** حسن أو موضوع وفي الحقيقة ذلك
 الجنس هو الموضوع إذ شأن الجنس إلا بضاف شيء هذا العدم عدمه
قوله إلى الوجود ذي الواقع **قوله** بالعدم والملك أي بالعدم إلى الوجود
قوله صدور جميع الأفعال إلى الحيوانية الروح المولدة في القلب
 له قوة قائمة به تسمى بها إلى الأعضاء فبذلك القوة هذه القوة من عمل
 الأفعال الحيوانية لصدورها بالقوة الطوانية **قوله** قال الشرايط أن
 أشار إلى ضابط يعلم بها وجود الواسطه بين الأمرين المتطابقين
 وعدوها **قوله** وأما معتبر في الأصناف **قوله** فتكون الواسطه أي في صورتها
 الطوانية إلى العدم أي إلى السعافه **قوله** واسطه فليطه خلاف العار **قوله**
 ومن استعداد **قوله** أي في كل وقت ومن غير استعداد فقول الجرح واقع
 بال المعطوف والمطوف **قوله** علم أن السبب المعد لما يوصف له من المعد
 لا يمكن تعلم أن لوجوده في عالمنا هذا جديا عام فيفيض وإن
 فيضه إنما يخص سبب يخص قبول المواد وإذا كان كذلك وجب علينا أن
 نعرف أن سبب المعد لوجوده هذه الكيفيات النفسانية فنقول اتفق الحكماء
 ومن طلبا على أن الروح والغم والخوف والغضب تابعة للأفعال الخاصة
 بالروح الذي في القلب فالبحث عما عن السبب المعد لا يصلح الفرج أو على السبب
 لا شئنا وما عن الأسباب الفاعلة فالسبب المعد لا يصلح كونه حاصلا الذي هو
 الروح الحيواني إلى آخر ما ذكره الشارح هكذا في شرح المخلص وكان
 جعل تخيل الكمال سببا فاعليا بما إذا ذل الكلام فبفتح أن الفاعل
 هو الجداء الفاضل وما عداه شرايط أو معدلات إلى غير ذلك الموضوع
 أن لم يجعل دافلا 2 الشرايط **قوله** معتبر بالحرارة أي سبب الحرارة

الأمرين **قوله** واف منه في البداية وسوا القلب **قوله** وأما غلط كمال السوامين
 وأما رقة كما يكون للنساء وأما كدور كمال السواد وبن الصفا
قوله وأما سببه الفاعل على عار، شبح المحض هكذا وأما سبب
 الفاعل له هي نباتات نفسانية وأصل فعلها تخيل الكمال والخيال أما الفاعل
 أو العدم، ويندرج فيها أي في هذه الأسباب الأساسية بالمحسوسات
 أي فعلها هذا يمكن أن يكون الصبر في قول الشارح فيها راجعا إلى الأسباب
 التي بدل عليها لفظ السبب ليتوافقا ورجوعه إلى القدر، هو أنظر لكن
 اندرج الاسباس والذكر يحتمل احتياج إلى التامل ورجوع السبب إليها
قوله والحرارة وموالم نفساني فالجزء إحص من العلم أذ هو محسوس
 بعد المحبوب **قوله** لتوفقه على المنطق قال الأمام وعلي هذا التقدير
 طهارة الذي يقال أن كل قوس في أعظم من وبرا كلام عازي على
 سبل التخييل التي ذنب **قوله** تواسط استداره السطح الحاصل بسبب ان
 الجسم لانه لم يعرف وضع الجسم امسح ان يعرف وضع السطح **قوله** أذ هو الذي
 ينطبق وقد عرف مانه الخط الذي يكون النقطه المعروضة عليه في سمته ووجه
 أي لا يكون بعضها ارتفاع وبعضها انخفاض ومانه الخط الذي إذا انشئت نهايتا
 وقيل لا يعرف وضعه تعريفات نفس **قوله** مع اصابع المنطق أذ هو ينطبق
 إحدى الروايات المتشابهة المذكورة بأن على أن يرى بدم انطباع اصابع الأيدي
 على اصابع الناحية صوره عدم أن نظا في منها حسب انطباع ماس
 الاصابع ويوجد مع اصابع أن منطق المستقيم حال استقامته على المتدبر
 حال مستدركه **قوله** أهد في الخط المعجم المتماثلين الطرفان وله سات
 الدائرة وجه أقرب هو الالشكل الطبعي للسطح هو الكره، وينقسم من قطع
 الكره بالسطح المتوازي الدائرة صوره أن كل قطوع منها هو صوره سطح مستوي
 محطه خط مستقيم قال الأمام الروح المذكور في الكتاب إنما هم لو يدرين
 على أمكن أن بقا اهد في الخط المعجم مع صوره الطرف **قوله** الاسطوا
 المستدركه وان كان السطح قائم الزوايا كما في الاسطوانه قائم أي يكون سهمها

يعني إذا قتل وأدبر كما يدرك المحرر
 لا يتغير وضعه

عودا على قاعدتها وان كانت خارجة **قوله** في الدائرة والكرو فان الخط
بالدائرة صط واحد ممدود والكرو سطح واحد ممدود وقوله اذا طر
الطرف بأكمل كون الدائرة محيطا صط واحد ممدود والخط محيطا صط واحد
صودا اوله صودا المحيط **قوله** من معوله الكرم قال ان مام والتحق ان كان
الطرح صفة من سطح واحد وادرسه في ارضه بها وبنية احاطة
ملك الاضلاع بذلك السطح الى قبي السطح وملك الله معاير السطح والاضلاع
لا محالة ولا شك انها لمسا من معوله الكرم من معوله الكرم فصف هذا
الله وانه من الحكماء والشيخ على انها من الكيف وعند ثابت بن قز
من الوصف **قوله** وهو منقوص من السطح والجواب انه لا يحدث من اتصال
الخطين سطح فيصدق عليه التعريف بل السطحان اللذان هما طر
سطح واحد على الاقوى حيث يتحدان في الوضع ويصيران في حكم عطة
واحد لانها متحدان في نفس من حرا وتطلق وتوجد عطة بالتحال
قال طاب المذکور حادث من اتصال السطحين السويين لا ما نقول
اتصال الخطين بطرفيهما وذلك هو اتصالهما على الاقوى كما ذكرنا
ان اتصالهما حادث من اتصالهما بل هو هو **قوله** لا ياتى بطلانها
او رد لفظه فبناء على ما ذكرنا في شرح المخصص من ان القاء سطح بضعف
وهو واحد والحادة اذ كانت نصف فاه فاهها سطح ايضا بالضعف
فمن واحد والمعرفة فاهها سطح بالضعف بل سعي من ضعفها راوم
حاده من الحاد من احد الخطين المحيطين بها وملك الحادة حاز
ان يكون اقل من نصف فاهها او اكثر وعلى هذه المعنى من حصول ضعفها
اما حرا واحد او اكثر الراوم المعرفة وعلى هذا لا يلزم بطلان المعرفة
بالضعف اصلا ولا ابطال الحادة على بعد كونها اصلا واكبر من ضعف
فاهها ولا يمكن ان يحاط به بان المدعى انها سطح بالضعف لا انها سطح
بالضعف جميعا احرارها ولا حركتها في نصف المعرفة والى ذلك على
ما ذكرتم من التعريف ونكسها ذلك في الزمان لان الحكم لا يبطل شيء منه

في الدائرة

اصلا بالضعف لا ما يقول لام ان الحركتها في الحادة قال الحادة
اذا ضعف لا يبطل منها شيء بل سعي مع سعي اخر م اذا ضعف ما ساء
ما لسا حاران كون الحادة الى سعي من ضعف المعرفة هي التي ضعف
اولا وعند تمام هذا الاحتمال لا يتم ما ذكره **قوله** قال والجواب الدافع
لهذا ان شكك ان يقال لقا له من الحكم فكذا مطلق الراوم اذ لو
كان الراوم مطلقا منذ رجحت الحكم كان القاء المذموم فيها منذ
بسته ايضا وليس كذلك **قوله** لا ياتى بطلانها من سعي فاهها لان
مفصلا فلا شك انه لا سطح بالضعف بل حصل شيء مع شيء ولا محالة لا
ان شرط المذکور وكذا ان كان متصلا عرفا او متصلا فاهها
مختصا في الخط والسطح والجسم ولا شيء من ذوات هذه الا هو
حيث سطح بالضعف ويكون مسروطا كما ذكرنا بل لا بد من اعتبار
اخر معها في نفس هذه الحادثة فالزائل بالضعف والمشتروط بالذکور
هو ذلك والراوم اذ لو وسوسط يكون الجوع ولا شيء منها من معوله
الحكم وان كان الالى وكما منه ومن غيره **قوله** وهو فاهها فاهها
مشتروطا ما ذكرنا ورح كوز بطلانها بالضعف لا بطلان الشرط المذكور
قوله وما كان كذلك لا يكون في الذات قال في شرح المخصص واعلم ان
حققة الراوم المسطح ايضا ملتبس من السطح والخطان المتماثلان على حد
واحد مشترك بينهما وبه احاط ذلك الخطان بذلك السطح اما السطح
والخطان فله شك انها من معوله الحكم واما به الا حاط فاعول كذا
كما في الشكل مع انها من الوضع عند ما سعي ومن الكيف عند الشيخ
قوله وعلى المعروف ان الخط والسطح على المعروف من صحت موضوعها
لا من صحت داه مع قطع النظر عن الووص لا يقال في الووص منه ولا
المشهورى لا ما نقول العارض ما حوز منها بطريق الووص لا الحادة
وهناك ما نكس قال قلت الاب نوالذات المصنعة لا الاله لا الذات
والا يوه معا والام يصدق عليه الحيوان قلت المصنوع المشهورى هو

معلوم ان لا يصدق عليه والى بوجه داخل في المعلوم وان في بنت
حارصا صدق عليه والى فصل ان الاله هو ملك يطلق عليها المصداق
الاله بها نفس مفهوم بل لا ينفرد من افراد. فله مفهوم كلي يصدق على
هذه الضافات واذا اخرجت الاله هو مع الذات المصغرة لها مطلقة
او معصية وحصل مفهوم من كل على الاله هو المطلقه وعان ما زانه لفظ الاله
اطلق المضاف عليه لانه مفهوم بل لا ينفرد من افراد مفهوم فله معنى كلي
سالم لهذا المفهومات الختم على الضافات المصغرة ثم اذا اخرجت معروفات الاله
على الاطلاق من حيث هي معروفات وعان لفظ ما زانه حصل له مفهوم ثالث
مستعمل على المعروف والعارض على الاطلاق لا يصدق على الاله هو. وله على مفهوم
الابن بل على الاب المصغرة بها من حيث اربا مصغرة فكما ان مفهوم الاب مع
ركبه مع العارض والمفروض لا يصدق الا على المعروف من حيث هو مفروض
فكذلك المفهوم الثالث المضاف وان كان وكما من العارض والمفروض على
الاطلاق لا يصدق الا على المعروف من حيث هو مفروض فلفظ المضاف
له مفومات ثلثة احدى يصدق على الضافات وما بها على مفومات مركبة
منها ومن المعروفات وما بها على المعروفات من حيث انها مفروضات
وهذا هو الحال والصدق ان شئنا **قوله** قال الارب لا رتبة للسوء وانعكس
قوله وما حاصله ان الزمان المصغرة والمباخر **قوله** مقروناتها الحقوق
الحاصل ووجد ان مع المعروف واحد وهو ملك في الاله **قوله** قال
الراسه اصابه عارصه لعنونا ولا نؤمن ان الراس ادا صار معيننا
مستحيما يكون الاله عارصه له اعز الراسه انما كذا لان الراسه
المباخر الى المعان لا يستحي لا سيما لان يكون هذه الراسه او ملك
كما يقول سواد زندقان المضاف الاله اعز زندقان لان معنا كذا
السواد المضاف الاله الى المعان لم يستحي اذ لا يهابم والاحتمال
بعد باقية وبالجمله المضاف الى المستحي لا يصح مستحيما بل هذه الاله
بل هو على حسب المعلوم وان كان في مختص في الوافع بهذا ذكر

هذا اذا حصل الراس دون الراسه واما اذا حصلت الراسه فله شئ
يحصل الراس او الجمله دخل في شخص الطال فله بعد العمل الجمله المستحي
لم يستحي عنده الاله عارصه له فله وحصل الاله عارصه التي في الجانب الآخر
مع الجمله **قوله** وحصل موضوعها اي في جانب لا يقع يحصلها اي يحصل موضوع
في جانب اخر **قوله** ومنها ما هو مختلف اي يكون كل منها نوعا اخر **قوله** قال
قال القرب معقول بالعلم من الى قرب اخر من عرض له الزمان. ولا يتوهم
ان القرب مصداق للبعد لان القرب من الضافات المصغرة فلكل
من العلمان اصابه الى القرب القرب وكذا كل من البعد من الضافه
الى القرب ما بعد فله قرب مصداق لما ليس ما قرب له بعد وبعده
مصداق لما ليس ما بعد فله ما لان اللام الا اذا جعل الاله بعد بعينه
ما ليس اقرب روبرق قرب مع ما ليس ابعده فكونان مصداقان وفي
المقام ذكره قد مر وعلمك ما لما مل في ما في **قوله** قاله عوي واذا
اذا كان في الجمله كسوة وان عارصه عن الملك **قوله** والمقدم على غيره اورد
مباحث المضاف بذكر اقسام المصغرة لانه من جهة افراد. في الاله هو
الى صيرته بعد **قوله** اما بالزمان قال في شرح الملخص وسو على قسمين
احدهما ان يعبره كماله الى الزمان الماضي والمقدم الزمان في هذا
الان عباد موكل ما كان ابعده عن الان والماضي ان يعبره كل بالنفس
الى الزمان المستعمل والمقدم الزمان في هذا ان عباد موكل ما كان
اقرب الى الان **قوله** واما القاصد المصغرة فانه يعكس وكذلك القسم الى
من الراسه راجع الى الزمان في هذا الوجه **قوله** وهذا اعم من ان يكون الزمان
او غير زمان فان كانا غير زمانين فان معنى المصغرة ما سلف من قوع
المصغرة في زمان سابق على زمان وقوعه المصغرة وان كان زمان
فلما كان ان يكون كذلك وان كان للزمان زمانان اقوان وينقل
الكلام اليها فليكن ان يكون هناك ارحمة عرصه له حرة واحده
بل قرات عرمتا منه كل واحد منها محيط بالقرود ذلك في بالقرود بل

معناه ان المتقدم دخل في الوجود فعل المبدأ والحاصل ان عودته
 في الزمان لها ولها ولفظها هو سطرها ولذلك سمي السؤال اليها والليزج
قوله بالمتقدم الى متداه محذور فان المبدأ عالم يكن شاملا لما كان
 العقل الثاني متقدما على الثالث بالمتقدم الى الاول فان هذا تقدم
 وان كان متقدما بالذات ايضا **قوله** اقرب من الاقرب سواء كان الرب
 بعد ذلك المبدأ طبعيا كما لم يتب الواقع بالاطبع بين الوجودات
 او وضعيا كما في الصفقة **قوله** لا بها ورتا بل هي متقدمة على الزمان
 والزمان في ما يكون كصرف الافلاك ويكون له شرطان الزمان فان
 الجسم من حيث انه جسم ليس زمانيا بل من حيث انه محوول وليس المحوول
قوله كما هو في علم واحد وكعلتي معاول واحد نوعي كما لنا في الشعاع
 بالمتقدم الى الحارة النوعية او معاول من شخصاتي كما بالناس الى الحارة
 الصادرة من عندها **قوله** كالصفقة والنصف والافلاك في المثال ما ذكره في شرح
 المخلص من عدم من صفات علمها **قوله** كما علم عند عالم وكما علم كل
 منها جميع ما علمه الا **قوله** سواء كما ما متعاقبان ولا بد من اسرها كما في ذاتي
 في جسمي او عيني في لقام صفاتي او في الشخص من **قوله** وصف سطر اي
 اعتباري عر موحد في الخارج سواء كان سوا او سلسا **قوله** لو كان التقين
 سواء فانه لو كان عدما لم يحج الى علم وقد تعال التقين على بعد كونه
 عدما لا يحل ان يكون ما سله بحث يكون هو متصفا به او فعل الثاني
 لا يكون هو متصفا به وروا فعل اول والتقين وان لم يحج الى علم في
 شوه في نفسه لكنه خارج اليها في سوره له مروه انه ليس بواجب والحاصل
 ان العدما ليس لها وجود في نفسها فله عام لها الى علم وجود لكنها
 قد يكون ما سله للعلم وكل حاز قطع لا ان الوجود لا يكون **قوله**
 بالعدم وروح لا بد من علم لذلك ان يصاف لا بان يجعل اتصافا ولا
 موحد ابل بان يجعل العلم موحد في موصوفه بدكن العدى كما قبل في
 الوجود والشه على ذلك مشهوره وانما لا يكون له وقد يجب بان

قوله صفة منه او المتقدم
 ص

المثال الرابع في اثبات واجب الوجود
 لذاته وصفاته

في الزمان

ان الوجود لا عرض الا للزمان من حيث هو معان لا للمطلق على الإطلاق
 وابها ما اذا عرض للواجب معان ذاته على ذاته وصفته يكون في
 وجوده محضا الى ذلك الزمان بناء على ما ذكر في دفع النع ولا بد من
 التماثل في المنع عنه دفعه بل هو ضروري ام لا اذ لم يبرهن **قوله**
 والواجب لذاته ليس بغير وجوده ان الطور يصير مادا الوجود على
 الماهية وفي الواجب ليس كذلك قال في شرح المحقق لفظ الجوهر تعالى
 بالاشارة الى اللطفي على معان اربعة الاول الوجود الفاعل عن المحل والواجب
 هو بهذا المعنى الثاني الماهية التي اذا وجدت في ان موضوع وهذا
 يصير مادا الوجود على الماهية والشيء ذهاب الى ان وجوده يقع عن
 ذاته فله مطلق الجوهر عليه والامام الى ان وجوده راد عنها وله الثالث
 العالم للصفقة والكمياء المعنوي ان مع ليس هو بهذا المعنى بناء على
 استعماله في الصفات بذاته مع الرابع الشيء الذي يعاقب عليه الصفات
 والكمياء على امساع يعاقب الصفات على ذات الواجب هذا الحال
 ما فصل هناك وقد يطلق الجوهر على الذات والصفقة والصفقة في سائر
 الواجب **قوله** وعلم الوجود سواء كانت ظلمات او حركات قال الامام
 عام ولا يلزم من العلم بالشيء المتعبر ان يكون علمه بحسب سطره او علم
 به وبأحواله من حيث يعرفها الزمان مضمنا وحالا واسعا لا ولا
 فيه عقلا لعدم ان ذراجه تحت تصرف الزمان وان كان مشكلا في التوهم
 فكذلك حقيقة بعضهم وسوكلهم حسن يندفع به القصد على هذا الدليل
 اذ اقم على علمه ككلمات ما رتبات ويصنع الاشكال عليه بلزوم التعبر
 في ذاته مع اذا جرى على عوومه فيها **قوله** بذاته اي بسبب علمه بذاته **قوله**
 عند اربيطه هو علمه بذاته فان العلم بالعلم يستلزم العلم بالمعاول
 سواء كانت بواسطة او لا على مذهب الكيمياء فان العلم بذاته التي هي
 علم ذاته للمعاول الاول صفته العلم به كما بعدم علم الجوهر على نفسه لطلول
 الثاني فيلزم العلم به ايضا وهكذا الى آخر المعاول لا في فعله مع بذاته

كبره هو العلم

لشخصه

بعض العلم لمجوع الموجودات اجمالا فاذا فصل ما فيه امتار بعضها
عن بعض وصارت مفصلة هو كما ترست يكون مبداء لتعاضيل امور
معدود فيكم ان دانه تع مبداء لخصوصيات الاشياء وتعاضلها كدليل على
بداهه مبداء للعلوم بالاشياء وتعاضلها وقد عرف اعراض الحق على
ذلك فيما تقدم ونظرة ما يقال في بعض العلم بالماضي العلم ما عراها اجمالا
وكونه مبداء لتعاضيلها **قوله** في دانه صفة بل صفة عان دانه **قوله** على ارجح
افسام وم الحرام ان يقال الفقه اما عدمه او وجوده فالاولى هي السنة والاما
اما اصافه او غير اصافه والاما ان يعلم اصافه او لا **قوله** لا يفارق كل
وكب هو وجوده عرف فانه التقيد بالوجود فيما سبق من كلام الشارع
قوله وقع وجود الحاوي ليس له وجود بل امكان اذ يقال لا مصادف قطعا ولا
لزم كون ما هو موجود الا ان ممسعا فليعلم انه بعبارة واذ ان كان حاله الحوي
في ربه ووجود الحاوي ووجوده ان كان له ربه الى طرفي الوجود والعدم
سواء فكون له مع وجود الحاوي امكان العدم قال قلت الامكان لازم
للحوي لا يمكن عنه بحال على تقدير ان لا يكون الحاوي على الحوي بل يكون عليه
او اقرب للحاوي الوجود ووجود ووجود مع وجوده امكان عدم
الحوي بالذات وان كان له اصابع حسب العرادة صافا، صافا وانه يلزم
امكان الحلاء فالله لعل مفوض فنقول كما ان الوجود والامكان في الوجود
مفوض للنسبة بالنسبة الى وجوده في نفسه كذلك يوصف بالعلم الى وجوده
غيره فالجميع في نفسه جاز ان يجب وجوده او يمكن مع غيره اذ ان كان ذلك الغير
ممسعا في نفسه لا ان كان واصفا او ممكنا في نفسه والامكان في نفسه جاز ان يكون
واحد الوجود مع غيره وجميع الوجود او يمكن الوجود معه والواحد في نفسه
ما زان يكون واحد الوجود مع غيره او يمكن الوجود معه وهاذا هو الصواب
يكون متمنع الوجود مع غيره اذ ان كان ذلك الغير ممسعا في نفسه اذ عرفت
هذا فان لم يصح لامكان الحلاء ليس هو امكان عدم الحوي في نفسه فانه لو
وقع عدم الحوي وهو دليلا في لم يلزم وجود الحلاء، ووه امكان في طرفي

قوله ليس له وجود
المحدود وجوده

قطر من ان ولي ان لا يلزم من امكانه ان لا يلزم له امكان عدمه
مع فانه وجود الحلاء وعدم الحوي مع وجود الحاوي صفة زمان فانه
فعلى تقدير ان يكون الحاوي عليه لا يكون للحوي وجوب وجوده مع
في ربه ووجوده فان وجوب وجود المعول مع العلم بما صرح في وجوب
وجوده في نفسه وظأنه ليس جميع الوجود معه وان لم يوجد معه
بل له امكان وجوده وعدمه مع ويلزمه امكان الحلاء، مع ذلك يكون
ممسعا في نفسه لما قد عرفت ان الجميع في نفسه لا يكون يمكن الوجود مع
الامكان في نفسه بل يقول اذ لم يكن واحد الوجود معه في ربه ووجوده
فاما ان يكون يمكن الوجود معه او متمنع الوجود معه فعلى الاول يلزم
امكان الحلاء، وعلى الثاني يلزم وجوب الحلاء، وعلى تقدير عدم العلم
ما زان يكون واحد الوجود معه في ربه ووجوده، ووه امكان الحلاء
قوله فالحلاء يمكن اي في نفسه ان الجميع لا يكون مع شيء غير محال **قوله**
والفعل الذي اي الفعل الثاني **قوله** فانها معية صفا صفة له بما عليه
علم واحد، ووه ربطها بحبها **قوله** مع المناقراي عن شيء **قوله** ان يكون
مناقرا اي عن ذلك الشيء **قوله** لو فوجد العلم على المعول فالعلم
وهو عدم الحلاء، مع المناقرا الذي هو الحوي عن الشيء الذي هو الحاوي
بما صرح في ذلك الشيء **قوله** فليعلم الحلاء مع الحاوي لو كان لعدم الحاوي على
الحوي ما لزم ان يصح لزوم وقوع الحلاء، مع الحاوي وليس كذلك بل العدم
بالعلم والعدم على احد الحلاء زمان بالعلم لو وجب ان يكون مقبدا
على ان قدر بالعلم للعدم في العرض المذكور لعدم الحاوي على عدم الحلاء
بالعلم فيكون عدم الحلاء، معلول لوجود الحاوي وكل معلول فانه لا
يكون واصفا في نفسه بل ممكنا لعدم الحلاء، يمكن في نفسه لا واحد يلزم
اما امكان الحلاء، في نفسه او وجوده وسم من سنده ان لكن الشك في انما
وجوده يكون على احد الحلاء زمان على ذلك طرفه بد منها من زياده **قوله**
والصواب ان يقول اي صاحب الحق ان شيء **قوله** غير مقدم للعلم الحلاء

قوله ان يكون له مبدأ اي مغاير لغيره من جسام **قوله** نفس هو كذا اي بالذات
قوله لا بها حركة فقط وذكر ان الحركة في ذاتها ما دلت على غير ما هي وسئل الله
قوله لا يمكن ان يكون له دفعه هذا على تقدير ان يكون المطدانا واحدا
 طوفا اذا كان ذوات متعددا لا يكون حصولها الا على سبيل التعاقب
 فله **قوله** ما راداه فله تصور بها قوة اي نصف سلك من راداه وهو **قوله** شبه
 معنونه سواء كان داما او صفة **قوله** كان الطلب له في ذاته واحد اسوة علمه
 ما ذكره بعد من صوابه في الطرق **قوله** ان المذهب حكيم اه كذا في ان
 هذا الكلام صطفي قد شبه الشارح على مثل مما مضى **قوله** وان كان في ذاته
 عطف على قوله ان من جسام **قوله** وهو **قوله** ان بعد ان في ام الحكم فان
 له الجمع وان كان ذلك مستعدا بالنسبة الى امر محدد **قوله** لا يساعدها حصولها
 لغرضه وادام لم يكن حصولها لغرضه لم يكن كما في ذلك الغرض لا يكون مطلوبه له اذ
 الخط لا يكون في المعنى الا ما هو كمال للطلب **قوله** لو ان كان يكون الخط
 اليها محتملا بان يكون لكل فكل وضع مخصوص في الحركة فكل الى الخط **قوله**
قوله ان مدخله راداه حاصله فله المعنى انه ابطال كون الخط اسوة ما
 واسببه انه امر كلي ثم ذكر شيئا اخر مما اصاب الخرد والما في المسئلة
 وابطل الا ولصانع سوب الما في طوحي ان راداه من الخرد المشبهه اذ
 هو غير النفس وسلم معدما به على هذا التعديل لم يكن المشبهه مجردا غير
 النفس بل ارتباب وما ذكره الشارح هو راجع الى منع المعدمات على هذا
 التعديل كما يظهر ما دلت على ما حل فله سوجه على صاحب الخواش **قوله** وما به
 سلف من انه لو كان له كذا لزم الشك **قوله** ما حد هذا الا اعتبارات
 وكان المعنى لم يحسن له ما فتنه وخارج الى الجواب ما هو خطابه **قوله**
 ومن الواجب ان جعل الالف شرف على الالف شرف وعلى هذا التماس جعلوا
 الما به على النفس دون الالف على ان اذا لم يكن عارض للما به في
 اشرف والنفس اشرف من الفلك في نها مجرد **قوله** دخل ما في حصول
 المقبول ان اراد في وجوده كما هو اللف بلزم ان يكون لهسوى مدخل في

في وجود الصور مع ان الالف صليح من جهتها ايضا في الوجود فيلزم الدور
 وان اراد حصوله من حيث مستحق معان بلزم احتياج الصور
 الى السوى في السخص ولا تمزوجه وقد دفع الدور اما بان
 السوى اليها في البقاء في الوجود او بان مدخلتها في وجود الصور
 بحسب الماهية في الوجود **قوله** او اقلها عند من يرغم ان كل واحد من
 الثوابت في فلك او لغيرها فله **قوله** وعلمه الكيفية مدور الكثرة
 ليدفع مدخل ما يورد على مدبرهم من ان كل شئ من كذا ان يكون كما
 على ذلك صرحا فان القوى البشرية لا ينفك عن حصول الوجود لا بطريق
 المول من المبدأ الا ولرب وهدى الى معلولاته ولا بطريق من رها
 من المعلول الى الكيف ونعم في عالم القوة معجون في العلق في البنية
 ومبتلون بشوا على القوى الجسمية فله يحصل سرهم الى شروق من نور
 من لم لو فرض من وجهي الخرد عنها والتوجه اليها فله سلك ان حط او
 من بعد صاحب الخرد والحيث والبرهان لكنه لا يصل الى اسرار المكنون
 ودقائق الحروب بل لا يعلم ذلك ان الله مع والملاك كالمقربون **قوله**
 لا تهاجرت عن الصور النوعية ولذلك اسدل بها على الصور النوعية هذا
 اذا حمل القوى على الخواص كالكميات والصور على النوعية ولو حمل الصور
 على الجسمية والقوى على الصور النوعية فله سوجه علمه به كمن في شبح ترك
 جميع الصور **قوله** انواع الجسام من الكميات في المعادلات والنباتات
 والحيوانات **قوله** اما ان يكون كثره في المقومات ورجا فله سلك
 الكثرة الحاصلة في المعلول الاول اما ان يكون امور او جودة او
 اعساره لا وجود لها في الخارج فعلى القول بلزم ان يكون الصاد
 عن المبدأ الاول اكثر من واحد لا نه ليست وارجح هذا ولا صادرة
 عن المعلول الاول وان لم يكن في مرتبة الاولى وعلى التماس ان لم يكن
 ان يكون للما اعتبارات مدخل في الوجود فله بعد عن المعلول الاول
 امور متكررة بهذا الاعسار وان جار في المبدأ الاول كثره

قوله لا يفسد الا في صورته
 عن عدم ظهوره على الكثرة
 في التصرف كفتح القيد للتقريب
 في الآيات

اعبار به ايضا فليصد عنه الشك كثر بحسب الجهات الاعتبارية وتعل
هذا المقدم احسن وحاصل الجواب ان اعتبار المتعلق بد
الواجب في انما هي امور اضافية وسلبه مقيمه الى العرف في حيزه الجاد
المعول به ولان غير اضافية ذنبها ولا حارها فليس في هذا الم
سلوب ولا اضافات فليكن ان يصد عنه بحسبها شي فان قلت بعد
وجود المعول الاول فلو اوجب بالسمه ايضا او سلب فليصد
عنه الثاني بعد اظهره قلت فليقل مدخل في وجود الثاني وهو الخط
فان الحق على ما ذكره افضل المحققان من ان المبدأ العالي للكل هو
الواجب وما عداه شرائط للما على مذهبهم وان كان بعضهم قد
ناقش في **قوله** واجبيته بان من اضافات والحاصل اما نحن راينا
امور خارجيه ونصير لان يكون مبداء قوله فليكن ما في الواجب فليما
الناس في الواجب اضافات او سلوب موقوف على العرفه يكون مبداء
لغيره فان قيل فكذا غير الواجب فليما بل هناك امور في الما به والوجود
واله مكان ولست بهذا كما في الواجب ما في **قوله** لكان دودا فان
قلت لم لا يجوز ان يكون ما هو بالعباس الى غير مبداء لغيره لذل
الفرج يلزم الدور فليقل فعلى هذا يكون صدور الغير التا عن الواجب
بواسطة الغير ول ضروره ان الموقوف على الموقوف على الشئ متوقف
على ذلك الشئ فيكون الغير لا قول هو المعول له ابتداء فان كان صدورا
عن ذاته لانا اعتبارهم اخرى هو الملق لان الصا در عنه ابتداء لا يكون
بحسب اعتبار الصا او سلب وان كان صدورا ما اعتبارهم اخرى
مقيمه الى غير اخر سفل الكلام انه فليزم التمس في العلل او يبنى الى ما هو
المط **قوله** ان كان لا يذهب عليك ان ما ذكره تنصير ما هو
الشئ عن وجوده هو فليكن يكون فليما بل اما واما او ممسعا فليزم الا نقل
والعلل اما هو فليما يوجب من ان ان كان له ما في الما به ودودا
وليس كذلك بل يوجب بها وان الوجود الخارج فليما يوجب بها وان

وعن مفهوم الوجود عنها وعن الوجودات لها والجواب الصحيح ان
معال الحادث ان اذن من حيث ذاته مع قطع النظر عن صفه الحدوث
فامكنه كما مع الازل وهو ممكن الوجود في الازل ولا يجوز وان
اذن من حيث ذاته حادث فليس يمكن الوجود في الازل ولا يمكن الجاح
ان زل فليكن قيل الحادث من حيث هو حادث مفهوم من المفنومات
فاما ان يكون واحدا وسقط البطلان واما ان يكون ممسعا فليزم ان
لا يوجد الصا واما ان يكون ممسعا فليما في الازل والا لزم ان يكون
من احد الوجودين فليس هو من هذه الطائفة يمكن الوجود فيه فليما
من عامه امكن الشئ مع امره امكن ان يجمعه صفه المصدق على حاله فليما
هو مسموع والوجود هو ذات الواجب متصفا بالحدوث لا داه مع الحدوث
ولا هو مع ان يضاف به وتخصه ان الحدوث امر اعتباري مسموع وود
خارجا لمجموع المركب منه ومن ذات الحادث يكون ممسعا وكذا الخارج
منه يضاف به وذات الحادث فان ان يضاف ايضا اعتباري من
ولا يتوهم من ذلك ان الوجود الخارج في نصفه الصا او في الخارج
اذا الوجود ذات الخارج قد نصف ما لا عدل والسلب في الخارج وان
لم يكن لها حصص في الخارج فان بدا يمكن في الخارج وان لم يكن امكنه في
الخارج ولا يعان عن الوق بان ان يكون في الخارج طرفا له امكن نفسه
ومن ان يكون ظرفا لوجوده **قوله** او اوافعا او ممكنة لكنه لم يوصيه
ان حاصل الجواب ان يجمعه امكن لو لم يكن معها امكن الجا مع يلزم
بجامع اللا تساوي مع شئ على قدر مما مع التساوي مع وجوده ان يكون
القدر مما لا هو منع القدر **قوله** وفيه نظر ان الوجود الذي يجمع
امكن وجوده الملق معه الى قوله وهي ممسعة لا طائل كنه فان امساع علمه
الخاوي للحيوي بل عدها هو الملق وله فائدة في قدره المعداد بناء على
شوب المدعي وانها علمه الخاوي اما ان يكون واحدا او فالتساويهم
وعلى الاول يكون وجوده المسمى بواجب وجوده الخاوي وان

وود الحلقه، بجامع معه فليزوم عا معه امكان المتخالفات مع اوله
 فيسقط النظر قطعا قوله والعرف انما يقع الى قوله في الاول منه على
 ان الورق يكذا الحلقه، المتخالف في نفسه كوزان بجامع امكانه احوادها
 وان لم يكن يمكن ان يجمع معه محلات الحادث فانه يجوز عا معه امكانه
 من زل واللازم امكانه بجامعه ان يزل في ذاته وهو مستلزم واستحالة
 فيه انما هي بالعرفه ساقى ان يمكن ان يزل في ذاته ان المتخالف مع الجماعه
 اي امكان الجماعه في الاول اي في اصوره الحلقه، فانه مسلم عا معه
 ان يمكن ان يزل هذه الصور وتصح استلزامها له امكان الجماعه وسنده
 بالصوره الثانيه هو ليس تعالى ما يمكن ان يجمع في شئ من الصور زمان
 والعرف منه على فيكون ما طلقه حاصله له لكن الظاهر من قوله الورق ما قد
 يقول ان ان يقال في ما قبل قوله **قوله** اذ كل يمكن مسوق بالعرفه ان اراد كسوق
 به سبقا ذاتيا فهو مستلزم لكن في حصول المطالبه نظر ان اللازم
 كون العالم مسبوقا بالعرفه سبقا ذاتيا ومن الممكن ان ليس له وجود اذ
 الحدوث عندهم هو الزماني وان اراد ان مسبوق بالعرفه سبقا زمانيا
 سبقا بجامع فيه الماهية المعدم هو قديم لان الممكن محال الى التوثر وذلك
 في سلم ما هو عنه زمانا ان اذا ثبت ان ما شره فيه يمكن ان يكون
 حال الوجود ولا يكون ان يصار عليه محصل للمطلوب هذا اذا حمل المطالبه
 ان العالم حادث وان حمل على اثبات الصانع وحل في معناه، وكان
 ان ولي الا مصار على ان يمكن ان يزل في ذاته ثم ثبوت الصانع وهو صانع
 متصور فليس قبل في الدليل المذكور فصا دره، اذ جعل ثبوت الصانع مستلزم
 لبعض مصادره فلما ان اخذ في الدليل من حيث انه مسبوق فانه
 كما ذكر وان اخذ من حيث انه مسبوق بدليل اخر فله محدود اذ لا يلزم
 في توقف المدعي من حيث انه مسبوق بدليل عليه من حيث انه مسبوق بدليل هو
 مع يلزم ان يستدرك وقد يقال المدعي اثبات الحدوث للعالم لا اثبات
 التوثر مطلقا ووجه له مصادره، ولا يستدرك ولو استدرك به على حدوث

حدوث العالم من غير ان يجعل معدمه له ساق الصانع فلا يستدرك
 هناك من هذه الحلقه **قوله** لا يسارع الجمع اي يلزم الجمع بينهما ان لو
 وصح كون ان يجمع الباري ووجه يلزم وهو كون الباري في عالم الوجود
 هو هي هذه المعدمه مستلزمه على معدمه مستلزمه لطلوع المعدمه السابقيه
 عليها **قوله** وهو المطالب على المعدمه ان ولي المطلوبه له ساق المطالبه ولي
 اي اثبات الصانع **قوله** ما ما سلك في الجسم الثاني ان كل ضا في الجسم
 ان يزل في نفسه وليس له حال حدوث اذ الحدوث هو وجود الشئ اذ
 زمانه والبقاء استمرار الوجود فالجسم ان يزل لم يكن انما صانع ان يجمع
 الجسم فلما الكلام في الجسم الثاني وسواء ما يحرك او ساكن بالضرورة **قوله**
 واثبت اي الممكن ان يجمع نظر اثبت الشارح الممكن ان يجمع بطر واجاب
 عنه **قوله** واثبت فكله اي بما فيه **قوله** وان يجمع كونهما واحدا ساقا على
 ان **قوله** هو الفروع الموصوفه المشغول والممكن هو السطح الباطن **قوله**
قوله ووظيفة اذ الموصوفه بالعرفه عند الحكم ان يزل في ذاته كما في
 العقول بل الموصوفه بالعدم هي الماهية وهذا النظر ساوفا اراد الموصوفه
 الزمانه المصروفه سبق العدم **قوله** ان كان ساقا لهما فيهما فاعلم ان
 اراد ما يسكون في عدم الحركة مطلقا او عدم الحركة ان يزيله تعالى الاول
 ثم لو ازال ان يكون محركا بالحركه ان يزيله تعالى الاول ثم لو ازال
 محركا بالوصفه وعلى الثاني لا يتم بطلان امسار الحركة في جميع الاجسام
 فان العاكسات تمتنع عليها بالحركه ان يزيله تعالى الاول ثم لو ازال
 الشارح من قوله واما في بعضا وان اخذت الحركة على بطلان في ذلك يمكن
 ساق الموصوفه في الكل ما ذكره بل لان كل حركه فرض فلا شك في انفسائها الى
 اجزاء مسبوقه بعضها ببعض ولا يكون لكل الحركة اذ له كونهها مسبوقه بالعدم
 قطعا وسببا في اجزاء الموصوفه **قوله** حاصله في الاول وكل موجود اذ في جميع
 زواله **قوله** في هذا القيد بطور ما يقال وهو السطر ان هذا القيد يجعل الزمان
 صليا والكلام في البرهان **قوله** فصح ان يجمع عليها قد يقال اللازم في الحركة على كل

بل لم امكن ان اصله فانه قد وقع لزوم خروج احد من
 اصحاب المساقين او ايجوا ان لم امكن احدى واما ان كان
 على ان لا يخلو سعة الموتر في السبع اتم اما ان يقع عليه صفت
 هو هو ان يوتر فيه ما ان ولا يوتر فيه اخرى واما ان لا يقع عليه
 من صفت هو هو ذلك بل يحتمل عليه ان لا يوتر فيه واول هو العاد
 والثاني هو الموصوب وعند الحكماء انه يجب موجب هذا المبلغ وهو ان
 ان صار ما لم يخلو المذكور **قوله** وقد روي عنه في ان مجرد علمنا بما
 يجوز صدور ما عننا كفي في وقوعه بل يخر من انفسنا حاله بفسادها
 للعلم بما فيه من المصلحة لم يحارح الى ترك كل عفا ما لهو المصلحة
 الفصل بقد اتينا هو العاقل والهو الفصل في القدرة وتصور
 ذلك الشيء هو الشعور بالمعدور ومعرفة المصلحة في العلم بالعال
 العبادات الحسية بالخيال والارادة هي الباع للشيء الموعود على
 معرفة العبادات هذه امور متعارفة لكل واحد منها مدخل في صدور ذلك
 الشيء فان لم يكن الما يكون محتمل افعاله **قوله** في ان يثبتون له ذاتا
 وحدرة راد على دانه وعلما بالمقدور وما فيه من المصلحة رادها
 على دانه وارادته كدليل ويجعلون للموجود مدخل في الوجود سوى
 العلم بالمصلحة فيكون في غرضه غاية لا علمه واما الحكماء فانهم
 له دانه وعلما بالشيء موعود ذاته ويجعلون الدار مع العلم
 في الوجود فاعلم عن قدره وعان ارادته اذ هو كافي في القدر
 وليس له حاله شبيهة بالملك في النفس في الذي له نشان عما يصدر عنه
 النشأ من الدار مع الصفات يصدر عنه مجرد الدار هذا من غير احتاد
 الصفات مع ذاته مع فليس صدور الفعل منه كصدورها من كصدور
 من الدار والنشأ عما لا شعوره ما يصدر عنه فكذلك ينبغي ان يعلم
 العلم **قوله** وثق ما في من صفات القادر هو الحكماء ان يفسر ما ذكره
 انه ان شاء فعله فانه مع قادر وقا على عاذا عند الحكماء وان فسر بما

وان فسر بما يصح منه الفعل وعدمه فليس كذلك بل الفعل لازم لذاته
قوله ما لدليل الثاني وهو ان دوام العلم بوجوب دوام المعلول
قوله ما طرأ لما ذكرنا من ان العالم حادث **قوله** ولا نه لو طرأ
 هذا الدليل ما طرأ الى صدور العالم عنه واسطر وان لا ناظر الى
 صدور عنه بغير واسطر **قوله** بل هو اولي اذ يقال على قدره ان
 يكون معلول له زما بوجوبه والبرزوم مسلم لدوامه ولما لم يكن
 الدوام مسلما للزوم قال اولي **قوله** وانما لا يقتلح توارده
 العقل على معلول واحد **قوله** لا مساع ان يكون نفس ما بينها لان
 العدم لا يكون نفس ما به الموقود ولا يفرقها **قوله** وفيه بحث
 ذكرنا في اول الكتاب في ان اشارته الى ما عليه عن نقد المحصل في
 صدر الكتاب حيث قال ينبغي ان يعلم ان العالمين ما ان المعدوم شئ
 يفرقون ما ان الموقود والباب وما ان المعدوم والمشي وتقولون كل
 موقود ما بولع بفسك وينبتون واسطر ما ان الموقود والمعدوم
 ولا يجوزون ما ان الساب والمشي واسطر **قوله** واما الثاني اي الوجود
 الثاني من وهي اسباب صوري الدليل الاول في باب الصفات **قوله**
 ولكنه لا يبا في ازالة حركة الجسم لا سئل ان كل حركة محسوسة وصفت
 كالب او غيرهما فانها تنقسم الى امراء في جميع في الوجود وهي حادثة
 وطعا واما ان ما به الحركة من صفت هي المحفوظ بصفاته من فراديل
 هي كدليل حصة تحت اننا لم نسمع عما في المحفوظ بل المصنف لها هي التوفا
 الحية ورجحان ان يكون كل حركة حرة مسوقة بحركة اخرى حرة الى
 غيراتها فيكون الجسم اذ لها ومجرها كحركة ازالة محفوظ بصفاته
 الحيات الى دنة العلم الحسية وما سئل به على امساع تسلسل الحركات
 هو معدوم **قوله** وما يقال من ان شئنا من هذه الحوادث اما ان يكون
 واقعيا في ان زل اوله فعلى الاول لم يدم قدم الى دنة وعلى الثاني
 اسقاء الحركة في ان زل حرة فمن على بوم ان زل زمانا معينيا محدودا

في خروج الوجود الى غير حرة
 فالواجب مع العقل زمانا ككن الاول
 يخرج وجود الشئ الى صفة حرة
 كونه يمكن تحتها الى خروج حرة
 والحقا في خروج حرة اي فقام انظر
 ممكن فله مؤثر صي

وهذا المقام من علم المعارك ما ان الحكماء واهل الملوك جعلوا ملازمة
ما قام عليه الرمان وسبح ما عدا الى حلاله من والحق عن نفس
العادات وما يرب عليها من الحلال **قوله** طوازان يكون مشروطا
قد يقال اذا كان مشروطا بعدم الطراد يكون هو ما قالوه
مروء ان وجود المشروط الملزوم ساقى اسقاء الشرط الذي لم
يول الوجود لم يوجد الحادث لان المتأني للشيء ما يغله وما لم ينتف المانع
لا يوجد الشيء فلو كان زواله بوقوعه لزم الدور بكذا قيل وقته كنه
لان عدم الصفه الذي زعمه ما ف لو وجد الما به الملزومه فيكون ما فاعا
له على ما ذكره وما لم يصف المانع او لا لا يحقق الشيء فيكون اسقاء عدم
الصفه اعم ووجودا مع عدمه اعم ووجود الما به صفه والغلط انما هو في
المعديه العالمه كل مافي للشيء ما يغله فان الصادق قلنا هو عكسها فان
المانع عن الما به الشيء يكون اسقاء مع عدمه وطحا ولا كما مع عدمه
الذي لا كما مع ذلك بلزم ان يكون ما مع عدمه **قوله** لا يمتنع في الحسمة المطلقة
الساك بالهنا ان الحسمة اعم الجوهر المتحد في الجهات معارفه لكل عالم انما
معنى ان جسمه م عكسها على اياها طبعه نوعه معارفها للعالم انما
لكن لا يمتنع كون العالم او احوال حوزوا بعدد ما طبعه اذا اطلق
على الجوع لا يكون طبعه مشترك في جميع ان جسمه **قوله** من اكد الجنس
لعالم ان عدول الماد والصورة اللتان يوجد منهما جنس الجسم وفصل
اما ان يكون حوزا في الخارج اولا والثاني في نظر البطلان والالتزام
ان حوزا العقل للما به ما حوزا عن احوال معارفه ليست هي احوالها
الخارج وعالم الاول بلزم كنه في الخارج من الماد والصورة وفي العقل
من الجنس والفصل **قوله** وهذه هي المنوع الما به فان لكل منع من المنوع
مخصوصا من المقدمات وكل منع كان قادرا في دليل خاص **قوله** واما المنع
العام فاما ان يكون حوزا على جميع الدلائل اذ لم يرد من صميم السمع التي
بها الى معديه اخرى في قولنا وذلك السبب واجب في بلزم ان العالم

صانعا واهل الوعد وهو المدعي وهذا المنع وارد على ملك المعديه
فيكون عاما **قوله** بلزم من دوا ام معلوله قد عدم ان ارسا
عالم الحوادث بعالم القضا الذي لا بد منه لا يمكن الا ما حوزي
جهتين دوا ام وساب وتغير زوالا في وسط منها وذلك هو اطره
قوله لم افتقار ذلك الوعد الى العلم اذ ان حوزا المعديه له
بحاج الى علمه وذلك الوصف عدي **قوله** الوصف الواحد بعلمتين
بمقتضى اذ المعلوم النوعي حوزا فيه ذلك كما **قوله** واعلم ان افلاطون
وساب مذهبهم ما ورد في الحديث النبوي من ان النفوس خلقت
قبل الابدان بالنبي عام في عدها على البدن وبواهي مذهب ارسطو ما
ورد في السير من حوزا مع ام انشأ ما خلفا **قوله** مشروطا سلك
منه في وسع ت المشركه بان ان ناسي محله بالعدد قطعنا في
ان يكون اذ اكل كل نفس مشروطا سلك من له بالخصوصه **قوله** يكون
العكس واحدا اذ يصدق كل متجزا ما صمم او صمما في علمه فمالو صمم
على الجسم فانه يصدق بلوا ان يكون المتجزى صمما **قوله** وان كانت
كثرة ذلك بد من صمما وطحا ومن فله كثره فانه من صمما اما نفس
الما به او ما يدخل فيها او خارج لادم او خارج عارضه والناسي في حكم
الاول او الثالث فذلك لم يصرح له اولا لان الله لم يحول على ما صمما
من المصطلح لانه يعلم ان الكسب في النفس وهو يتطاد واما في
في بطله **قوله** بسبب الما به او الفاعل لان الفاعل واحد وهو العقل
الفعال وليس هناك افعاله او اذ الوعد قد حوزا في وجوده قبل
البدن ولا يمكن افعاله او العوارض بلزم من صمما بل كل العوارض
يكون مشتركة **قوله** الما به واللوازم طوازان يكون واحدا نوعا متجزا
في حقه فيحصل منه متنازع الما به وما للوازم **قوله** وهو بطل
اذ ليس حوزا ما ذكره معلومه ولين سلم فلم يكون حوزا للغير المتجزى
من النفوس وهي محالها طبعه كل نوع من متجزى في شخص ولا بدل

المنطقه
المنطقه
المنطقه

الحد الواحد على من تحاكي في النوع **قوله** بعض الحكماء مع الشهادة زوري قوله
 فبعض ما لا بد ان يكون له مع غيره شئ ما وذكر بوجه زوال الساب
 الردية كثره الرماضات واللباس **قوله** وفيه ان فسادا فسادا وهو
 كفساد الماء الى الهواء فانه فساد الصور والطائفة وحصول الصور
 الهواء **قوله** وجوه الساب الى ظهور الساب بالفعل لان الوقتين لا
 محتقان معا اصله في حال الساب ولا حال الفساد اللهم الا اذا
 فسر القوة بمعنى لا يعمل بالفعل **قوله** بناء على ان قابل الفساد هو
 معال بناء على انه قوة الفساد واستعدادا محتج مع ما له قوة الساب
 بل الساب لا يمتنع مع الفساد **قوله** بدون فساد الصور غير معقول وبحقيقة
 ان قول الناظر للفساد مع الوضو والطور لا يمتنع بل يمتنع بل يمتنع ان
 يمتنع بناء على ما جاء **قوله** ماله دخل في قوام الجوهر وان كان عارفا فان
 الصور مطلق على الخارج ايضا في لعدا ذلك بعد تسليم المذهب المذكور
 العالم بان فساد الجوهر لا بد ان يكون بفساد الصور **قوله** لا يلزم ان
 الجوهر اي في الذات **قوله** وهو يكون الوضو الثاني صاعدا لو قال يكون
 الوضو هو ولا صاعدا لكان ظاهرا لا يكتفي في اسباب المطر ان حال فساد
 الجوهر يقتضي ان يكون فيه شئ من عمل الفساد او فالوضو لان فساد الجوهر
 لا يكون بفساد الصور مالم يمتنع الثاني صدر ذلك فانه فان فعل
 اذا عمل قول المصنف وهو يكون فيها مع فساد على النقل المذكور يكون
 قد جعل الدليل الثاني من الدليل الاول فالوضو له ما صاعدا لانه قد
 استدل به الاول فانه استدلاله حجة اخرى كبرار فانه قد فسد
 الله رمح طاهر ابيض ستر ابيض في الاول لانه بعضه في فساد فينا ان
 وان احسن بوجه على ان المعبر الاول هو الفساد والعقول بالفعل
 والثاني هو الفساد والساب فاسا من اعمها من من موهود معال للثاني
 يصحف الثاني واداد الثاني من الدليل الاول وهو **قوله** اصله **قوله**
 مع فعل الفساد ووسعي مع ما يعمل مع يلزم ان يمتنع على استعداد المادة

انما
 ساء
 بغيره
 قوله

المادة لان كل حادث متوقف على مادة ومدة **قوله** لانها تعدم بغيره وقت
 تعدمه لان شكل ان اسما بعض ما سوف عليه الشئ يلزم له ساء فمع ما سوف
 عليه فاما وجوده فليس يلزم له وجوده في الثاني **قوله** وفيه ان وجوده
 اي وجود النفس قبل البدن لمحق عليها الساب فله او غيرها اي عدم الساب
 مع حدوث البدن لعدم محقق عليها الساب معه ولا يمتنع ان اسمها الثاني
 على المراتع اذ الماتعة وجود حدوث النفس **قوله** البدن مع يلزم
 منه بطلان الساب وروى عن الصمد الى العلم الساب حار والمؤدي
 واحد **قوله** ولزم وجوده اي وجود العلم الساب او هو والنفس **قوله** ولا
 ج اذا البدن من قبل ما سوف عليه النفس **قوله** لزم عدوها مع حدوثه اي
 عدم العلم الساب او عدم النفس **قوله** بحسب هذا الوضو اتوض هو توقف
 حدوثها على استعداد المادة التي من البدن فينا فخره مع اذا فرض ان
 حدوث النفس من الفاعل سوف على حدوث البدن يلزم ان ما حرمي و
 عليها الساب من حدوثه فله وجود ان فعله بل بعد ان معه وجود ان
 بعد فله يكون عدوها مع حدوث البدن فيكون كذا في العلم في الحقيقة
 والعدم والناظر حسب الزمان فالناظر الذي اورد الشان **قوله**
قوله لو ازان يكون اسان **قوله** علمهما لا يخفى ان كل واحد حكمه بغيره
 فعله ان مدبره واهداي المدرك والحركة متحان فالقدرة فيه بوجوب
 الخوام البديهي وما لم يكن هذا حكمه قطعي موري فلو وزن بطلان سبي
 الثقة من العصا ما اعطته الموردة لا يقال حكم السمع بذلك بالناظر الى
 نفسه ان كان بالبدن والقرود لكن حكمه بان كذا او حكمه بكذا من على
 معاشته نفسه فكيف يكون قطعنا لا يقول الحكم بذلك قطعي لكل عاقل
 واما المعاشة المذكورة وان كان لها مدخل في كذا بطريق الاحتجاج في
 يكون كذا من من معدا لعضان الحكم اعطى من واجب الصور
 كما ان الحكم كذا طريقا معقد لفيضان ان حكم الكلبة على
 وصره استدلاله واما فسرنا المدرك والمدرك والحركة لانه قد فعل

وتختتم هذه المقالة بختامها
في امكان الوصول الى الحقيقة

الطبيعة لا تظهر جالها في مسده الى ما اسداله من دراك والتحرك
من رادي اوالى غيره والمقصود ايجاد الساطعة المحررة المعطلة باليد
المحرك المحرك وكل حاصل ما ذكرنا **قوله** من ذلك الورود الذي من
الداخل **قوله** اسجدت المحملة للركيب والعصسل في مدركاتها اما
النفس في من شأن وصوره واما النوع ففي سائر الحيوانات ايضا
قوله سدور البدن ومما وصفه المرص **قوله** الصور المحسوسة مشاهير
واما ما في مشاهير لان الصور اطي رجه ادا صادت حشا سد
لنفس ذلك لا بها مودود 2 اطارح بل لا بها اطلعت في الحس المشترك
والصور المحسوسة عن احدى المحملة كدكل فصورها مشاهير في الارض
كما سوكا الى **قوله** ان سفل سفل المادي اتصاله معنويا والماني
عنه من شتقالي سدور البدن **قوله** فوه المحسوسة كذا **قوله** فصور مشاهير
م ان لم يكن فرق بين هذا والآخر الحس في ما اودكم النفس الساطعة
ان ما الكله والحرية في ان ذكرها صريحا وان صلا المحملة معبرا عما اودكم
النفس في ان عما حال الاول واما النفس التي ليس لها هذا القوة فريحا
سبعين حال الينظ ما به مد مش الحس وكذا اطال كما سبعين بعضهم سالا
شيخ شفاف او براق اوله مع موص البصر ادعا شاك كل ذلك مما يوجب الخيال
ومنه فيستعد النفس بسبب حيرتها واعطائها في مثل اللطيفة اللطيفة
عن تدبير البدن في تنها فوص الغيب كما ذكرنا ولكن ذكر انما يكون لمتغا العنصر
المصدق لكل ما حكى لم من احوال الجن مثل الصبيان والملك فاد حاشا
حوا سهرم وفي سادتهم شدة هذه الحداث الى مطلب معان لا صرح
يقع لبعضهم العاوب الى عالم الغيب في ملك الخليل اللطيفة فاد سميع
كلها واطن اده من جنى وما لا يترأى له صورة حشا حده واطن انها
من اعوان الجن صلي الله من الغيب ما سطق في اننا غشيت
ما حده السامعون ويبنون عليه تدابيرهم في مما تهم **قوله** يده من
اواله اواوال من **قوله** مصل **قوله** لان التقاريف تحجب القهار

القهار والسامع من خلق كثر **قوله** منها صادف لهذا السبب وهو
من يصل الى عالم العلوي ومن سفاش مما قد ما هو النقي سلك النفس
واما احوال ما عرّب منها من اهل والولد والى قلم فمن تجذبت محبة الى
المعقولات لا حث له اشياء وفي سبب محبة ان يرى مصاح الناس اما
فتحاكي المحملة بهذا المعاني الكله ما لصوره لوجه فتزل الى الحس المشترك
فان لم يكن فرق ان ما الكله والحرية فاد الى النفس والاحسان
الله **قوله** والى اقرب مع لان البالف من شأن المحملة **قوله**
والهنا كما ان من شأن ادا يفكر في ان سفاش من موضع الى موضع
احر او رجا مشا او حاف من شخ فانه يرى سلك من مود في اليوم **قوله**
فوله على الوتر المذكور اى الى كما **قوله** قد يغير فراجة من غير ان يكون
هناك اسباب صمما به مثل النعم والعصب يوصيان سحره البدن **قوله**
فلان مجرد تصور **قوله** فيكون سفاش الى المحرك الى موضع لمصلحة من مصاح
به صور اطره وينبعث من ذلك الصور اذ اعمال القوى التي في
العقل ب مشا انها منبعثة من علم ان حرد الصور النفساني سهر
سالا حداث الحوادث على يد لها والبدن مسجل على الهوى العنصر
اذ من جرة **قوله** فيحوز وجود نفس قوة قد سفاش لما به النفس
الى الهوى المحملة اغنى البدن لجد الصور مع انها ليست حاله فيها
سالا على حرد ما فليس يجمع و سفاش ان لا نرى ثرا فيحصل احوار
فاد للعا داب وهذا هو المدعى صفاش فاد اما امثان السوء
وقال في شرح المحسن والذي يحق ما قلنا من ان ما به النفس قد
عن مد بها حال الاضواء بالعين فان تحب العين من سح قد يصفى حاشا
بعر حال ذلك الشخ اذ عقل ذلك 2 موضع فليعمل في سائر المواضع
قوله خصوصاً في جسم صار اولى بها في بعضا التي كما لموسى دم
فان يصره فيها اوى واشد من يصره في ثرا ولعل ذلك لما به مشا
اى من العصا والمراح الذي كان سبب على النفس بالبدن

والله اعلم بالصواب فان الحق لا يورثه الا الله تعالى
 طرعه الروافق في كسب كسبهم وانما خرج احدهما بالآخر فليكن صاحب حكمة العين اللهم الا ان
 يطلع عليه كتاب آخر له وصلوه وكره في لم اقف عليه كتاب زينة الكسرة والى الذين

الشيء واحدا من المسح الكاشفة

القسم الثاني في الطبيعى

الا هو الفرس كشفا المرض ما شفيته وسعى به رضى ما شفيته وشي
 الزلزل والظوفانات والحنسف وصوره والحيوانا والحيوانا
 الى غير ذلك من عوارق العادات المعولة عن بنيان عليهم السلام
 والقوى العالية كالا نبياء والاوليا **قوله** من اعداهم اعداها ولا اعدا
 في شئ منها **قوله** من على صروب النقص فانها لو لم يكن معلوم بالبدن قبل
 كل بدني او معلوم بدني بعد البدن الذي حدث معه ولا يقوهر لها
 سعاده وسعاده معلوم ان لها حال كونهما معاروه عن البدن بالكلية
 ونحن نقول ان النفس ما ذكره اوله مذهب الثاني من العالمين بتطلعات
 السامع بالكلية وان سنا دائر الدين فخرج طريقهم بطرعه الروافق
قوله ذهبوا الى ان الجسم اى المعزذ الذي لا يملك من جسمه
 محله الصوره ولا شقيته **قوله** فانه لا يقسم جمع وهو ان تقسام من القطع
 والكسرة واصله في الارض والنوم فلا فانه صاحب ذمقراطيس فانه
 ذهبوا الى ان النفس بعد خلقه في الارضه كسب صوره جمع من جسمها ما
 العلم المسماة الى الفعل في قطع **قوله** لا وطعا لصلته به ولا شك ان الصغر
 يميل الى ان يغفل به امساع القطع **قوله** دواب العادات التي تم قايولها
 ودونهم نعم لا يقولون ما يكتب من السطح وكسب من السطح وحي
 من السطح **قوله** ووجدوا في اي حصول المقدار منها **قوله** لو وجد حوزة
 بحري ويكون ان جسم دواب العادات في ماله هو مذهب المتكلم
قوله اولها من دوابها حاصل ان وجودها في تركيب الجسم من جسمهم
 لا حوزة من اياهم حصول ان جسم او ان جسمها اياها وكلها مما في
 فكذا الملزوم والاولى ان يكون في وجودها الذي لا يحوي وركب
 الجسم منه في محله اياها فمعهها معنى بالما منه وبعضها معنى بالطرقة
 وبعضها بالمساقاب وبعضها بالاشكال فالدور معنى بالما منه وذلك نظ
قوله لما ذكرنا من انها ان بدخلت لا يحصل منها مقدار واما على مقدار عدم
 الخامس فانه لا يظهر من ذلك ان حصول ذي المقدار مما لا مقدار له لا يكون

مخرج بدر

لا يكون الا ما تيسر من ان حوزة **قوله** فليكن ان تقسام وان كان لا
قوله ولا لو وجد اجزاء لا يحصى ويكون من جسمه مركبة منها وهذا
 الدليل معلى ما طرکه وحاصله ان يركب الجسم من اجزاء مسلم احد امور
 مله اما تساوي مساواة الطوق الصغر مع مساواة الطوق العظم واما
 كونها اعظم منها او ان تقسام الطوق والكل **قوله** وان الجسم لو تركب هذا
 ايضا معلى ما طرکه ولا يحصى صرمان هذا الى الطوق بدون اعصار حركه
 الجسم بان حال اذا حرك من حوزة الى آخره وساق الى تمام الدليل لانه
 اعبر حركه الجسم لانه يمنع من حركه الطوق وحده **قوله** يلزم حركه من حوزة
 الى اخره اذا المسماة التي فيها اياها ايضا جسم ولغيره من الحركه قد حرك
 من حوزة الى حوزة لتكون مقصدا عند **قوله** للحوزة ولا اى تمامه
 او للحوزة الثاني اى تمامه **قوله** بل حال ما يكون على الفصل حاصل القول
 ان الحوزة في الصوره المعزذه موصوفه بالما وكه وطعا وليس ذلك
 حال كونه تمامه ملك قنانه ولا حال كونه تمامه ملك قنانه في بل
 حال كونه ملكا فاما سقمه من ولي وبقيته للثاني فليكن ان تقسام اجزاء
 المحرك وانه ليس ايضا بالما كونه ملك قنانه تمامه ولا ولا
 حال كونه ملك قنانه الثاني بل حال كونه ملك قنانه الاول ولا
 الثاني فليكن ان تقسامهما ايضا **قوله** ولا ان السمع هذا الدليل معلى بالمسافة بدر
 بالمسافة وان كان له معنى شديد بالما كونه على ما ذكره الامام وقال
 في شرح المحقق عنه من المعلى ما طرکه اولى **قوله** لو كان القول باجزاء
 وركب من جسمه من **قوله** لا حال السقطه او ردا الجسم من ادله منتفى
 الجزء دلالتهم على سبل المعاديه له دله السقاء واشارة الى تزييفها
قوله فليكن غير مقسم والفصل كما في شرح المحقق ان حال ادرك
 وهو السقطه هي اما ان يكون معزذه اياها اوله معنى ان لا لزوم
 الحوزة على الثاني لا بد لها من محل ومعدل مجاها اما ان يكون مقصدا
 روه ومنه ولا في حوزة يلزم ان تقسام السقطه وعلى الثاني اما ان يكون

محلها معطاة بنفسه واداءه فليزم الحركه وطعنا اوله على ان قوله نقل الكلام
 الى فليزم احد من وجهي اما ان ينسب اليه على معطاة بنفسه غير منقسم ذي
 وضع لان ما لا وضع له يحتمل ان يكون محلا له وضع حسب الجواب او لا
 من طرف الجبراء وهو في قول لا محلي على ان القائلين بالاداء وركب
 ان جسمان منه لا يقولون بالقط والخط والسطح على المعطاة المصطلح عند
 الحكماء فالرسل الرابع وقد يمكن توجيهه على طريق البرهان في هذا
 ان سببه لا لو لم يكن على وجود الجوهري في نفسه لا على ركب
 ان جسمان منه اللزم ان ينسب في نفسه في ركب الى مدعي ما حل
 فان قلت لا محذور فيها ذكرتم ان معارضة ما معنى الحركه مطلقا ولا ان
 كل من قال بوجوده قال بركب الجسم منه قلت ما ذكره المع من ادلة
 النفاذ اما يدل على اصناع ركب الجسم منه لا على اصناعه في نفسه عدم
 القول بالعضل كونه معلقا في نفسه في المعام البرهان في قوله و
 الحركه الحاصره عطف على ما بعدم حسب المعطاة فانه قيل اطرافه موجوده
 لان المعطاة موجوده ولان الحركه **قوله** وان لم يكن ركبها غير
 محمولا ففصل هذا الكلام ان يقال اذا اعتبر المتحرك في اسبابه
 وله سبب ان له في هذه الحاله حركه موجوده ولست هي الحركه التي هي
 الواقعه في الزمان الحاصره لانها عدمت مع انعدام الحاصره وطعنا
 في الحركه المعطاة الواقعه في الزمان المستقبل لانها لم يوجد بعد
 في الحركه الحاصره اي الواقعه في الزمان الحاضر فلو لم يكن الحركه
 الحاصره موجوده لم يكن للمتحرك في الحاله المعروضه حركه موجوده
 ويوطع قطعنا في اما ان يكون معطاة وهو في ما ذكره او غير معطاة
 فليزم عدم انقسام المساميه حسب الحركه فيها وهكذا نقول في كل حال
 من احواله الواقعه من الجبراء والمشي فليزم ركب الحاصره من غير جزاء
 الى لا يحوي وهي اما الجسم او احواله في سائر في هذه الحركه وعلى النقيض
 فالطعنا على ولا بد من فرض الحركه عليها في احواله كما اشهر انه في الحواشي

2 الحواشي العطفه واعلم ان من زعم منه ركب الجسم من غير جزاء بالاقول لا نقول
 وله يكون اطرافه حاصره اي تمامه **قوله** على ما مر من ان يوصى الحركه الحاصره
 فيها ايضا **قوله** وان لم يكن ركب الحركه لها كتمان احد من وجهي بحسب
 المساميه ومن حدى بحسب الزمان والسبب فيها ما عساه ان يكون
 الاول في حسب المساميه لا بد من اعسار الحاصره والسرعه والبطء في معنى
 المساميه **قوله** لان المعطاة طرف وانما احواله الجسم الموجوده
 الخارج لا يحتمل ان يكون ما سره موجوده في كل الزمان ووجود حصتها
 وان جعل الوجود حصه من احواله بوصف المعطاة ما حل **قوله** انما يكون
 عندئذ لا يقال لم لا يكون ذلك الشيء حاصرا من المقدار
 المساميه وله حسب طرف موجوده في حاضره على ما هو المدعى لا انقول
 ذلك الجزء لا بد ان يكون ذاها 2 الحاله الى فرض امتداد المقدار
 فيها وله يكون من جهة والبناء عندئذ تمامه بل يعطى ويعطى الكلام
 انه قد سري وان علم ان هذا انما يحسب الى اثبات مذهب الحكماء
 واما بروج الرسل السابق فمعنى **قوله** اما ان يكون مقدارا
 عندئذ 2 هو البناء والبناء وان لم يكن البناء عند بعضه
 فهو الطرف **قوله** فاذن اطراف المقدار تروا لهما ما استدله على
 وجود اطراف المقدار من هو ان اطمينان المتماثلين لا يكونا متماثلين
 بداهة ما لا سره لزم البداهة ولا ما هو معدوم ويوطع بالبداهة
 ولا ما هو معقسم 2 هو التماس وان لزم احد احسن اما البداهة ان
 كان التماسه ما سره او كون الحاصره معطاة ويعطى الكلام انه بل ما لا
 معقسم 2 الحاله المذكوره وان كان معقسما 2 اياهن ان فرضين وليس
 ذلك جزاء من الجسم اذا حصرنا معقسم 2 جميع احواله ما استدله
 في الجزء حسب احد موجوده في وضعه في معقسم 2 المعنى هو وجود
 السطح وهكذا الكلام 2 السطحين المتماثلين في بلزوم وجود الخط
 المتماثلين في حسب وجود المعطاة وفرد كونه المعطاة في بعض تصانيفه

قوله فلا يتم ان اجزاءه لا يجمع قد يقال من والفرق ان عند الحكماء
 ما لا يجمع اجزائه المعزومة فان الزمان عندهم متصل واحد جزاء
 فيه بالفعل مع انه مرقا والمعتبر فيه ان من جزاء اما مطلقا او المعزومة
 وان لم يتم ان لا يكون غير مرقا والحركة عندهم ايضا مرقا فالجمع
 المذكور في تناسب مذهبهم وان لم يتم صدق عدم اجتماع من جزاء
 الفعل مع عدتها فهذا وان لم يتم كون الجزاءات غير مرقا **قوله**
 واعلم ان تقسيم الحركة حاصل الكلام ان انقسام الحركة الى الثلثة
 المذكورة فخرج انقسام الزمان اليها فانها لا يقع ان في زمان قطعا
 والزمان لا يقسم اليها لان الحال حد مشترك آت فان فعل اذا لم
 يكن الحركة الحاضرة موجودة لم يكن للحركة وجود اصله لان الخاصية
 والحاصل ليسا موجودين فلما ان اردت عدتها مطلقا فتمتوخ
 وان اردت عدتها في الحال فمستلزم لكن لا يلزم منه العدم مطلقا **قوله**
 بل هي موجودة اب معاوية فالحال لا يخفى الآن عرض حال في الزمان
 فاذا عرفت ان الزمان سابق عليه وبعضه معاوية فلا زمان
 الا الماضي والحاصل في لفظ اذ احرصت وسط الخط وان بعض
 احواله معدوم عليه وبعضه معاوية **قوله** مركب الجسم البسيط البعد
 بالبسط لان الكلام فيه وثيق والدليل عام **قوله** لانه قطعة مضاعفة الى
 المفعول **قوله** على ما ثبتوا الله فلا ان الزمان والحركة المساويان اذا
 في ما ركبان من احواله مساوي في المساحة المساوية يكون هناك قطع
 مساوية غير مساوية من جزاء الحركة غير متناهية ان جزاء في زمان غير متناهية
 ان جزاء في اسحالة في ذلك لوجود ابعاد غير متناهية فلهذا لا ياتي
 من قياس عند العرب **قوله** مقدار المقدار في كماله من ماله هو
 الى حاله ذلك اجسام ذوات ابعاد عند في الجهات **قوله** او قال كقول
 النعمانية او قال يحصل البعد من جزاء المساوية لم يتم كون
 السالف معين الجسم فمداد الجسم المولف ما زدا والتالف فاذا كان

المجتمع

فاذا كان غير متساوي في مقدار ابعاده غير متساوي وانما نسبة الجسم
 المولف من جزاء المساوية الى الجسم المولف من احواله غير متناهية في المقدار
 منه من جزاء الى جزاء فلهذا لا ياتي مقدار الثاني واما اذا لم يكن في ذلك
 من الكلام معه وان يذهب عليك ان عدم حصول الجسم من جزاء المساوية
 انما هو في حل التداخل فانه يظهر في عبارة ان تمام الواو تمام او قد يتر
قوله غير متساوية فلهذا لا ياتي مقدار الثاني واما اذا لم يكن في ذلك
 حكم الحركة الذي لا ياتي كما استرنا انه في بعض الطوائف السابعة بل في
 جميع الجهات وهذا ان يقال في الجسم البسيط فام دون الجسم المفرد
 كما ذكره هناك **قوله** ليس فيه احواله بالفعل اذ لو كان فيه احواله بالفعل
 فاما ان يكون غير متقسم في جميع الجهات او في بعضها مساوية او غير متساوية
 فذلك لا يفي لغيره او في بعضه فاما ان يكون غير متساوية وقد ظهر
 بطلانه او مساوية ففعل الكلام الى ان جزاء فلهذا لا ياتي مقدار الثاني واما اذا لم يكن في ذلك
 الى غير الزمان وسواء او لا تها الى جزاء متقسم في جميع الجهات بالقوة
 ليس له جزاء بالفعل هو الجسم الذي ليس له احواله بالفعل وهو المطلق **قوله**
 كما هو عند الحسن بن علي فلهذا لا ياتي مقدار الثاني واما اذا لم يكن في ذلك
 في ان متصلا في حد ذاته ليس فيه معا حيل بالفعل **قوله** والباقي ما مضى في
 عرض مضاعف في حله في عا داس او عا ساس او غير مضاعف كما في
 البقرة وقد ذكر بعضهم ان اصله في عرض من عرض في انفسا في الكا
 وان لم يتم مركب الجسم من احواله غير متساوية بالفعل لان الجسم اذا
 حاوي ما حد طرفه جسميا وما لا حد طرفه انفسا الى زمان على القدر
 بالفعل في الخارج ثم ان احد جزيه مما من ما حد طرفه يجرى من حرو مجاد
 الجسم الذي في جهة وبطرفه ان حرو مما من بل حادي الجسم ان حرو
 متقسم الى قسمين بالفعل وهكذا وكيف يقول من له حكم من الفعل ان
 الحاصل في ذاته او اوضح عليه حنوء الشمس حصارا حرو حرو مضاعف ذو
 الا حرو الحاصل في الخارج الى زمانين بالفعل بل الحق ان اصله في عرض

من قبل القسم الواحد فان تم الوهم طرفا من الجسم عن طرف آخر قد
 يكون له صلة في الطرفين ما لا يوافق وقد يكون ذلك منه اسداء لا يوافق
 احد في ما هو ارض وهو حاصل للوهم على القسم ومكان له عليها ونعم ما
 قال **اما** ان يكون القسم ان تقسم سواء كان في جميع الجهات او في
 بعضها فان الحكم واحد وقد يثبت على غيره وان لم يزم القول بالوهم الذي
 لا يجرى ويكون الجسم مركبا من اجزاء لا يجرى في الوهم وما ذكرنا من
 الدليل على اصناف مركب الجسم من اجزاء القسم ان تقسم مع المركب
 الحار والذئب على جعل بل يقول وهو في حارها وذئبها على
 الجاهل حكوم عليه ما لا يصح وهو مصور ما يقول المصحح هو الشخص
 المعاني **قوله** ربما يقع لا يخفى من ذلك غير ان في نفسه القسم ان تقسم
 ساقا ما عليها في شرح المخلص ان مذهب الجمهور من الحكماء انه قال في القسم
 العر الساسي لكل واحد من هذا ان تقسم **قوله** وفيه نظرا عند الحكم
 ما يسمى سبطا مولف من اجزاء بعضها محله ولا يكون الساط منها فنه
 لا يثبت في الاجزاء ما يفسد في الجواب ان هذا الجسم المولف عند الحكم
 من اجزاء محله الحكمي اما ان يثبى بالقسم الى اجزاء لا يكون مولف من
 اجزاء الحكمي فملك الاجزاء هي ان تقسم السبط الواحد منها او
 يثبى فليكن اسماء على ما يفعل غير ما فيه وقد ظهر بطلان **قوله** لكن المقدار
 الحاصل لها من مقابلة الصور **قوله** ولكل جسم شكل لا يخرج من باراجه
 الجسم السبط الحار لمعرف ما فيه المركب ايضا من حيث انه جسم منزع في
 اثبات ان كل عامه للاجسام **قوله** عند الحكماء مراد فان والاعز
 المتكلمان ما يميز بين الفروع الموصوف التي من شأنه ان يشغل الجسم
 والمكان هو الذي يثبى عليه الجسم في رضى للحدود وليس
 لكل جسم مكان مع السطح الحار وان لم يزم التمسك في جسم
 او البعد المساوي ويكون جسم العطاء ولا يوجب الزام الدور
 في لو فرض مجرد ان تقسم كما في شرح المخلص ان يقال اذا قدر

اجزاء
 المبحث في اثبات ان كل جسم
 فله شكل طبيعي وجوهر طبيعي

قد روي في الجسم حالها عن جميع العوارض المعارف فالحال لا
 اما ان يحصل في جميع اركانها او لا يحصل في شيء منها واما ان يحصل
 في جميعها دون غيره وان كان في جميعها يحصل حصول الجسم الواحد
 في الزمان الواحد في اكثر من مكان واحد بالضرورة وكذا ان كان
 في مساح حصول الجسم في شيء من اماكنه فحصل القسم الثالث وهو
 ان تقسم الجسم في اماكنه فله ثم اكدى يزيد في ايضا في هذا المقام
 ان الجسم يمكن فرضه موجودا عارضا عن جميع ما لا مدخل له في عقول
 ما يثبت او يقوم وهو لا يلزم ذاته لانه بل كل شيء حاله هكذا ثم
 اذا فرضه كذلك فلا بد ان يحصل في جميعها لما عرف ولا شك ان اظهر
 في ذلك اظهر من ان يكون الجسم له بدل من غيره وليس الا شيئا اخر
 قد عصفنا في المذكور من الوهم في اما ذاته او لوازمها او مقومات
 ما فيه وفي المقدورات يلزم اسداء الحصول الى الذات او مقومات وجوده
 في الواقع فلا بد ان يكون ان تقسم من ذات الجسم كالمعروف في
 الى جميع اركانها على السواء فلا يخص ان تقسم في سعة ذات وعلى هذا
 ايضا لو ان الجسم مدخل في اجزاء الحكم كدور هو المخطوطة من
 في استواء من يقوم الوجود الى جميع اركانها ولا يخفى عليك حرمان السطح
 والاضلاع المذكورين في الشكل **قوله** لا يفعل ان فعله واحد اما بناء
 على ان الواحد لا يصدق منه ان الواحد قد يكون هذا وجهها غير ما ذكره
 واما بناء على انه يلزم من مجموع من غير خرج في خصص جانب جعله
 ما قرر في هذا **قوله** ان تقسم السطح الحاصل من اقسامه الموجب لا يفضي
 عن كونه ارض لا على السداد وبعد زواله لا يعود حيد برون
 السوسه ما به **قوله** واقصاها في كل الكسفة لا ساقى فان قيل ما ذكر
 يدل على ان ما نعت الخار عن موضع الطبيعة بالعرض لا ان اجزاء الطبيعة
 الخارج بالعرض وان سلمت ان الكسفة والشكل كمالا موضع للطبيعة و
 والما بعد سواء في ذاتها او بالعرض فانه يلزم الحدود وهو

نفس

الطبعة التي ولما عنده وانما تقلت البرد في من فضاء حيث قلت
 ان اردتم ان ذلك محتمل مطلقا فاجواب ان المراد في قولنا القول
 بذلك يعني ان يكون طبعة واحدة، معصية لنفس ولا يمنع من حصول
 ذلك الشيء نفس ذات الابعاد بل ما بعد الحاجب وعلوه ما في الشرح والما
 ان الحال هو ان يعبر الطبعة بالادب ثلثا وعبر بالادب اربعة اضعاف
 فانه ما طبعة اربعة اضعاف التي بالادب ومنع له كذلك ولا يحسن في احتمالها
 بالادب الحاجب انما يحسن اذا في ان الابعاد مع لادب وهو من حيث دانه
 يكون حسدا الى الطبعة بالادب او يكون منعه من حسبه وهو من كل
 الطبعة حسدا لها بالذات اما اذا في ان منعه بالذات واسناد الى
 الطبعة من حيث الذات فانه يكون الطبعة معصية بالادب الحاجب من حيث
 انه مانع والمحدود هو هذا الذي في وجه مع الطبعة لذلك الشيء فيكون
 الحاجب من الطبعة المذكورة بالعرض ولا يحسن ان بالادب وما تعرض
 بقولان هذا في فضاء مانع والمانع اعمى والمحدود في اول الكلام
 هو الاول وفي آخره هو الثاني ولا سطر يقان ان المانع بالعرض منها
 الى ان يكون افعضا، الطبعة للمانع من حيث انه مانع بالعرض لا بالذات
 فكذا اعمى المقال **قوله** اما عرض ذلك اذ لو زالت الطبعة افعضا لم يزل ذلك
قوله وكس جسم واحد من موضع على ان الجسم له مكان طبيعي **قوله** وان
 حصل في الدنيا ولم يطلب من مكان الا هو مروي ما يطبع فيكون طبعا
 وان طبع ما يطبع فيكون الذي حصل فيه طبعا ان طلب الاخر ما يطبع
 به عن الاول ما يطبع والمحدود به ما يطبع فيكون طبعا هذا اذا كان
 حاصله في احد ما واما اذا في ان حارها عنها بحيث لا يكونان من الموضع
 القسري في سمت واحد فاذا زال انهما سرهما ان لا يتجه الى شيء منهما
 اليهما معا او يتجه الى احد ما فعلى الاول لا يكون شيء منهما طبعا والا
 في مورد استعماله يوم الجسم في زمان واحد الى هتين حيثهما وعلى
 الثاني لم يزل ان لا يكون احدهما طبعا وهو عرض كونها معا طبعتان

طبعتان واكثر هذا التعدي في شرح الملخص **قوله** في اصل الابعاد المراد
 بالابعاد منها هو ان يحاد ذلك سببي مد، واصل الكلام ان السبب لا
 على الخط مانع الركب او عارض بعد الابعاد لوقوعه على حركة السبب
 الى ان يفهم ذلك مركب من من جسم انما عاودا ان كل
 مركب من ان جسم حادث فابعد المكنان له لطفه بعد وجوده
 معلوم للحركة، حاله ان ابعاده وقته نظرا اما اولا فانه يدل على
 حدوث كل فرد من افراد المركب وله يلزم منه حدوثه كذا هو
 منزههم في الحركة واما ما في ان الاطلاق انما يلزم لو لم يكن هناك
 كالحل واما كيف يكون ذلك فانه يكون لكل الابعاد معاينة
 واعلم ان المركب الذي يعلب فيه احد افعضا مطلقا اذا مركب من
 افعضا من ان ربه ما سرنا بقسم الى اربعة اقسام مكان كل واحد
 منها مكان الجزء الغالب فان افعضا مركبة هناك فذاك وان افعضا
 افعضا افعضا، مكان الغالب الى مكان المركب فالذي يعلب فيه
 الجزء الثاني اذا تولد في مكان ان رضى صعد ما يطبع الى جيز
 السار على ان سفاعه وكذا السواقي ولا يحسن عليك ان هذا الحكم
 انما هو بالنسبة الى طابع الابعاد فقط واما اذا لوسط حاسب
 الصور، النوعية التي للمركب فربما لم يحسب ما ذكره ان كاعلب فيه
 السار قد يكون صور، النوعية موصفة لتفعل ما يحسن ان يكون
 مكانه اما، اوال رضى ولا تفعل ثم ان منها اشياء كاهو يكون
 مكان الغالب له افعضا كل واحد منها فليح ان يكون مكان المركب
 بالنسبة الى طبعة تجعل بعضها طبعا دون بعض من غير مرجح
 واما الذي افعضا المركب فليس الحصول فيه معصية طبعة بل
 لا يعاقب المركب فيه فاذا افعضا منه لم يوجد بعد ذلك في الجزء
 في المكان من هو سرجه على غير ما يعاقب المركب بالنسبة الى رضى
 فاما ان يجعل الكل طبعا فيتعدد ذلك مكنة اولى لجعل شيء في المكان

الطبيعية
 منها طبيعيا

لو كان في المادة متساوية في الخصة وهو ثم **قوله** لا متناهي في اجزاء
 البعد من في مادة ولا يجوز ان يقال ما يحا والبعد من لا يخرج له
 يكون ممكنا في مكان **قوله** لا سلاسة عدم الا متباينان اراد
 عدم ان يشار إليها في نفس من حيث لا يرفع الا نسبة كما هو
 في العار به بجوابه ما ذكره الشارح وان اراد عدم من يشار
 بحسب الوصف ووجه يلزم الدال على الجواب ان لا يكون هو الدال
 المادة بعضها في بعض واما بدال المادي والحد فله **قوله** لا
 يقال معارضة لما ذكر من الدال على اصناف الحركات **قوله** لا
 اي المتجانس الذي عن الشاغل والحاصل ان بعض الامكنة الواقعة
 من ان جسم حال عن الجسم وان المتجانس الكل متشعك وذلك
 وادى به هذا ان يكون جسمان من جسم جسم بحسب ذلك
 وان يكون بينهما جسم اقرب بينهما فمتباينهما اما هو هو
 او موجود مجرد عن المادة وعلى البعد من يثبت الحركات
 فان اردنا انساب الا ول على البعد فلما لكم ليس احرا موجودا
 يلزم الدال والى في خصوصه فلما لكم ليس موجودا لقوله الزمان
 والبعد من هو موجود وليس ماديا والى في صفة متباينة مجرد
قوله لا تشاهد ولكن منع ذلك بناء على ان يكون في حلق المادي
 سئل احد ما الله تعالى اما يعلم بالمرور ان ليس كذلك وان
 لطيف سبيل وكونه كذلك عن من هو والفرج الحاله لا بد من
 للطاقة وسلاسة **قوله** انما ان لزوم الدور وطبيعي وما ذكره
 من ان يقال كل واحد من السك والى هو محتمل والى طبع لا يعارضه
 المحتمل ومن اراد زمانا معقلا للمقام فله رجع شرح المخصص **قوله** لا
 بدال من جسم واما حاصل ان السك والحركة سكر اما اصناف الحركة
 على ان جسم واما الدال على سلاسة واما الدور واما تنزل العالم
 حركته بقاءه والكل **قوله** ما ظن اصعبا اما فرض الكلام في الاشج

لحق

في صبح والجسم الا حاسن لا في سطح من المسان كما هو المشهور لان هذا
 العرض ظهر في عدم تحليل البانث منها واطرح في الرفع وهو التفصيل
 كما في شرح المخصص ان يقال لو فصل حاله الى رفاع فما منها جسم فاما
 ان يقال انه كما ان هناك ويوجد وان يلزم اما الدال او عدم ان
 بحسب الخصة او حال ان السك الى حال رفاعا ان على وجه قال يقال
 اما من مسام في الجسم الا على ان في الجسم الى سفل او من الجوانب
 وان لا يبطر ما لو سئل ان في الجسم متباين لكن لا بد ان يكون
 كل نقبين منها او من نقبين منها سطح متصل والا لم يكن في الجسم ذي
 الحاله في سطح متصل احده ويكون الجسم عار عن الصانع عطف منطوقه
 وهو بطر منه وادى به سطح متصل قال يقال الى وسط من الجوانب
 في حكم الجسم البانث في عم يقول ان السك من الجوانب اما بدون الدور
 على الطرف وذلك في الفناء او مع حال الدور على الطرف اما ان يكون
 في الوسط انما هو بدال لا سلاسة اول يكون فلهذا اما حد المعنيين
قوله فلهذا من ان سئل ما حله اي سئل ان ذلك الجسم ليس له الى مكان
 اعم من مكانه واما غير عه با حله اي ما خلف الجسم البانث واما كان
 لا بد منه لئلا يقع شئ منه خارجا عن ذلك المتجانس الصغير فلم يكن المتصل
 مستطابا **قوله** والجواب لا ثم حاصل ان يقال في الجسم الاول ما
 قاله المخصص في الجسم البانث **قوله** وان صوب ان حاله واما ان اصوب
 لان الحاله التي منها الجسم البانث في الجسم الاول فاذا لم يعرفه ذلك
 او لم يعدم صوابه مع امكان وقوع هذه الحاله في وادى به حاله في
 عدا من الجوانب نفاس عليه وسدفع الى شغل شوب الحاله المذكورة
 في شئ من الجوانب وقد يقال لو حل ذلك الجسم في عارده الجسم
 المحرك المفروض اوله ان ثانيا او ثالثا وحل في مكان اخر على
 المتجانس الملولي ان معناه ما ذكره الشارح في ان صوب **قوله** وان
 اردتم بها الزمان الحاضر الصحيح ان يقال وان اردتم بها الزمان

العقل لما قد عرف ان الزمان لا عامر له **قوله** ثقب خبيثه لان الشبهة
 ادراكها واستيعابها ان سرل الماء من ما حصة ويصعد الهواء من
 ما حصة ويوحش يد في العارور، الصعد الراس المكسوة على الماء فان يروى
 الهواء مضطرب في راسها ثم يصعد الماء اليها **قوله** ما فيه وهو ان يقال
 لم يخرج الهواء ما علم بل سقى بعضه ويحلل او يخلل الهواء اسهل من ارتفاع ذلك
 الجسم ووصفه هو انه يمكن ان يقال بعد ان يفسد في اللحم والجم في شريح اللحم
 اهاب هذا ثم قال وليس سلكنا الشريطة لكن لا عم طوله ان العالي ما لو
 وصفا للجح على السند ان على الوجه المذكور ومصفنا ما فانه يرفع السند
 ما رعاغ الهواء **قوله** واما المكسب لا صناع الجلاء ان قبل بلزم كون
 من تلك صناع الجلاء في من ذلك صناع التداخل في العالي لو كان
 عدم المكسب حلقوا للجلاء والبداهة وهو ثم اذ كوز الكثيف والخلل
 فالحواش ان الماء لا يتكثف الا بالبرودة والخلل **قوله** وهو
 المسود والمعارف قال من عام لوط المكن يطلق على اربعة معان
 السطح الباطن او والبعد المسادى والارتفاع الموهوم وما تنبع الشئ من
 الردول وهذا هو المشهور والمعارف من الناس **قوله** تساو في اقطار
 الجسم ان اسفل الجسم عن حوز الذي هو السوي او الصوره حج واما
 النفس فان كانت مجردة عن سبب الجسم اليها لمعط في ذلك فعل ان
 شارة الجسد والمكان قابل لها وان كانت حاله في البدن اسفل السطح
 وقد استرنا بعض الحواش الساتية الى ان المكان اما السطح او الجلاء
 ما هو المعين ان الاقسام العقلية الباقية ما طلة **قوله** كوار صلو عن علم
 فالعالم ما طلة، يعني لا شئ كما في الامام بالعبادة اليه لا يوهم كونه وجوديا
 وان كان اكثر العبادات موهمة لذكر ما بل يمكن ان لا شاع له افعله وان
 صلح ان يصرح بصفه الجسم فعند المكان ارفع حتى حاز قراحه
 عن الشاع على بل هو وارض ورج يكون حلقه والعالى بالبعد الجرد الجور
 علوه عن الجسم حاله في شئ هو كون الجلاء اذ هو موجود او واه في قوا

الارض

في جو از حلو المكان عن الممكن الشاعل لكنه يطلق الجلاء على شئ
 اعنى البعد الجرد المشغول والبعد الجرد الخارج فالحله عند
 لا يحسن ما يمكن ان الخارج حلقه والعالى الاول واما الذي قيل
 بالبعد الجرد وانه حوز علوه عن الشاعل بل لا يقول لا بالسطح
 عليه بعد ما دى فليس عند حلقه، هو ممكن ان حال على شغل وهذا
 قرب من مد يد ما اطلقه، فلذلك فرق السارج بينهما واعلم
 ان ما ذكره المصنف من الوجهين على طلة ان مذهب ما اطلقه
 هو على هذا المذهب ايضا لانها ولا على ممكن ان حال عن الشاعل
 وهو اطلاقا مطلقا عند العرفه الاولى والى والى، الخارج عند العرفه
 الثانية صواب مذهب بعضهم اعني المحوز حلو الجرد عن الجسم **قوله**
في الهواء اي المتحرك قوله في الماء اي المتحرك **قوله** المبحث الرابع
في الجاه اما او رد ما في الجاه عقب بحث المكان بحث مبحث
 عليها في كونهما مقصودا للتحرك وفي ان يقسام الى الطبعي وغيره
 وان كان المعنى فاما محلقا وفي ان المكان من من متدك عند
 والجاه طوره على انه قد طن ان الجاه هو المكان قال في شرح المحقق
 لما ثبت ان الا بعد دمع ان يكون عمر مساويه وهب ان يكون
 لكل بعد مسهم نهائيا وان افترضت فيما بينهما ان اي طرفه
 والمهور ان لخط هسان والسطح اربع جهات والجسم سب
 جهات وقولهم في الخط صحيح لا صانع ان يكون له اكثر من جهتين
 واما في السطح والجسم فلا ان السطح ان كان مربع او غير
 بها ما ان اربع التي من الخطوط كان له اربع جهات وان اعتر
 جمع بها ما فتح البعده كان له ثمانى جهات اربع حطه واربع
 حطه وان كان مسدسا او مبيعا يكون اربعا والدايو لانه
 لها ما لعل واما ما لقوه فيها عمر مساويه واما الجسم فان كان
 مكعبا واعرب اطرافه السطحيه كانت جهاته ستا وان اعترت

في مكان بلها صفة اوله قرب تا اليها هي مقصد المحرك بالوصول
اليها او بالقرى منها وحيث ان السجل واليخورد في العنان بالاصغر
او غيره ليس بمسكور **قوله** في المسر المسير في فصل ان عال من شأ
الحسنة الصفة هو هو م آخذ من المشير منته بالمشا واليه لا نا
يعلم مودة انا اذا اشترى الى رجل ماله كحاصل هناك اعتد
موجود مبتدئ منا فارق للفلانك واصل الى رجل منته
اعني طوره لا يكون الا هو هو ماله مباح فنام الموهود بالموهود
وبهذا السؤال يمكن تقريره على سبيل الما فقه والمعارضة
للدليل القاطع وقد اجاب بعضهم بان السار وان كان
وهمه لكن المسار واليه لا يكون الا هو هو ماله قطعاً فالمراد
بالمسار ما به يهي الا شأه لا طوره بل هي ما استلزامها
فالواحد المحب هي الحركة الذي هو موطوع موهود فلا يكون
موجود مع ان الدليل عارضا وقد ذكر بعض الفصحاء
بوصفي لتوبف الاسار واليه لا ماس بتقريرها منها وهو
ان عال المسار واليه ان كان لفظ فالصفة الا نشأه في حفظ
موجود آخذ من المشير ينطبق طوره على تلك النقطه المشا واليه ان
لفظ وقت من هذه المشير وحركت الى ان وصلت الى المشا
اليها في فصل خط وان كان خطا فالسار سطر موهود كان
خطا صرح من المسر وحركت حق انطبق على المسار واليه في فصل سطح
وان كان سطحاً فالسار صسم موهود كان سطحاً حركت
من المسر وانطبق على المشا واليه وان كان جسماً فذكر ان السار
جسم لكنه بعد الوصول الى سطح العرب من المشير ينفذ فيه حتى
ينطبق سطح على سطح البعد وهذا محل **قوله** ويخرج وقتاً
اخرى كل حركة جسمه في حركته هي الى جهة قطعاً ولو وقعت في
جهة الحاسب الى جهة فالحركة هي المتوجه اليها لا ما وقع فيها من جهة

م

جهة العوق لو انقسم الى جزئين ووقع الحركة فيها صفة هي
المحب هي الى فوق قطعاً فليس العوق ما وصفاً **قوله**
اعني انما د الحسنة اعلم ان سبب اسبابها كون اقطاب ستارا مان
عاجي وحاصلي اما الراي العاجي هو ان ان خطه ضبان
عليها البدان وطوره ويطن وراسه وقدامه فالحركة العونية اليها
منها اسداء الحركة سموها باليمن وما بها سموها باليسار والعوق
في الانسان ما يلي راسه وان سفل ما يلي رجله وفي سائر
الحيوانات العوق ما يلي ظهورها وان سفل ما يلي بطونها وهدام
ما اليه حركتها ما لطبع وبنائها حاسنة ان يصار والخلق ما عالم
واما الراي الثاني هو ان لكل جسم بله اصدا دات متعاطفة على
قوام هذا الكلام الشرح في الشفاء وقد عرفت ان اصل المحقق هو
الدرس الطوسي في شرحه من شأه دات وعقل وحسها واهداس
عقله والحق ماله اذ العامة لا اطلع على ما اعبره الخاصه **قوله**
حسب ان علمت انما اعبره هذا البعد لان اليمن قد يكون صفة
تكن من علمت انما اعبره **قوله** ما ثبت ان الحركة دات وقنع وليست
تلك الحسب داتها لا بها ليست حركتها فاما بداهة بل هي غرض قائم
فلا بد من احدهم وحددوه صفتها فان فعل الحركة ليس فاما
ما لعزل هو موهود فليس هذا انما هو ان نشأه من فعل
والكلام على بعد الموهود وحيث لا بد من العام ما لعزل كسب
الوضع وحددوه لا حسب ان يكون ما لعزل الذي يقوم به الحركة فان
الحركة لو كان موهودا لكان فاما الجسم الذي هناك لا يحيط
الكل لكن كحدود صفة ونسبة حسنة فلكل فعل الحركة بدلا من
محدود محدود وصفتها فلم يقل لا بد منها من قبل يقوم به **قوله** ولا
في تلك الحسنة اي لا اصله في جهة اصله ودل انما يصور على
محدود ما هي من جهة **قوله** المتعينة بالظن الحسنة التي لا تتغير

ما صله في الوجود والعدم والاعتبار **قوله** كل في اطراف
 اي في كل في ملكه والاطراف وبها ما يتبع ملاء مساها **قوله** هه
 موضع الطبعي اعلم اذا كان له موضع طبعي **قوله** على انما هو
 ان لكل منها واصل لا يجد ومساها ان هه العرب ولا يجد وجهه
 البعد من هه ان ليس ان هه البعد عن هه ول اذا ما و ر آء
 البعد و كبر ما ان هه تحت عا به البعد عن هه الفوق والبعد
 عن الجسم اذا كان حار حار لا يفسد وطعا اذا البعد عنه الى
 اس ولا يجد و ثانيا ان الجثمان بجسم وبأخر خارج عنه كلف
 ما اذا كان البعد عنه داخل فيه فان الحركة عا به البعد عن الخط
 بحيث لا يتصور هناك شيء البعد عن المحيط منه محدودا **قوله** التماس
 احدى عا به البعد عن هه حركي لا يمكن ان يكون الا جسم واحد
 على سبيل الحركة والخط هكذا هه بعضهم هذا المعام **قوله** وان
 يكون جسمين او العا رفا جسم الى كل الجاهات على السوية وليس
 من شانه اقصا هه مخصوصه او وضع مخصوص دون اصر كما هو
 مقرر عندكم **قوله** في المحيط كما قال في المحيط في العرض المذكور
 كما ان يكون في الحركة المحيط مع محدودا عا به العرب وما لاخذ
 عا به البعد فلو فرض عدم وقوعه هناك كان الجثمان محدودا
 في الحركة والمحيط فلو كان المحيط حثوا لا وحل له الا بالعرض
قوله فان قيل لا ثم هذا السدال لا يحل على الوجه الذي قرنا
 لان المحيط لا يكون في محيط ما لا جسم و دوات الجاهات فلا يمكن
 محدود حتى الفوق والتحت اللتين هما جسمان الجسمين الحركة به
 لو كان المحيط والمحيط معا محيطين هناك فانه في كل مكان
قوله ويمكن ان يثبت ذلك بان يقال في محدود الجاهات والمحيط بالحد
 وان محدود المحيط ايضا فاما يكون ما لو فرض المحيط والمحيط
 لتحد وتا به وهذه فاذن محدود المحيط كسائر بقى **قوله** ليس

ليس محدودا ما حار حار عا به هو طولا ما حار داخل فيه ليس
 في غير الكثر شيء هو في عا به البعد عن المحيط **قوله** تحت كونه كونا اذ به يقال
 عا به قرب وعنا به بعد ولا يمكن ذلك فيما عداه في طريقين هما
 اول بعدتها وفي الكثرى انما يفسد العا سان اذا رعى محيط
 وداعله اذا الى راع ليس محدودا فلو راع المحيط فانه ضيقا
 في عرفت **قوله** والاعلم بفساد هه سواء نظر الى داخل او خارج
قوله لا يكون عا لكان واخر من الاعمام ما به يجوز ان يثبت
 عالما ان كل في محدود والمحد وان معا في كنه فلكل اصر كما لا يوافق
 في اصره كنه هذا العالم فله بصر عا به **قوله** جسم غير الكثر اصرها
 لا يقال غير الكثر قد عا من الكثر بحيث لا يقع فيه بصر الكثر
 على بعد سواها سده لا ما يقول انما في غير الكثرى على الكثر بحيث لا يقع
 فيه شيء عن سبيل الكثر غير مرسوم فله بصر وقدره فضاء هناك
 فبصر الكثر **قوله** هو د و هه من فسر في محدودا ان اراد
 من فطاني الجاهات جسمان ليس محدودا هه هو نفسه وان اراد من
 الجاهات المطلقة التي هي موصوفة الجاهات ومقطع الاعمام فاما
 بصر ان لو كان فانه لكونه الجسم وعتد من عا به شارة الجسم
 وكله عام في الحق في الجاهات ما استزما الله في بصره فله م صا
 الجاهات لا يقال لم لا يجوز ان يكون جسم على شكل الا سطوان
 ويصور كل واحد من طرفه على شكل نصف الكثر المحصور فيما حث
 لكل منها احدى الكثرين فله بصر لا ما يقول لا بد من اصر عا به
 اصره عن سبيل الكثر فبصر اذواك وضاء بصرها وبصر المحدود
 وفيه منع لطيف **قوله** ثم هه ما يكون وسكن فان قلت قد
 فله عا على ان الحركة والسكون قد يكونان في العالم الطبعي ومن
 سمة فله يكون السكون في مساهله صورا ان المحدود في السك
 لا يكون فله الموصوع فواء الى فله الموصوع هو صفة الحركة

المقالة الثانية في مباحث الحركة

فمتزوج وان ارد في الحال قسم ولا يلزم عدم مطلقا له تعالى
وهو للزمان الماص مطلقا وان كان اما في الماص او الحال
او في سبيل والمطلقة الظاهر فلما بهذا القسم اما ساق في
الزمان لا به موجود في نفسه لا في زمان او يقول الحركة الموجود
في جميع الوسط وهي واقعة في الحال وعمر مقسم اصله ولا يلزم
الحركة باللبس مطلقا على المساء اما المطلق عليها هو الحركة على القطع
وهذا الجواب لا يغير هو الصور بل قد افهمه بعضهم **قوله** وسبب الحركة
بمعنى الوسط قال في شرح المحققين ذنب العلم من قول الى ان الحركة
عالم بالاشراك اللطيف على المعنى احدى الى والمفصل من المبدأ
الى المبدأ المقبول للحركة وهو الحركة مع قطع الى وهو في هذا
المعنى لا وجودها في الوجود لان الحركة مالم تحصل الى المبدأ
فالحركة لا يوجد بها واداد اصل بعد ان قطعت الحركة فلا وجود
لها بهذا المعنى في الوجود لان الحركة مالم تحصل الى المبدأ الذي
يركبه وسبب الى المبدأ الذي ادره فادار رسمت صور
كونه في المكان الاول في الحال ثم قبل روال بعد الصق
عن الحال ارسمت منه صورة كونه في المكان الثاني ارسمت
الصور بان معاني الحال وادان كذا حصل في الدرس
صور ارحم من اول المساء الى اخرها فكل من حصل
مع واحد ما هو من فعل الصور بان معاني اول وكل
منصور يومين احدى ان عال ان احدى الصور بان
ارسلت بالاصري فحصل ارحم من صورها شبه الحال الماء
بالماء وصورها ارحم من ارحم او ارحم او ارحم في ان عال
مصولا معاصرا بعد الدرس من حصول ارحم من صورها
وبما سبب سواد الموجود في الخارج وهو كون الجسم
موسط بان المبدأ والمبدأ اللذين للمساء اي يكون

اي يكون في عدتها بحيث لا يكون قبل آن وصوله وعد
فيه وجود حاله موجود، صرح مادام البيع مبيحا والمستحق
بهذا الحال الجسم ان اذا لم يكن له حصول في عدم حدود
المساء اكرم من آن واحد وان كان ذلك الحد من صور
فيكون المحرك حاصلا في المبدأ في الوسط بفعله
الموجود للشيء بهذا المعنى ارحم من صورها الموصوف والرماء
وما في الحركة فالحركة الواحد بالشيء في الوسط بان
مبدأ بالشيء وصورها بالشيء الموصوف وادان بالشيء
في زمان واحد ولا يلزم من ذلك ان وجود المبدأ والمبدأ
سقط لوجود الحركة بل ذلك من مخرج ارحم من صورها المبدأ اذا
عرف ذلك حصول الحصول في الوسط بان المبدأ والمبدأ
ارحم من صورها موجود في زمان مستمر الزمان كسائر
الاعراض وليس فيه غير اصله نعم بغير حدود والمساء بالشيء
فاما ارحم من المساء حدودا فادان حصول الجسم
المحرك الى ارحم من الحدود ويعرض لذلك الحصول في الوسط
ان صار حصوله في ذلك الوسط لكن ضروريه حصوله في
ذلك الوسط ارحم من دانه الشئ منه فادان مخرج الجسم
عن ذلك ارحم من دانه كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال
كونه حاصلا في الوسط بان المبدأ والمبدأ فادان مخرج
لكل الحركة ما في بالشيء ولكن زال عنها فادان مخرج
ثم لا يمكن بفرض هذا العوارض اي لا يمكن ان يكون الجسم
مصولا معاصرا في حدود المساء بحيث يكون كل واحد
من تلك الحصولات آتيا والى يلزم ان يكون المساء حركه
مقطعة حاصلا وكون الزمان حركه مآب حاصلا فيلزم
الخروج من قول واعلم ان هذا الكلام موصوف يلزم ان يكون الجسم

في بعض حدود المساواة استمرار اكثر من الاثنان والامام قد حكم بان
 ذلك قبل هذا بطريق قال وهذا المعنى انما يحقق ان قول المراد
 من عرض الحد في المساواة هو كثرتها الى احوال الحدود مشتركة
 بينها وقد عرفت ان الحد المشترك في المقدار ليس سواء منه واما
 موحياته في النوع فالمساواة ان في صحتها انما يكون
 سطوح في عرض المساواة وان في سبب سطوحها بالخطوط
 كركل وان في سبب صفاها ليعط ولا سلك ان هذا الحد في كل
 وجودها ولا عرضها متساوية بل لا بد وان يكون منها عرض احدها
 المساواة فالمراد في الحصول في الحد الوصول اليه فاداهل المحرك
 في ان الى حد يكون وصوله الى حد اخر بعدة في ان احدهما زائدا
 و هو في ذلك الجسم قطع الحد المتوسط بين الحدين ولا يلزم
 الاتان ولا تركب المساواة من احدهما ثم قسمه ولا يكون المحرك
 في حد واحد اكثر من ان قطر احد قاع ما ذكره المصنف واما يلزم ما
 ذكره ان لو كانت الحدود متساوية في مقدار عرضها و ذلك في
 ما على على الحيز وما في حيزه هذا هو الكلام في المحقق المطابق
 للمقدار والوصول الحكيم فلان قبل المقدار الواقع من الحد
 قابل للتقسيم بوضع الحد في قسميه بها فان لم يكن من حدود
 مقدار يتم ما اعترض به المصنف والى يعود الى قسميه فمقدم قبول
 المساواة القسم الى احدهما غير متساوية فلما بهذا القسم في قسميه
 و هي غير متساوية في المساواة والزمان عند قسمه في حد **قوله**
 في سبب ان من الخطان لا يريد انهما محيطان به و يدها ثمانية
 حيث لا يكون هناك زمان من ثمانية وانه يلزم سائرهما المتساوية
 للحد بل الاول ان ان اللذان احدهما عرض عليه والآخر بعدة
 حيث لا يكون منه وبين احدهما ان هو موقوف وان امكن
 درجه على نحو ما عرفت في المساواة **قوله** ووطئ لحوار ان

ان مراد من هذا ان المتداد ومنها ما وفي شرح المحقق اعترضه
 المساواة ومنها ما وان عراض موصوفه عليه ان ان يرد مطلق
 ان متدله **قوله** وفيه نظر ان الحد قد ينشأ من الاعلى لا المعنى
قوله وفيه نظر ان من له مجموع مما ذكره في الاثنان واهم
قوله وفيه نظر ان المتوسط اني **قوله** ويمكن ان عددا دون اربعة
 الصحيح ان المتوسط لا يخرج من قطع مطابق للزمان فلا يخرج عن
 حدود زمان هو ما في كل اثنان من ذلك الزمان فيكون
 ما في ذلك الزمان وقد فعل المصنف هذا المعنى من الشرح الرئيس
 في شرح المحقق **قوله** يلزم من ذلك تركب اما يلزم ان لو كان التوحيات
 رعي الوصول الى الحد و دمسالة وقد عرفت انه ليس
 كذلك وانما فشر المتوسطات بالوصول الى الحد و دمسالة
 عرفت ان المتوسط او واحد بالسبب سعة ارضه مما قبلنا
 من شرح المحقق وان جعل المتوسط او اقلها هو حد سعة
 افراد الوحد في كل واحد في ان يساوي به مات له دم ولا يلزم
 اعطاع الحركة واعلم ان الكلام في المتوسط بالمداء والكميات
 معان في زمان معين في مطلق **قوله** وتقل متحرك في **قوله**
 قال في شرح المحقق لا بد ليعنى الحركة من احواله ما فيه الحركة
 وهو المداء وما له الحركة وهو المهي وما فيه الحركة في الزمان
 والوضع وعرضها وما له الحركة وسواها من عرض الذي عرض
 له الحركة وما به الحركة اعني الحركة والزمان اقول بوضوح ان
 حال الحركة من حيث انها عرض لا بد لها من موضوع ومن
 حيث انها او حادث او ممكن موجود لا بد لها من فاعل ومن
 حيث انها هي اتصاله بغير وجوده لا بد لها من زمان
 سيق عليه ومن حيث انها حقيقة امدا دية اي فيها اعتداد
 لا بد لها من مداء وهي وما منها ثم قال الجسم لو كان لرا

ايستلزم ان يكون في كل متحرك في الزمان حيزا

حيزا

لا يمنع ان يسكن في كل مكان معلوم لاداب الجسم معى سقاء
وان لم يدرم خلف المعلول عن العلل النامية والى ما يظن
قال وللمعنى ان يمنع بطلان السالى في من صسام الى لم يتبين
سكوها فاعلمها يكون محركة داما فله يدرم بطلان السالى في
جميع المواضع اللام من ان يعلل اذ اسكن بعض من صسام
علما ان المحرك ليس الجسم وانه لدرم من اشراكها في اشراكها في
الحركة لكن هذا يعود الى الدليل الاول وادعاهم ان من عام غير
على الدليل من ول والى الرابع يمنع الملا زمان التلب
المذكور في هذه الوجوه فان الطبقة يحرك لادها مع انه
يدرم اصابع سكوها في فعل في من ول وله دوام في غير احوال
الحركة في فعل في الرابع وله مع من من مور المذكور في اليوم
السالى فلم لا يعود فعل في الجسم في حجاب به غير هذا السالى
هو جسمه هو السالى لم لا يعود فافضاء الحركه بشرط زوال
عالمه ملا مع فله يدرم اصابع السكون وحده واضرار
الحركة ليست الوب والبعد من كل الحاله وادعاهم الا في الحاله
يسكن وله محدود مع الزوم السالى وهو مع على السالى
الجسم من من صسام ما سرقا وهو في سرق الجاهل في حيا
عن الة غير ان على الدليل التلب والى ان يقول هذا الكلام
لا يفر الجسد لانه غير من ان سالى ان المحرك ليس هو الجسم
لانه وعلى الزوم الذى ذكره هو ما يكون المحرك هو الجسم مع
صلى انه جسم بل الجسم مع زوال حاله ملا مع لو كان السالى
هو فاعلم ما الجسم في اياها السالى او معاد الجسم فان من
في ذكره وليس عده ذلك يقول حاصلا ان الجسم مع صلب انه
جسم ليس على ما به الحركه وله على موصفه اى حركته لافله
من او اقوم مع الجسم مع بعض الحركه سواء كان ذلك هو الطبيعة

الطبعة او غير **قوله** ان كل جسم حيواني او نباتي هو انفسه
كل جسم مع اخر في الحركة الحسنة في الطبعة الحسنة واما قوله
قد يدعى ما اوردناه من مام على انه وله اله هوى وقد ذكرنا
مع الجواب 2 في **قوله** كل حصوله بالطبعة اي وقفة
بل يكون اذ ان حصل اله على الدريج وفي ازمنة غير متناهية
قوله فيكون من غير ان يطبخ قوله بل لم ان يكون المطب بالطبع
هو وبما يطبخ ثم لو ان كان المطب الاول ما فاعلم ان
ما طهرك واما بل لم ان لا كان المطب هو ان في الحركة
او الكفة في الطبعة الى اخره و هو **قوله** والطبعة و هو ان
يقضي في الحيوان ستوفي ان الحركة الذاتية تنقسم الى طبعة وادارة
وقررنا فالتان ارادنا ان كسبه صدور الحركات عن الطبعة
والعوامل الاله وادناه اعني النفس **قوله** من علمه اعلم انه قد يقال
بعدمه العقل حاكمه معاونه الحسن بان الجسم الذي راسا اليوم
هو طبعة الذي راسا اخص فلو علمت هذا الحكم بل لم ان قد
في البدن ما بل من شكل ولكن هو وقع التحليل في له فسام العظم
فله يكون ما فيه ما عاينها له سقاء الكل ما سقاء هو **قوله** فمقتضاها
ما بل اي مستمر وادناه بل لم ان كلف المعلوم عن العقل الباطن **قوله**
بل من محمد و ما فمقتضاها و مقتضاها كذا **قوله** حاله اما في قوله
ان لم يدكر الوصف له ان الحركة الوصفية له يكون طبعة كذا
في كتاب اسباب النفوس العقلية **قوله** و يمكن تقديره اي بعدد
البدن له بعدد ما ذكرنا المصفاة وان كل قوله على الحالة
الملاكة على العموم بل من يكون قوله وادناه ان المطب بالطبع
صدورها **قوله** فاذن هو كذا الجسم متوقفاته و ما عاينها
ان حال الحالة العقلية الملاكة على المصفاة الى الطبعة اما ان يكون
ارادوا هذا صراحا قد مره سيجال الوارد على مقتضاها

التخامخ

الطبيعة وحرارة الحركة واما ان يكون امورا متعاقبة في زمان
 يكون تلك الامور انما يوقف في ان تقطع او زمانا متعاقبا في
 زمان فعلي الاول اما ان يكون متعاقبا في زمان متعاقبا
 او يكون من الامور ان يكون متعاقبا في زمان متعاقبا في ذلك
 الزمان لا يتعاقب عليه الحركة في وعلم السالبي اذ استمر واحد
 منها مع الطبيعة واما ما ذكرناه من ان كل الامور انما هي
 محدودة متعاقبة بلزم الا سئل من اول لا تعال الجسم الى روح
 عن المكان الطبيعي اذ ان الله تعالى هو على حد من حركته
 الطبيعي والطبيعي مع كونه على ذلك الحد على الحركة اما الطبيعة فعل
 فاعلمه واما الحصول على ذلك الحد فعلمه مع كونه على تلك الحركة
 مع الحصول الى حد آخر والطبيعة مع هذا الوصول على الحركة
 معه وبكذلك لا يقول الحركة الوصول الى الحد الاول اما ان يكون
 واقع في ان الوصول لا يمكن ان لا يكون سالك في زمان
 يكون واقع في زمان متعاقب محدود متعاقب والطبيعة
 مع التكون على الحد محدود وفيها صحة الحد وعادة ما يقال
 في الجواب ان الحركة من الحد الاول والثاني واقع في زمان
 محدود بل هي ايضا معدومة المسافة فادرك في الحركة
 سوس ما راد منه وبكذلك لا يقال ان الحركة غير متعاقبة
 بالعموم وكذا كل الحركة المسافة فادرك في الحركة سوس
 ما راد منه معدومة المسافة من قدرين والطبيعة مع التكون على
 الحد الاول على ذلك الحد من الحركة الوصول الى الحد الثاني فان
 حرص في ذلك الحركة معدومة المسافة ما راد منه ايضا معدومة المسافة
 من قدرين وكذا في الحركة من الحد الاول في الحركة بالعموم وكذا
 الحد **وقد قررنا** فليعلم ان كل الحركة الى الجسم انما هي
 القطع منه والمعدومة وما سلك الجسم من الكل ثم ذكرنا **وقد قررنا**

الوقت جدر

الطبيعة وحرارة الحركة واما ان يكون امورا متعاقبة في زمان يكون تلك الامور انما يوقف في ان تقطع او زمانا متعاقبا في زمان فعلي الاول اما ان يكون متعاقبا في زمان متعاقبا او يكون من الامور ان يكون متعاقبا في زمان متعاقبا في ذلك الزمان لا يتعاقب عليه الحركة في وعلم السالبي اذ استمر واحد منها مع الطبيعة واما ما ذكرناه من ان كل الامور انما هي محدودة متعاقبة بلزم الا سئل من اول لا تعال الجسم الى روح عن المكان الطبيعي اذ ان الله تعالى هو على حد من حركته الطبيعي والطبيعي مع كونه على ذلك الحد على الحركة اما الطبيعة فعل فاعلمه واما الحصول على ذلك الحد فعلمه مع كونه على تلك الحركة مع الحصول الى حد آخر والطبيعة مع هذا الوصول على الحركة معه وبكذلك لا يقول الحركة الوصول الى الحد الاول اما ان يكون واقع في ان الوصول لا يمكن ان لا يكون سالك في زمان يكون واقع في زمان متعاقب محدود متعاقب والطبيعة مع التكون على الحد محدود وفيها صحة الحد وعادة ما يقال في الجواب ان الحركة من الحد الاول والثاني واقع في زمان محدود بل هي ايضا معدومة المسافة فادرك في الحركة سوس ما راد منه وبكذلك لا يقال ان الحركة غير متعاقبة بالعموم وكذا كل الحركة المسافة فادرك في الحركة سوس ما راد منه معدومة المسافة من قدرين والطبيعة مع التكون على الحد الاول على ذلك الحد من الحركة الوصول الى الحد الثاني فان حرص في ذلك الحركة معدومة المسافة ما راد منه ايضا معدومة المسافة من قدرين وكذا في الحركة من الحد الاول في الحركة بالعموم وكذا الحد وقد قررنا فليعلم ان كل الحركة الى الجسم انما هي القطع منه والمعدومة وما سلك الجسم من الكل ثم ذكرنا وقد قررنا

فانها طبيعة نوعه قد يناقش في ذلك **قوله** لا اختلاف الطبايع
 ومفهوم الطبيعة عرض عام لها في الماهية **قوله** وكيفية ذلك المسافة
 انما لا يلحق عليك ان البحث المذكور في الحركة الطبيعية سالك بها
 لان المحرك بالارادة اذ اخل الوصول الى المقصد وحصل له
 شوق وارادته الى هذا على حد من المقدار الواقع بينهما ثم حصل
 حدا آخر وحصل له شوق وارادته الى الوصول اليه هو مع شوقه وارادته
 على الحركة الوصول اليه هذه الحركة ان كانت واقعة في ان الوصول
 ايضا في ان لزوم سالكها وان كانت واقعة في زمان فبها الحد
 وتقضي والنفس مع الارادة المعينة لا تجد فيها ولا تقضي بلزم
 الحد واللازم على لحد بر اقتضاء النفس وحدتها للحركة والجواب
 هناك هو الجواب بهنا ثم الحق ان الحركة الموجودة في الاعيان
 ما هي مع الوسط وقد عرفت انها متعاقبة ما هي بين المبدأ والمآل
 ليس فيها محدود ولا يقضي حسب ذاتها المعينة المتعاقبة انما ذلك
 في عوارضها التي هي سالكها الى الحد والمفروضة في المسافة هي من
 حسب ذاتها ما هي محوز ان يكون معاوله للطبيعة والنفس السالبي
 ان دامت بدواها والاصح الى انها مامرا آخر معها ما دام
 الحركة ما هي متعاقبة في الحركة الطبيعية بضم الى الطبيعة كونه خارجا
 عن المكان الطبيعي وذلك مستقرا استقرار الحركة وفي الارادة اذ اذ
 الوصول الى المقصد فانها ما هي مع عوارض الحركة الشخصية وان كانت
 من حيث عوارضها المتحد فلا بد من اعتبار على محدود ولا شك
 ان هذه العوارض انما هي بالعموم ضرورية ان يكون الحد وفيها
 كذلك وبازاء كل عارض حد ولا يقضي كما عرفت بهنموها
 لما سلف وعساك اذ اما حكمة ان لك جليسة **قوله** فليعلم ان كل
 المسافة تحيل انما فان قلت لو كان الامر في ذلك المكان المتحرك شوق
 هذه الحركات المتعاقبة المتعاقبة بالحدود والمعروضة في المسافة ولكن

وهو جدر

الصفات في هذه الحركة والصفات

نعلم بالوجدان ان لا شعور بذلك قلنا الشعور بالشيء لا يتلزم
الشعور بذلك الشعور **قوله** يعني تلك الارادة التي لا تتلزم شعور
عنه ارادة **قوله** ومبدأ الحركة ومنها ما لا قال في شرح المخلص
الحركة ومنها ما قد يكونان مصادرين للذات في الكيف والكم وقد
يكونان غير مصادرين للذات اما المتضادان بالذات فيكم الحركة من السواد
التي الساس واما في الكم فالحركة من الكرم في طسعة الى اصغر حجم في طسعة
او ما لعكس اصل الحركة من عاير الزوال والعكس واما اللذان
غير مصادرين للذات فلا بد ان يكونان المصادرين للذات فيكم الحركة
من الصفر الى السلك في الكيف فانما لستنا مصادرين للذات فيكم
من السواد والساس المتضادين بالذات وفي الكم فالحركة من الزوال
الذي ليس في الغاية الى التوال الذي ليس في الغاية او يكون احدهما
المصادرين من حيث هو فيكم الحركة من السواد الى الصفر وفي الكم فالحركة
من الزوال الذي في الغاية الى التوال الذي ليس في الغاية واما في من
ولم يتضادان بالذات بل بالعرض اما لا اجل عرضان لا نعلم ان
اقول ظهر من ذلك ان المصنف في شرح المخلص احد المتضادتين
لخلافة مناه في عين المتضاد ما لكم طفت فانه قد صرح بعضهم بان لا تقا
في الكم لا متضاد الخوا والكميات في الموصوع ولا لا شعور من تبيان
وقد ساقت لخواز توارد المقادير المحملة على جسم واحد بعينه **قوله**
في الحركة والحيط اراد النقط المعروضة على السطح الذي هو المحيط
حصة وذلك لانه اذا جعل الحركة مبداء للحركة لا ينفك لم يكن السطح المحيط
سماه مهي بل اللازم كون نقطة منه كذلك واما اذا جعل المحيط جهة فوق
فالخط ان سار به السطح لا النقط المعروضة عليه وقد نهضناك على
مذاقنا سلف **قوله** بل لعرضان عرض احدهما ومذان العارضان
سماهناك معال المتضاد في الصنف قد سبق ما يعينك في هذا الموضع **قوله** وفيما في
الحركة المصنف عطف على تقدم المصنف في ميل في صفا في الارض كما في الحركة من الحركة

من الحركة

قوله

من الحركة الى المحيط فانما تضاد ان لا اجل عرضان لا نعلم ان
المصنف فانما لا تضاد ان بالذات للخواز منها لان كل نقطة من الفضاء ان
المبدأ والمهي في الحركة المصنوعة بالذات والذات مصادرين للحركة
وفي الحركة من بينه لا مصادرا اصل بالذات وان معاير منها بل بالعرض اما لا اجل
عرضان لا زمان او غير لازم وانما الحركة الكمية الكيفية بعد عرفت الكلام فيهما
مما علمنا من شرح المخلص **قوله** بل انما يكون ذلك في زمان قال في شرح المخلص مبدئنا
في ان المتضاد في الحركة ومنها ما ينفك في الان المصنف في الحركة ثم قال وحسب
ان يعلم انه ليس من خط الحركة المصنوع ان يكون هناك نقطة موجودة بالعرض
لكون مبدأ ما عاير ومهي ما عاير فان العكس حرم سطر لا يوجد منه نقطة موجودة
بالعرض الا نسب قطع وهو على العكس في او بسبب موازاة او ماسة او عرضي فارض
وكل ذلك غير واجب والآن لا متع ان يحرك العكس في عند موازاة او ماسة او عرضي
فارض به معان ويوجد نقطة على من في بل من النقط موجودة بالعرض **قوله** ولابد ان الحركة
ومصادرات لا يردان سان ان المعامل بان المبدأ والمهي من في **قوله**
والمتضادان يجب ان يعقلا معا اذا وجد احدهما في الخارج ووجد في **قوله**
الوصف المذكور ليس من **قوله** وكره **قوله** وكره في الكم قال في شرح المخلص اذا قلنا
ان في مقوله كذا الحركة معناها ان الجسم مع من صنف من تلك المقولة الى صنف
اخر منها غير اعلى الدرج وقد عتقد انهما عاير من غير حال تلك المقولة المعصية
مع بقاها بعينها على مع ان الموصوع الحقيقي تلك الحركة هو تلك المقولة وهذا
لان السواد ليس ان ذات السواد يشترط ان ذلك السواد اما ليس لا يكون موجودا
عند ذلك من شتراد او يكون موجودا فعلا من ول لم يشترط عدم وعي انما ان حدث
في شيء اول فان حدث السواد باقية كما كانت وحدث في صفة راس ذلك
في ذات السواد تبدل اصله وان لم يحدث فلم يشترط بل هو كما كان فظهر ان شتراد السواد
يخرج من نوعه ويكون الموصوع في كل آن كصفة سطر واحد لكن الناس يسبون جميع
الحدود المقاربه من السواد وسواد وجميع الحدود المقاربه من الساس ماها والسواد
المطلق واحد ومطرف جميع الساس كذا في الوسط فالحركة منها لكن عرضي فالحركة

المصنف الرابع في بيان الحركة

من احد الطرفين ان ينسب اليه الجسمين فكل واحد قد توهم بعضهم
 ان من قول في معوله كذا حركة ان المقوله حسن لها والحركة موجها لها فالقول ان من قول
 وغير قاروكه الكيف والكم والوضع فالسبب من كل حسن هو الحركة وهو يتطاول ما
 باله كذا الا انما هو موجها في صفاته غير اعلى الله من كل معلوم ان هذا التبدل ليس
 من حسن التبدل لان التبدل حاله نسبة اصاحبه والتبدل ليس كذا **قوله** ثم
 صفوا اذ اللغوي **قوله** فالتحليل والتكافؤ والنمو والتحول وجه الطعن ان يقال
 في الكم لا بد من كون يؤول اليه وحصول اخرى فاما ان يكون الكم سادس في
 اذ اكره على ان يؤول اما ان يكون حصوله الا كبر ما يحاط به اوله وعلى التكا اما ان يكون
 حصوله من صفاته يحصل في اوله فالحق في اربعة اقسام التحليل وكذا التكافؤ اذا
 كان ما لا يكون والى ذلك ان دعيا لا حركة في نفسه نظرا لما معه ما على الكون
 فان الماء يتحلل اولا ثم يكون **قوله** وهذا هو الذي في التحليل والتكافؤ
 بعد ان شئت بها دلي ومن سبها وعمل العار وان اني في ذلك في نزهة التحليل اما
 اسعاه الماء من احدى الجانبين الى الاخرى فلم يوصف فيه لونه من سبها ودفع
 من صمالة اما انما انما طوله وانما في سوي المطا واما انما في سوي المطا لم يسمه
قوله فاد استغدت السوي المقدر قال في نزهة التحليل بعد اذا كان الجسم مركبا
 من السوي والصلوات واما اذ لم يكن مركبا منها فكل كمال التحليل والتكافؤ
 لان سدا الجسم زائد عليه فالجسم من حيث هو لا مقداره في ذاته فسمه الى جميع الكفا
 على السواء فكل ان يصف ما كرهى هو موصوف به او هو وصفه او هو وصفه
 واحد والمقدار زائد عليه الجسم المصفى هو يساوي كذا في الطعنه فاذا انصف
 الكل مقدر خاص بغيره اذا انفرد وجب ان يكون فاما لا يصفه بغيره المقدر
 والكل بالعكس ضروري وتساوي المقالات في سادس من وجع محض من انما **قوله** مع كل
 خبر من معدار وما ذكره من صف حوازه **قوله** على كل وصف هو سدا المقادير قد قال
 فلم يجرى سدا المقادير على سوي من ذلك كذا منعوا منه **قوله** على انما يقول بتبدل
 المقادير وهذا هو كمال الصانع اي هو سوي من ذلك وليس كما سب ما نظر الى داهنا
 المقادير على كماله لكن الصول النوعية العكسية المقادير لها ما منع ذلك فلهذا لم يجرى التحليل

التحليل والتكافؤ على من قول **قوله** واما النمو فهو ان يزداد الجسم هذا التحليل
 بسبب اتصال جسم آخر حرج هو بقوله على وجه يكون الزيادة مباحة في كل حرج من زود
 الحاصل بسبب انضمام جسم آخر بسبب الحرج وتكون له اضافة الى جميعه قطار حرج
 الثمن فانه في العوض العنق فقطة بقوله على سبب طبعه حرج الورد في جميعه قطار حرج
 هذا فصل القنود في تعريف النحول واستبعاد من مام كون النمو حركه في الكيف فالبان
 لكره سدا في حرجه هو خطه مشعر منها في الكم لان حرجه ان صلبه ما فيه على المقدر
 التي كما سب عليه وكذا من جزاء الزيادة على مقدار ما سب سدا على السادس في سوي
 سدا في سوي في وصفها في مقدار واحاب المقدر عنه في سرج التحليل فانه في شك في
 من حرجه سدا رادت عند النمو على ما في نت عليه فكل ذلك ضروري وحول من جزاء الزيادة
 في مساهمة ما وسبها بها وفي الدورول صف على ما في نت عليه فكل ذلك وانما هذا من سدا
 اقول ان كان اتصال الزيادة سدا اصلها لا صلبه بحيث يصير مجموع متصلا واحدا
 في نفسه فالمرحاة في المقدر والا فانه في مام **قوله** اي سدا الجسم الثاني في سوي في شك
 لفظ الثاني لانه في مام ماله **قوله** تدل على ان اقسام الكيف لا تحق فانه في شك في لفظ المكون
 في الطائفة على الحصار في سوي ربعه فكل ربعه في الكيف فانه في شك في لفظ المكون
 الصواب في ردت البصر بها فكل حصول من كبر انضمام شئ اما في جميعه قطار فهو النمو
 او في بعضها هو السرج كذا في سوي **قوله** السوي لا يحال في سوي سدا على ان يقال
 لنفسه ان كان يكون له ما في موصوفات السوي في حجاب الى هو سوي اخرى **قوله**
 واما في الكيف في سدا الجسم لا تدل على حركه في الكيف صلبه فانه في شك في ردت الزوال
 كنهه وحصول اخرى فان كما في ان واحد في حركه قطع وان وقع كل منها في ان فاما ان يكون
 سدا زمان اوله فكل السارم سادس في ثبات وعلى من ولا ان يكون الجسم كنهه اخرى غيرهما
 موسطه سدا في ذلك الزمان اوله فان لم يكن فكل حركه اصله لا مساهة الحركه في الكيف في شك
 لا كنه وان كما سب فاما ان يكون كنهه واحد مستتر في ذلك الزمان فيسقط الحركه اذ لا
 وجودها مع ثبات الجسم على حاله واصل في زمان او يكون كنهه متعده فاما ان سفي
 ثباتها في اربع سوي الحركه او يوجد كل واحد منها في ان واحد فقط فاما ان يكون في
 ثبات اربعة سدا سدا او يكون في عدم الحركه في تلك من ركنه لا ثبات الكيفيات

قانونه ما

فما وكذا نقول في الكم ومنه في الوضع وقد اجيب بان الجانب للجسم من الكيفية
التي لا احد بها مبدء الحركة ولا مبدء صفة غير متغيرة يمكن ان
يعرض فيها انواع مختلفة حتى ان تعرض في ذلك الزمان يكون الجانب واحد
منها ثم اذا فرض ان العرض في الواقع هو نوع اخر وبما كان من انواع بل كانت
كلها بالعرض لم لا يمكن فرض ان يكون سمارا من مع ذلك الزمان مع من تلك
الكيفية المستمرة العرفان فان فرض في امان تعرض في انواع وبما كان لا ينفك
فكان تلك الكيفية كسواء متصلة بذاتها على ان تعرض في حدود غير متناهية كما في حروف
وبما كان الحجاب في السواء في قولنا انما يقع فيما قبل من شدة الاداء والصفه فله يقع
في الروضة والعروة والاولى والركب الى غير ذلك لعدم قولها الا شدة الاداء والصفه
قوله لا بد وان خرج من مكانه ثم هذا ان في المكان ما يغير عليه الجسم واما ان
يسمى بالسيف الطائر في ذلك سكة في حروجه عن المكان فمردود ان السيف الخطي
حاله العام غير السيف الخطي حال القعود **قوله** وفي الحركة في الوضع واعلم ان الشئ
الشئ هو انما هو الذي وقف على الحركة الوضعية وان من قبله وليس من ذلك
فان ابا نصر الفارابي ذكرنا في عنوان المسائل في الموضوعات **قوله** فاما ان يسفل
الحركة تلك من مكانها وهم ان الحركة لا ينفك ما لا يقال في المكان فينا في ما ذكره
فيل وقد عرفنا حالها في **قوله** ومن التسمية في الوضع بل التسمية المعنوية لها
قوله اداره البصير الطوبى الى النوع **قوله** استحقاق ذلك النوع فانه يلحق
الصوت من ولي **قوله** بل انما يخلص عوارضها اقول هذا الكلام اياهم اذا جازوا
التشخيص على الماهية ما يروى واحد منها ويحصل احوالها اذ لو لم يكن ذلك
فاد اختلف استعداد الماده في شخص من الصور النوعية من تلك الشخص
لا من حيث ان ذلك النوع قد روي في شخص بل و ماهية ويحصل فرد اخر من ذلك النوع
ولكن في عليك بوضوح كلام الشارح فان استحقاقا وان كما يعب عوارض مفارقة
بالسمة الى النوع لكنها بالنسبة الى شخصها ليست كذلك ثم اسباب ان الصوت
الساكن في النوع للصوت من ولي غير حجاب الله في الانسان لان من سفل من
فرد من الصوت النوعية الى فرد اخر سمة سراج كما لا يقال في صوت نوعه الى اخرى

كلام

في بعض النسخ والصور

اخرى كذلك لا شدة كمال في لزوم الحد والذي ذكره العلم وان فرض في الصوت
النوعية عن نوع من الجسم يمكن المبدأ الزوال عن فرد ذلك النوع اما كمالها او بعضها
اد لا يعمل من ذلك المبدأ من الفرد هو فرد من الصور النوعية سفل على جهة
منها ويحصل من يحصل فرد اخر منها ويحصل من صوت نوعه اخرى **قوله** ان
من سفل الى الصوت من حروف لا يكون **قوله** ليس له تعالى فكذلك نقول في المعنى
اسفل الجسم من كسفة الى اخرى ليس سراج والالكان له اسفل ووسط واما
والكسفة من حروف لا يحصل من في نهايتها فلم يخلو الجسم عن الكسفة في من تبدأ
والوسط ههنا فان قلب لا ثم ان هذا خلف فان الكسفات ليست مقومة
للجسم خلاف الصور للمادة فكل صلو الماده عن الصور سلم من عددها وقد فرضنا
متحركة و صلو الجسم عن الكسفات سلم اسفلها في الحركة والى كماله ولست سلم
اسفل الحركة وهو المبدأ بانقول قد عرفنا ان الجسم في الحركة الكسفة كسفة مستمرة
غير متباعدة على الوجه المذكور وفيل ذلك لا يصور من في الحال بالسمه الى الحال
سعود بدونه فلما كان في الصور ما لا اضاف الى الماده هكذا الحصة منهم **قوله**
الا بداء والوسط ملاصودة لان في فردا التي اذ مع تباينها لا اسفل اصلها
ما حصلت فان الموضوع في وجوده يقع على الكسفة في حروف فرد وهو الحرف **قوله** غير
صحيح في حال مائة مقدم ذلك النوع او السمة في حروف السالي اعمدا وعلى الطوبى
قوله اما يكون في ان كما يكون **قوله** اما قال في يكون والف دلان صدق الصوت
الجسمية والى لا سيما كونا وفسادا اصطلاحا هذا اذا اخذوا صوتا بالصوت
النوعية واما اذا اخذوا السمة السمة السمة في سفلها من حروف فاما صوتها
في وقوع الحركة قال في شرح المصنف في كماله بان على انه يلزم من الحركة في معروضاتها
الحركة في الحصول من ساطع التامة فيقول اما المصنف فهو طبعه غير سفل بعضها بل هي
ما بعد سمة فان كان مبتدعها فاما الحركة كما سفلها فاما لانها ليست
على حاله واحدة عند معرفتها لا شدة ذلك ما سفلها فاما سفلها كذا نقول في
سفل المعنوية السمة فان هذا المبدأ فان قام فيها بعدة من هذا علم فسادا
ان سفل في لا صا يكون دفعه اقول وقد عرفت معنى وقوع الحركة في المقوله ومن ذلك

الخراج وبنه من عشاء وبنه نقبال **قوله** اقادة العود المتعوده لا يعينها بل عليها او ان
 مطلق العود الموجود في ضمن الفرد الراجل والفرد الراجل في العادة ان نقاله لان
 عاده من ضمن حصول العود في حاصله فان عاده الشرح يصح طام ان من عاده حمله
 وربما لم يكن هناك اعاده اصله بل يكون العود مستمرا لكن المراد ما ذكرنا من حصول
 العود وهو واضح **قوله** بصفا على زائدة على الذات **قوله** ولا يمكن حاله ذاهبا عن كماله
قوله في عدمه ايضا امر عدي مرسا لا يمكن ايضا بصفا زائدا وما هو متصرف في
 اول وجوده بلحج ما يمكن تقاومه فان من استغناء فيها عار عن عدمه من حيث ان
 صفة زائدة **قوله** اما في التملك على اول ما ذكرنا أي كون الشيء ماله لا اله
 مع ان الجمل عليه فاسد **قوله** هذا الكلام يوم ان المعنى الاول من معنى التملك
 أي واما عاده فليس كذلك حتى يصح التعليل الثاني المعنى الاول واستعلم ان عدم امكان
 من سماع وعدمه من حيث ان كسبه راد لا يتصور فيها تدريج وهو التعليل
 لمصلحة ما لمعنى الاول لا يقال المراد ان معنى التعليل يخص اول المعاني لا بالقاس
 الى المعاني الماصره بل ما لا صا الى الله في الحقيقة ووجه صحة الكلام من غير اها
 معنى فاسد لا نقول الله لمصلحة التملك بل الملك ولهذا اوضح السارح القائل التملك
 قسم الله وما ذكرتم محقق ان التملك اذا حصل على الله لم يصح التعليل المذكور ولا حصول
 الله فيكون تدريجا وفينا كما هو اللزم الا ان يجوز تفسير التملك ما الله وليس يكون
 في الكتاب لا نقاله لا يصح التعليل في باح المعاني لان فعل التملك الذي هو مع التملك
 عليه من حصوله لا نقوله هذا مستر من اول المعاني ونانها ما قبل فعل العباد
 في سلكه لعدم وقوع الحركة في الملك انما يصح اذا حصل التملك على اول ما ذكرنا من
 المعاني أي معنى التملك ووجه فساد اصله فلكما التعليل المذكور لم يحصل الشارح
 القائل معلما ما لمعنيين حتى يعرف عليه ما به انما يصح في احد ما حفظ بل ذكر في المعنى الاول
 تعليل في البواني تعليله اقروا ما قلناه من الشرع لا في كونه **قوله** في كونه
 او وضعه في النسبة الى جزء من اجزاء التملك بالنسبة الى جزء من اجزائه من
 او ما في **قوله** ونظير لان التمسك لا يخرج عن الزائده في ذكرنا **قوله** وان كان لا
 وجهه في لا نقاله ان الفرض ان الحركة من البرد الى السخن مقوله اما ان يكون البرد

واما في

البرد اما حال الحركة او ان نقاله من قول لم يرم التوجه الى الصدين في حاله واحدة
 ومخرج ما ليد به ضرورة ان التوجه الى احد هما عن الارب عن حرقلنا انما
 يلزم ذلك لو كان السخن ايضا حاصله مع البرد في حال الحركة وليس كذلك
 فان السخن منتهى الحركة فكيف ثبت معها ولو صح ذلك لاصح الحركة في كونه
 ايضا لان الحركة من السواد الى البياض مثله اذا فرضت فاما ان يكون التوجه
 ماصا معها اوله على من ول لم يرم اصراع الصدين لان البياض ايضا يجب
 ان يكون حاصله معها فانه منها كما للسخن هناك وعلى الثاني لا يكون الحركة
 واحدة في السواد بل السواد لم يبق والساخ وجد بعد انقداه وكذا نقول في
 سائر الخرجات لا نقول للحركة الى السخن يوم الله ويوم الى السخن واليوم
 الى اليوم الى شئ يوم الى ذلك الشيء فلو كان البرد ماصا يلزم التوجه الى
 السخن والبرد ماصا في حاله واحد ما نحن لان في السخن حاصل مع الحركة
 بل نقول التوجه الله حاصل اذا الحركة اليه نفسها يوم الله وهذا العذر وكفينا
 ولا شك من المقدمه العالم ما ان التوجه الى اليوم ان تحت الداهية والبرق
 ثم المصنوع واما الحركة من السواد الى الساخ وان تكون معها السواد
 الممداء والساخ الذي هو المهي على كفة متوسط بينهما فان من اقرب الى
 السواد واما اقرب الى الساخ واما في حاق الوسط واما في كونه
 في الجمل موصوفا من السواد الى الساخ على سبل التدريج على قاس الحركة
 من يندرج ان قوله ان لم يبق السواد لم يكن الحركة في السواد لا يفرق لان الحركة
 في الكفة المحسوسة بالبرق من السواد الى الساخ في السواد نفسه لا نقاله
 وعلى هذا اخبار ان البرد ليس ماصا في الحركة في سعاله في البرد عاده
 هو مجرد الحركة والنسب ماصا فالبرد قد زال والسخن لم يحصل من بعد
 زمان ومن ذلك الزمان زمان السكون بل زمان الحركة من زمان الى
 الاقرب ما نقول في ان الحركة من السواد الى الساخ لم يصبوا ذلك فكيف
 متوسطها على اليوم المذكور كذلك الحركة من البرد الى السخن لا يصبوا
 الا ما من صحتها متوسطها وذلك في اذن بد من التوجه الى البرد

والى السجود والى لم يكن موسطا بينهما هذا هو محور الكلام ومفصل فاسم فصل
المطو وأتبعه بعبارة الموقوف الى الرواق والسجود الى السجود وليس بين ما بين
الحركتين حركة موسط بينهما بل يدور ما بين سكون سا على وجه ذلك
من الحركة من وهذا هو المذكور في التفرع وتظهر عما ذكرنا ان موسط او من غير
ليس في حركات موسط بل التوجه من اللذين هما ولعل من طنباب الذي في
في هذا المقام لا يخرج عن كسب المرام وانت ادركت حال الموقوف والسجود
عليه حال التسيي والتبريد لا يسكن عليه ذلك على ما في اذني وطنا **قوله**
وانما الذي تعالى له فانه اشارة الى معارضة او معضاضا الى ما ذكر في اجتماع
الحركة في موقوتى الفعل ومن نفعه في ذلك لان المؤثر قد يسفل من ضعف من
السا الى ضعف اخر اضعف من الاول على سبيل التدرج ولم يرد الفعل الى
من ما اثر اخر اضعف ايضا على سبيل التدرج وقد وقع فيها الحركة **واجاب**
ما في هذا من سؤال ما يقع لسفل اخر فله يكون بالمرات وادرك عليه التدرج
واعلم ان القوم ادعوا ان لا حركة في بين الموقوفات الا ما يتبعه فقولهم حركة
فيها معناه ان ليس تتبع الحركة فيها وقوعها في الموقوفات بل يقع في كل طنباب
الى ما ان احد او من اما ان لا يقع فيها لموضوع من ضعف الى ضعف اصلا
واما ان يقع في كل طنباب في وقوع من سؤال في بين صفات فالحوازي
ادراك من الموارد الى المسألة وفي الملك على المسألة وفي التاثير والناظر وكذا
الحال في متي فله من ما ان يقع سؤال ليس على سبيل التدرج بل الى والى
احد ما فضل من قرا وروى احد ما في ان وسقي ساكن ما بالضعف من
ثم حصل من قرا واما الحكم بالضعف فغير نافع في عرف من كل م ان يقع في
في متي ما عرفت من كل م التدرج وما فصلنا هناك واما الملك على المسألة فأنظر
وقوع الحركة فيه واما من صفاته فلم يظهر حالها في الموارد ان تعالى الموارد ما فيه
الى ان يروى في ان وفضل فيه المسألة وما ذكر في امساع الحركة في مقولتي
الفعل ومن سؤال لو لم اجد على امساع الحركة من التبريد والتدرج الى السجود
والسجود لا فيا ولكن من ضعف لا شدة والناظر بعد ما ظهر ما في البطل في هذه

ترجمه

هذه المسائل المتعلقة ببقية المقولات ولعل ان الله سبحانه يوفقنا للمعاودة و
ما عسى ان يوجد من ابطال **قوله** وقته نظرا ذ التبعه غير محرم عن الزاوية **قوله**
ووضوفا وما بها قال في شرح المحقق اما وضوفا الموضوع ووضوفا الزمان فلا
مما في وضوفا كل عرض فان الموضوع لو تعدد لزم قيام الوضو الواحد
بجملتين او اكثر والزم ان لو تعدد لم يلزم واحد اقل الجسم اذا زالي ما فيه
في الزمان الاول ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن موقوت اوله بضمه لا مسمع انما
المعدوم اقول وقد ظهر لان الساس الشحيح وبما سقي ما بين ذلك يكون
وضوفا الزمان شرطاً لو تعدد كل عرض مع ما ذكر في ان عرض اليبال **قوله**
لم يكن العائد الى القطع العائد وهو الحركة **قوله** لا سيما اعلم ان المعدوم من
واستحال يحصل الى اصل **قوله** واستناد من نوا الواحد فان قلب انما يلزم كل
لوكا ان الحركة وضوفا في صفات الحركة وليس كذلك لا صفاها الى احو را حوى فليت
احد الحركة مع الامور العائدة عليها وكذا الامر مع ملك من حوز فليعلم بوار
الما من **قوله** هو موقوف ان هو موقوف المقدر **قوله** انما موقوف لا م وقا يلزم لا لا طفي
ان هذا انما ساقى في الحركة مع القطع واما الحركة مع التوسط فالذي يمكن ان
سأل منه هو ان استقر وجود ما في الزمان الثاني مسددا الى الحركة **قوله**
قال الحركة معددة اية اي بالشخص لان الكلام في الوحدة الشخصية وعلما
ان يقول المراد بوضوفا المبدأ ههنا ان كان الوحدة الشخصية هو ط البطلان
مورد ان الساس العام ما احد الجسمين غير العام باله هو شخصها وان كان
المراد بالوحدة النوعية فهو صحيح لكن يظهر من هذا ان الوحدة النوعية للمبدأ
لا يكفي في الوحدة الشخصية للحركة ومن يظهر ان الوحدة الشخصية للمبدأ بل هي في
في وحدة الحركة الشخصية لا قال في التمثل لحركة الجسمين من مبداء صحيح في
المسألة **قوله** كان احدهما غير موقوف لان سؤال التدرج معار من سؤال
الضعف **قوله** ولعل ان يقول ان سؤال الجسم اية الكيفية لموسطه من العزم
والسواد كصفة واحدة مستقرة غير متغيرة يمكن ان عرض فيها (نوا) بعضها
اميل الى العزم على الساس الى ان سقر عرض نوع هو التوسط منها بحيث

المعنى في تنقيح الحركة العزم والاول

في الحركة مع التوسط **قوله** والخصم الصاعد والهابط لا وجه له ذلك في كل موضع
في الكيفية مثله لا طغي عليك ان الدليل مع وجود الميل في كل طمحسوس في الحركة
من منه والوصول ايضا وانما في غيرهما فلا ذلك فيهما بالاعمال على ما لا
من دليل قطعي ولعل من مر 2 الكمية سهل ساء على حوازي دعوى لا حساس فيها
ايضا في شكال في الكيفية **قوله** لان الميل الموصل الى ذلك الحد الذي هو مسمى
الحركة **قوله** حال الوصول اصلا والعام الى الخاص اي لكان الى الذي هو
الوصول منقسم ما انقسام ذلك الزمان لان الوصول اذا كان متطابقا الزمان
المنقسم ثم انقسامه قطعا **قوله** فمقسم الحد ما انقسام حال الوصول لان الوصول
اذا كان له حركات متساوية فلا بد من تقسيمه مع كل حركة والجزء الاخر
منه لا يسارع ان له متعلقين بها او احدهما بطر وافتتاح ان متعلقا معا
واحد منه **قوله** لا لم حصول الوصول مع عدم التعلق الوصول الى حركتها
قوله واللا وصول ايضا لان في ذلك الوصول الذي لا ينقسم اصلا ورواها
ما لا انقسام فيه لا يصور منه بمرور ولا في ذلك الزمان متصفا فيقسم
الزمان لانه اذا حصل حركتي الزوال فلا بد من تقسيم الزمان واللام يكن هناك
زواله ولا شيء من زواله واذا حصل حركتي الزوال في ذلك الزمان اقر من الزمان **قوله**
ولا يتخرج واستمراد اللا وصول وهو اذا التزم متان في الوصول ايضا لان
الواصل الى حركتها سمي على ذلك الحد **قوله** لا تعالى اللا وصوله
الموصول واللا وصوله مسموئان الى الميل وصعنا له كما ان الوصول
واللا وصول مسموئان الى الجسم وصعنا له والمودى واحد **قوله** والحق
والجواب لا اما الحركة قطعية واما المعارة فلا بها الحركة **قوله** فالميل الموصوب
له ايضا كما ان الوصول الى ذلك الحد يحتاج الى ميل موصل اليه ككل اللا وصول
كما ان الميل يعرضه فانه لو لم يوجد هناك ميل اقر يعرض اللا وصول اعيد
لكان الوصول ما في قطعا **قوله** لا استلزامهما في المتعلقين لا المعلوم لانه
هو الحد الى الميل الموصل والميل المصغع للا وصول واما الحد الى الوصول
واللا وصول فهو مسمى لاصحاح الوصول واللا وصول ايضا خلافا لاول

الاول اذا احوذ خلف احد من الميل المصغع له والا فلا فرق وهو مقرر في عينه
السابع لعل الميل قبل لعل الوصول **قوله** لانه في كل الوقت على في كل الوقت **قوله**
ولكن لا يمكن ان يكون له حركة فان الوصول الى الحد لا يمكن ان يكون له حركة
دون التوقف واللام يمكن قطع المسافة المقترنة بها وحركتها احوار بالفتح
فمرضا به على مذهبهم **قوله** فكل من التمتع فمرضا به على اي منع كون الوصول
ايضا على عدم عدم العام الحد فكل من السائل اذا منع الانفام مطلقا للميل
ان يقول ان كان الحد منقسم سقط المتع واللام ان الوصول اليه انما هو به
للسائل ان منع كونه ايضا على عدم عدم انقسام الحد فكون متع فمرضا به على
واذا منع الا انقسام ما لعل معطى فكل من ذلك والحق في التوقف في كل الشان لا
المعطى با دعي العام الحد في نفس من على عدم كون الوصول ما ما ومقسما
ولا يمكن ان منع الانفام مطلقا على هذا المصدر من غير مسوقه **قوله** قاله ولي
ان مصدر الحد ما كذا اي بالظروف العر المنقسم في احد من شان ولذا كان كذلك
فما لرون الوصول اليه يكون اما **قوله** ومعنى اللا زعم وسواله انقسام بالفتح
قوله وان اردتم به استلزام اما في الدليل لا فبما لا سالي انا في الاصل فكل من
ان جسمه قد حركت فاما على ما في علم انعام الحركة الى حركتها لا متصفا في ذلك
وكذا انعام الى والها ما ان يكون ان في الحد والاصل فكل من الحد بالفتح
وان كما بالفتح لزم احوار بالفتح وفيها مركب الا والمتمم الا حركتها المتصفا في
في الحايح فكل مركبة منها في الدليل من الميل الى لا لعل لاولم يكن لان
موجودا في الحايح فلا يكون مجموع الا من موجودا في ذلك وفيه وجود الحركة فيه
فلاسم ما ذكرتم لانا يقول لاهو من سالي الا من يكون ذلك في مجموع زمانا لان
الزمان لا يكون حركتها انما لا ما موص الى ان سالي منها في حركتها فكل من
ان مالب هو مصدر رصودا وهكذا الزمان سواء كان موجودا او موجودا في
وجود الحركة فيه قطعا **قوله** والا فالاداء ان مالب مع الشهور ما بقدر قيل
اذا سقط الانسان من علو غير اصابه فكل الحركة مع الشهور ولست ابا ديه فالاولى
ان تعالى والا فالاداء ان مالب مع درجتي ارادوا واحدا **قوله** والطبيعة ليس لم يكن

المكتبة السليمانية وصيد الخصال

116

فالعلم بالاحوال الاجتماعية مودى والذى يدل على صحة قوله ولا نفي عن الحق الذي
هو انه لو كان فيه مثل الخلق من مساهمة احد من المداخلة كحوس سفل وكرتوك
وان اردنا لعل ان نفس المداخلة على حاد اجتماعها ويدر على قول
الشيخ السب في الحركة العنصرية في سعة ما المتحرك من الحركة بدو
الى ان يملكها مصداق لا صام الى تحركها وكلما ضعفت قوى عليها
العمل الطبعي والمضاهة جميع الجسم الحركي في نحو هذه كماله الطبعي فوله قوي
عليها العمل الطبعي من غير ان العمل الطبعي موجود مع العمل العنصري وذلك
اما نعلم لو كان المراد بالعمل على المداخلة المداخلة والذى يدل على حاد
اجتماع المثلين هو انه لو اصبحت اجساما على ما كان حال الخرس في حلقها
في الفهم والصفوة **قوله** حصوله دفعه في جهات او مداخلها معا لا يفعل
وهذا هو المناسب لتقام لا يقال حصول المداخلة الى جهات حركية
فيما دفعه وضع اللازم في نوع من الملتزم وله فرق لا ما نقول لا في الكلام
كيف قد عرفت ان المداخلة لا يفعل الى جهة لا سلم الحركة اليها لا يفعل صف
من المعاصر منها ومن الحركة ولعل مرادنا ان ما ذكره من الملكة رتبة ما يقع
لوزم من الحركة بالذات والقوى معا في جهات حصوله دفعه مما يحل
بها كمدافعتها لا يفعل معا الى جهات وليس كذلك واد لم يكن هناك حصول
في جهات معا فله عم اجتماع المداخلة الى جهتين مختلفتين **قوله** فانه
الجسم الواحد لا فان ذلك سلم حصوله في جهات مختلفين دفعه وهو
مردى ان كماله **قوله** على ان يدعى ان بل يدعى اجتماع مصلين بالذات
الى جهات مختلفين وله من اجتماع مصلين احدهما بالذات والآخر هو بالوصف
بعضا وهذا هو المناسب لان كل **قوله** مثل معاوق اي مداخل مصل **قوله**
فان قال الامام فانه قال في الملخص والفاصل ان يقول المداخلة هو الطبع
قال في شرح هذا الشارح الى منع السطوة بوجهه لن يقال اما صدق ذكره
من السطوة لو لم يكن هناك عائق او سوى العمل الطبعي وهو محذور ان
يكون طبعه الجسم الكبر وهو العنصر الراجع معاودة النوع العنصري يحصل لذلك

لذلك اصلا في تركه الجسم الكبر والعنصر في السرعة والبطء قول فان طبعه لا يعاقب
العنصر العنصر الا ما عساه واصفا بها العمل الطبعي الى جهة اخرى على وجه التي
بعضها العنصر مردد اربا لو طاعت بها الى جميع الجهات على السواء لم يكن فيها
معاودة عن احد جهات بل مع العمل الطبعي العنصر في جهة مع الطبع لا
فان لا يلزم من معاودة المصنف مع سائر جهات معا مفضلا معا لحوار ان يختلف
عنه المصنف واما قوله او احدهما في جهتين فقد لحاظ عدم ما بينهما وان في
المصنف **قوله** ولحوار اجتماع العمل الطبعي والحوار اجتماع العمل الكلي
من سائر المصنفين في نوع او دفعه او اجتماع العنصر والاداء في
الاسات المصنف او دفعه او اجتماع الاداء والطبع في سائر
المصنف **قوله** لانا اذا دفعنا الحركية لعل ان يقال هناك ميلان مختلفان
بالحد واحد مما حصل الى الطبع والآخر الى العنصر وان يقال هناك ميل
واحد حصل اليهما هو انهما معا مفضلا احدهما مفضلا وكذا الكلام في الحركة
وغيره الى ان **قوله** والبرهان العمل لا يفعل ان الاظهر ان العالي المداخلة
العمل لا يعمل ان يكون العمل نفسه موجودا لا يفعل ومن العنصر هو ان لا يكون
سعة موجودا بل يكون مبداء موجودا وتحصل الكلمة من ان ما ليس فيه مبداء
لا يفعل الحركة العنصرية **قوله** عتسا وان لان سعة زمان ذي العمل التي الى
زمان ذي العمل الاول كنهه ميلة الى مصل من ول وسعة ميلة الى مصل من ول
كنهه زمان عدم العمل الى زمان ذي العمل فسه زمان العمل التي الى زمان
ذي العمل من ول كنهه زمان عدم العمل الى زمان ذي العمل من ول زمان
اذا ت واسما معا الى زمان واحد او ما بالفرق **قوله** اما الاول
لو قال اما اوله لكان استبعوله واما ما **قوله** والال لكان الحركة الواحدة
او اقول من غير ان يقال ذلك الزمان لا يعمل العنصر من لكان الحركة الواحدة
وهي مفسدة بحسب تقسيمه من وحر الحركة تركه قطعاً فالحركة من حيث هي حاله
في ذلك الحركية لكان الزمان المفروض مفضلا لبعض الحركة والال لكان طبعه
معا وليس كذلك لان الناس مع الحركة الى جهتين مختلفتين لكان لا تمام **قوله**

حدك وما في جانب النقض ان ذلك على الجرم هو المل على اي حد
 والبرهان انما يتم بكل **قوله** بلزم ما ذكرتم وهو وجود عدم الميل الطابع العامل
 للحركة العبره مع حركته فتمت اتي ما ذكرنا فاما معناه وجود ذي ميل يتحرك
 في تلك المساهة بكل العاين مع وجود ذي ميل اخر اخصه من الميل الاول
 على النسبه اليه من الزمان من يتحرك في تلك المساهة بشكل العاين **قوله**
 ما به الجواب اي عند قوله **قوله** يكون في حكم عدم الميل وان لم يدرم في ما في
 حركتها مجرد فان ذلك الميل المصنف وجوده كعدمه فالجواب الاول ان ذي
 رما في حركتي عدم المعاوق وليس خلاف **قوله** وان الحركة المعينه فالحركة المعينه
 فاما انما فرضنا ان كل **قوله** فادرك من السادى فيما عدا الميل فما فرضنا فاما اذا
 فرضنا مساهة واحده ووجه واحد في قوام واحد **قوله** لم يبق يخص للزمان
 الميل فلم ان يكون ما فرضنا عدم الميل ما لمالكه ان زمان حركه واحده
 ذلك يخصها ولا يخصها لا الميل فلم الخلق هو وجود الميل على بعد زعمه **قوله**
 فوجد ان يكون التخصص للزمان في موافق عدم الميل فلا يلزم ما ذكرتم من لزوم الميل فيه
 على بعد زعمه وانما التوافق في اصل الميل لانه اذا كان كذلك لم يخلو عن طاق
 الاصول كلها في ذلك لان الزمان يخص عدم الميل كيف يكون محط في وجوده
 ذي الميل اخصه وهو عدم **قوله** منها اللام الا ان العالي يكون المراد الزمان يخص
 مع قطع النظر عن الميل لكنه ان من يخصه وليس للحركة من حركته لانها تتدرج في
 مطلقا منتهى الى جميع من زعمه المعينه على السواء واما عدا الميل فوجه من التوافق
 فالمخصص هو الميل فلم وجوده في الميل فيما فرض عدمه فاقبل المساوي فيما عدا
 محصا للحركة والزمان في عدم الميل لوان يكون المحصول في موافق المعاوق لا في
 معط وفي ذي الميل فجمع المعاوق الراحل الى معط وفي ذي الميل فجمع
 المعاوق الراحل الى معطول هذا هو العلم الذي اوردوا في السابغ بعيد هذا
قوله فاما مقام اوله والخلق عن الميل كذلك فان نسبه الى القوى والضعف
 على السواء **قوله** وسوقه معاين على ان يقال لو كان التخصص للمعاوق لا
قوله لان المحصر بلزم ان يكون الراحل عدلما في المقام للزمان في قال وفي ان

ان يقال لا شاع وكون الحركة في ان لا يصح ضروره ان الحركة انما يكون على مساهة
 منقسمه لا سجا الى الجزء فيكون هي انما منقسمه بلزم انقسام الزمان **قوله**
 لظهور لزوم الخ فالحركة معينه زمانا مطلقا لكن عسا ذلك الزمان كالساعة لظهور لزوم
 الخ **قوله** بل لان التخصص له ووجهه ما استلزمنا له في الحاشية وكيفية ان الحركة مطلقا
 زمانا مطلقا فاستلزم الى جميع من زعمه المعينه على السواء والحركة المعينه بعضني
 زمانا معينا فلا بد من بعض تخصص الحركة وبعضها اوله لم بعض تخصص الزمان بعضه
 ما ساقم لا يجوز ان يكون ذلك في حركه عدم الميل هو المعاوق الخارج لا
 الميل فالزمان الذي بعضه الحركة ما عسا ذلك محط او من حركته فيما هو
 مارا المعاوق الداخلي **قوله** لا يبع خارج كالصالح المانع عن القسم العكس **قوله** اذا
 واجه على ممكنا **قوله** وهو نظرا دم الحاشية ان يكون الخ من الزمان **قوله** فلم
 من العاوق في الزمان وسواء عليه ما اوردوه على جواب الاول وسواء قال
 سلكا ان العاوق في الزمان من عدم الميل وذلك الميل انما هو سلك الميل فكل
 لان ان لا معاوق في عدم الميل بل قوام الماء معاوق وبكيفية زمانه زمان
 ذي الميل ما راء الخلق ولا تجد حركه والحاصل انه ان قيل ان لم يكن الجسم معا
 اصلا وحركته النسبه الى الميل ولزم وجود معاوق ما ولا يلزم المط وان قيل ان لم
 يكن في معاوق داخل لزم الخلف **قوله** وفيه الخط ان يساوي زمان حركه
 الجسم المتحرك على هذا الميل العبره الحسوس مع زمان حركه عدم الميل ليس مع اذا
 وجوده وعدمه سواء بالنسبه الى الحركه ولكن ليس بزوال بين الازالة بان وجود
 العاوق وعدمه في نفس من زمان مساو وان قطعنا الحركة التي مع العاوق في
 نفس من زمان في عاين الضعف لا يكون فالحركة التي لا عاوق لها اصلا
 في نفس من زمان السرعة والبطء في نفس من زمان وهذا ضروري واما احساس الحركه
 بالعاوق وعدم احساسه فلا يصلح له في ذلك **قوله** رب زدني علما وبتي لنا
 من امرنا رشتا وهذا ما ظهر ببادي البطره بين المواضع ولعل انه سبحانه
 يرفعنا للمعاد واما هذا صا حركه الله **قوله** المقال ان السالكه لا ما عدم من
 الخ لانه في شئنا على الاشياء الى حصره الجسم المطلق والاعمال العامه للاجسام

المعارة الثالثة فالحكام لا فله

